



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد السابع عشر ، السنة السادسة والعشرون ، العدد «٦٥»، حزيران- يونيو ٢٠٢١

القدس..

صامدة في وجه التهويد والتهجير والتطهير العرقي



الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

لم يعد خافياً على أحد ما تمر به القضية الفلسطينية من تحديات جسيمة، فمن جهة يستمر الاحتلال الإسرائيلي في مشروعه الاستيطاني الاستعماري على الأرض الفلسطينية، ومن جهة اخرى، يستمر الانقسام بنخر الجسد الفلسطيني، ينهكه رويداً رويداً.

وسط هذه المعادلة المعقدة، قام شعبنا بما يؤمن به دائما، فنهض بكل إباء وشموخ مدافعاً عن حقوقه غير مكترث بالانقسام وتداعياته، وسجل بتضحيات أبنائه أروع البطولات في مدينة القدس المحتلة، في باب العامود، وساحات المسجد الأقصى المبارك وفي أحياء البلدة القديمة، وصمد بثبات أمام محاولات تهجيره من أحياء المدينة المقدسة، في الشيخ جراح، وحي البستان وبطن الهوى ووادي حلوة، وانتفض شبابه في مدن الضفة الغربية المحتلة وقراها ومخيماتها، رافضاً ومقاوماً للاستيطان وإرهاب الاحتلال وجرائم المستوطنين، وتكامل النضال والصمود في قطاع غزة الصامد الذي تعرض لعدوان إسرائيلي إرهابي طال النساء والأطفال والشيوخ، واكتملت وحدة نضال الشعب الفلسطيني لتمتد إلى أهلنا داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

إنّ الوفاء لتضحيات شعبنا وصموده ونضاله ودماء شهدائه وآلام جرحاه ومعاناة أسراه ومعتقليه، وتجاوزه للانتماءات الحزبية والخلافات بين فصائله، وقدرته على كسر الحدود التي حاول الاحتلال طيلة ٧٣ عاما تكريسها، يفرض علينا جميعا دون استثناء تحمل المسؤولية الوطنية، وإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، تلك الوحدة التي مكّنتنا من الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وحماية مشروعنا الوطني في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

إنّ مسيرة نضال الشعب الفلسطيني ما كانتْ لتستمر وتتواصل في حماية حقوقه المشروعة وحماية قراره المستقل، وإفشال مؤامرات تصفية قضيته، لولا تضحيات أبنائه، واعتمادها على وحدة قواه وفصائله، ووحدة أهدافه في العودة والحرية والاستقلال، فكانت هي الوسيلة التي رافقت هذه المسيرة من النضال المشرِّف خلال ما يزيد على مئة عام، فشكلت سدا منيعا امام اية اختراقات او استخدامات، وعززت المناعة الوطنية، فأصبحت صمام الأمان لحماية المشروع الوطني الفلسطيني من التصفية او الاختراق، وكانت هي الكفيلة بوأد الفتنة والحفاظ على بوصلة النضال نحو فلسطين.



لقد انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف العربي والإسلامي والدولي واكتسبت شخصيتها القانونية، وقدم أبناء شعبنا خيرة قادته وشبابه ونسائه واطفاله في سبيل الحصول على هذا التمثيل الشرعي والقانوني والسياسي الوحيد لقضيته، والذي من خلاله تحققت الكثير من الإنجازات، لذلك، يجب المحافظة عليها والدفاع عنها، وتطويره وتفعيل مؤسساتها وهياكلها، وضخ دماء شابة منتمية في عروقها، لمواصلة التحرير وتحقيق الأهداف الوطنية.

وعليه، فإن الأولوية الوطنية في هذه المرحلة الخطيرة، هي البناء على ما أنجزه شعبنا من وحدة على أرض الميدان تلك الوحدة التي عكست هويته الواحدة، وأعادت للقضية الفلسطينية صدارتها على الصعيد العالمي الشعبي والرسمي، ومواصلة الحوار الوطني الشامل الذي ينهي الانقسام ويحقق الوحدة الوطنية الشاملة والشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل المرجعية العليا، والإطار الجامع لكافة القوى والفصائل والمنظمات الشعبية والمؤسسات والجاليات والشخصيات الوطنية المستقلة وتمثيلها في مؤسسات وهيئاتها، وإعطاء شعبنا حقه الطبيعي في اختيار قيادته بشكل ديموقراطي، لاستكمال مسيرة النضال الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال.



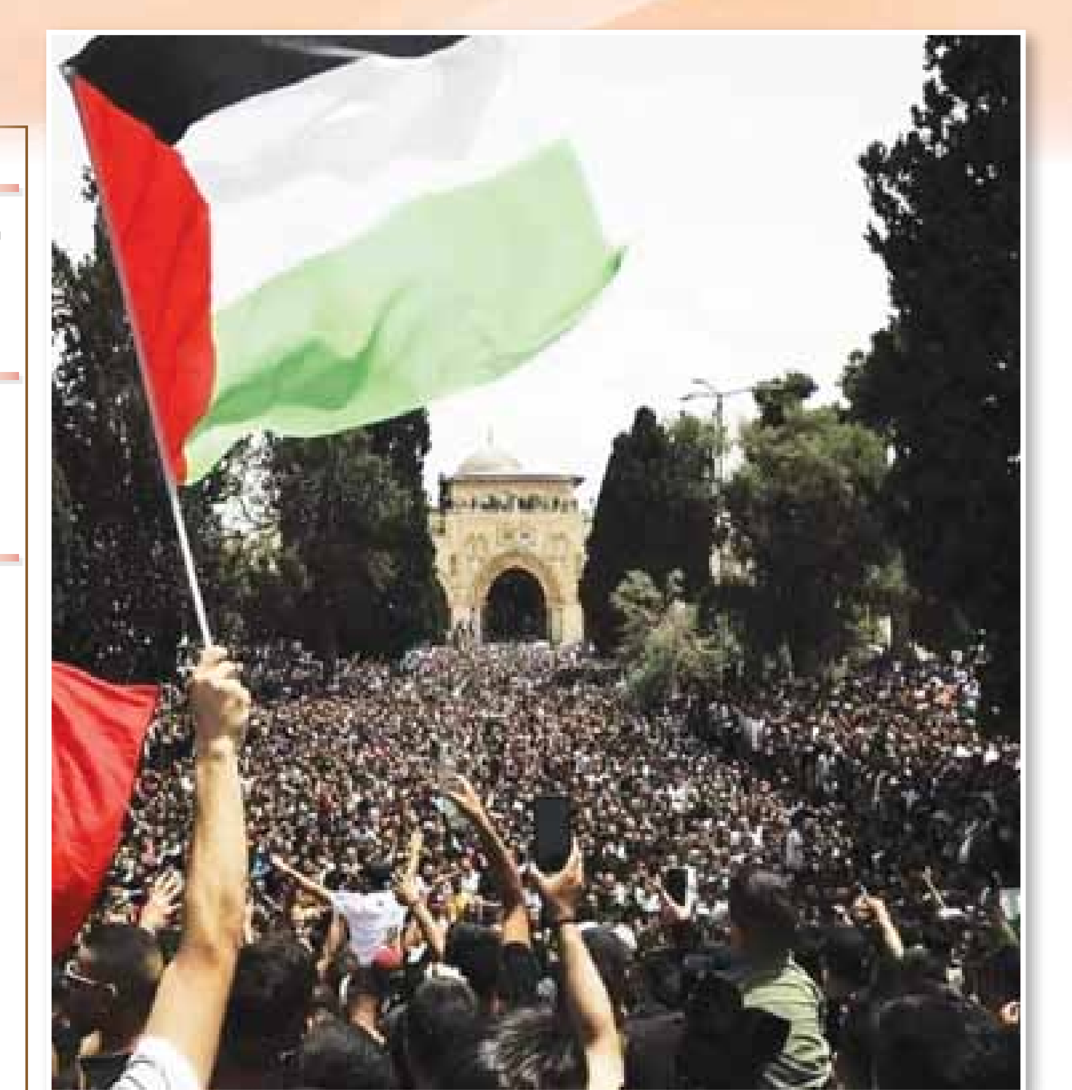
محتويات العدد











المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة اليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨ /٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٥٩٢٤٨٢٩



واصل المجلس الوطني الفلسطيني اتصالاته ومخاطباته مع الإتحادات البرلمانية في العالم وعدد من برلماناته النوعية، أطلعهم خلالها على الانتهاكات التي تمارسها القوة القائمة للاحتلال (اسرائيل) لحقوق الشعب الفلسطيني، وطالبها باتخاذ مواقف حازمة من تلك الانتهاكات، وفي ما يلي أبرز تحركات المجلس على الساحة البرلمانية العالمية.

المجلس الوطني خاطب برلمانات العالم لوقف العدوان على غزة

٢٠٢١/٥/١٥

طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، برلمانات العالم واتحاداته بتحمل مسؤوليتها لوقف جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة وحق أبناء شعبنا في مدينة القدس المحتلة.

وأشار المجلس الوطني في رسائل متطابقة أرسلها لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، ورؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم، الى أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تواصل لليوم الخامس على التوالي عدوانها العسكري ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

وأوضح أن ذلك العدوان أوقع ضحايا من المدنيين الفلسطينيين المحميين بلغت حتى تاريخه ١٣٣ شهيدا من بينهم ٣٨ طفلا و٢٣ سيدة، وجرح حوالي ١١٠٠ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، والحق دماراً واسعاً في الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية.

وقال المجلس: إن الصمت على تلك الجرائم وعدم ادانتها، والتي ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة، يشجع الاحتلال على مواصلة ارتكابها.

ودعا المجلس رؤساء البرلمانات واتحاداتها رفض منطق المساواة بين الضحية بالجلاد، وإدانة المحتل، والتأكيد على حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال مقاومته لنيل حريتها واستقلالها، وهو حق كفله ميثاق الأمم المتحدة والشرائع الدولية.

وطالبهم إدانة قصف طائرات الاحتلال ومدافعه وبوارجه لشعب أعزل يخضع للاحتلال، ورفض أية مواقف تعتبره دفاعا عن النفس، وأن القبول بذلك، يعتبر تخلياً صريحاً عن الالتزام القانوني والأخلاقي والإنساني بإعلاء قيم الحق والعدل والقانون الدولي، وحماية الفلسطينيين الذين هم ضحية استمرار الاحتلال.

ودعاهم لبذل جهودهم مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة، لإنصاف شعبنا، وملاحقة المعتدي ومعاقبته وإنهاء احتلاله، وتفعيل أدوات وآليات القانون الدولي والإنساني ومحاكمة قادة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحاسبتهم على جرائمهم.

وختم المجلس رسائله بالقول : إن الشعب الفلسطيني بأمس الحاجة لتضامنكم ودعمكم، والإسهام في تأمين الحماية العامة التي وفرتها اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها لعام١٩٧٧ واتفاقية لاهاي، وتنفيذ قرار لأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ الخاص بحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأطلع برلمانات العالم على جرائم التطهير العرقي في الشيخ جراح

٢٠٢١/٥/٦

خاطب المجلس الوطني الفلسطيني، برلمانات العالم واتحاداتها بشأن جريمة التطهير العرقي التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة.

وذكّر رئيس المجلس سليم الزعنون في رسائل بعثها إلى رؤساء تلك البرلمانات والاتحادات وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي، بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وإدانة المجرمين ووقف جريمتهم بالتطهير العرقي للمقدسيين وترحيلهم قسرا من منازلهم في حي الشيخ جراح.

وقال في رسائله: آن الأوان للتحرك الجاد لوقف هذه الجريمة المكتملة الأركان بتهجير سكان حي الشيخ جراح، والضغط على حكومات بلدانكم، للتدخل وتفعيل آليات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ ومساءلة الاحتلال، ومحاسبته عن انتهاكاته المستمرة، ومنع إفلاته من العقاب.

وأكد المجلس في رسائله ما جاء في مخاطباته السابقة لرؤساء اتحادات برلمانية عربية وإسلامية وإفريقية وآسيوية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الاوروبية والاورومتوسطية، ولرؤساء برلمانات وطنية نوعية في قارات العالم، ضرورة مواجهة ما تقوم به القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم وفي مقدمتها جريمة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

وأوضح أن خطر التهجير القسري في هذه المرحلة، يستهدف ٢٨ منزلا يقطنها ٥٠٠ نسمة من عائلات: الجاعوني، الكرد، القاسم، واسكافي في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، والهدف إقامة ٢٠٠ وحدة استيطانية مكانها في سياق التهويد للمدينة المقدسة.

وبيّن المجلس أن تلك المنازل أقيمت بشكل قانوني للاجئين فلسطينيين هجروا قسرا من منازلهم عام ١٩٤٨، وذلك بموجب اتفاقية عقدت عام ١٩٥٦ مع الحكومة الأردنية ووكالة الغوث "أونروا"، أي قبل احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧.

ووصفتْ رسائل المجلس ما يجري الآن بجريمة تطهير عرقي، تستهدف تهجير السكان المدنيين الفلسطينيين من مناطق جغرافية محددة و"تطهيرها" منهم، بأساليب عنيفة وإرهابية وقسرية، مخالفة لاتفاقيات جنيف ذات الصلة، وهي كذلك جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب بموجب مبادئ وأحكام المحكمة الجنائية الدولية.

وأكدت رسائل المجلس أنّ شعبنا يسعى لتحقيق العدالة وملاحقة مجرمي الحرب ومعاقبتهم، لذلك لا بدّ للبرلمانات أن تقف إلى جانب الحق والقانون الدولي، وتعلن موقفها، وتبذل جهودها لردع المجرم، وضمان اتخاذ الإجراءات التي نص عليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لإنصاف الضحايا ومعاقبة المجرمين.

وطالبها بادانة انتهاكات الاحتلال على المسجد الاقصى

٢٠٢١/٤/٢٦

أطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٦، برلمانات عالمية على اعتداءات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بحق أبناء شعبنا في مدينة القدس المحتلة ومحيط المسجد الأقصى المبارك.

وبيّن المجلس في رسائل متطابقة أرسلها لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، ورؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم، أن قوات الاحتلال والمستوطنين صعّدوا من عدوانهم على المصلين ومقدساتهم وعلى المدنيين الفلسطينيين منذ بداية شهر رمضان المبارك، ونكلوا بهم، وهاجموا منازلهم وممتلكاتهم الأخرى، ما أدى لإصابة نحو ١٤٠ مواطنا، واعتقال ١٠٠ آخرين.

وأوضح المجلس في رسائله أن الانتهاكات والقمع الوحشي جاء بعد حملات تحريض عنصرية من جماعات إرهابية استيطانية كمنظمة "لاهافا" ضد المواطنين المقدسيين، بحماية جيش الاحتلال وشرطته.

وأشار الى أن استمرار اسرائيل في تنفيذ مخططها بالتطهير العرقي للمقدسيين وتهجيرهم من ممتلكاتهم في الشيخ جراح، والبستان وبطن الهوى في بلدة سلوان، انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة قرار (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦.

وحثّ المجلس البرلمانات على تحمل مسؤولياتها القانونية والاخلاقية بإعلان مواقف صريحة إزاء الجرائم المتكررة واستهداف المدنيين العزل في مدينة القدس، وبذل الجهود الكافية للضغط على حكوماتها لتوفير الحماية لشعبنا في سائر الأراضي الفلسطينية، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-١٠/L.٢٣ لعام ٢٠١٨.

ودعا إلى إرسال رسائل واضحة إلى الاحتلال بأن انتهاكاته الإجرامية تغذي العنف والكراهية، وتجر المنطقة إلى حرب دينية، في ظل الاستهداف المباشر والمساس الصارخ بالأماكن والمعتقدات الدينية.

وختم المجلس رسائله بالتأكيد على أن تفعيل مبدأ المساءلة وإنزال العقوبات وعدم الإفلات منها، كفيل بردع الاحتلال، مضيفا أن الحل الجذري لوقف الجرائم يكون بإنهاء الاحتلال عن أراضي دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس.





المجلس الوطني

طالب البرلمان الأوروبي بالتراجع عن قراره بشأن الأونروا

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٠٢١/٥/٤ البرلمان الأوروبي بالتراجع عن قراره بشأن ربط الدعم المالي المقدم لوكالة «أونروا» بتعديل مواد تعليمية في كتبها المدرسية يُدعى أنها تروج "للكراهية" و"التحريض على العنف".

وأشاد المجلس الوطني في رسالة بعث بها رئيسه سليم الزعنون لرئيس البرلمان الأوروبي ديفيد ماريا ساسولي بالدعم السياسي والمالي المتواصل لوكالة «أونروا» الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي.

وأضاف الزعنون في رسالته: « ننظر الى هذا القرار وما تضمنه من اتهامات، بعين الأسف والخطورة، خاصة في هذه الظروف التي تتطلب توفير إمكانات مالية أكبر « للأونروا » لتلبية احتياجاتها المتزايدة في ظل تفشي جائحة كورونا، لذلك نحتكم مرة أخرى على إلغاء القرار".

وأكد في رسالته على أن المواد التعليمية التي تدرسها مدارس «أونروا" تعزز مبادئ الأمم المتحدة وقيمها، ولا صحة للاتهامات سالفة الذكر التي تهدف لتشويه «أونروا» وإيذاء الشريحة الأشد ضعفاً، ألا وهي طلبة اللاجئين الفلسطينيين.

وأوضح أن المناهج الفلسطينية في مدارس دولة فلسطين والتي تدرسها مدارس وكالة الغوث، تتضمن الرواية الفلسطينية للتاريخ الوطني، وقضايا الهوية والكرامة والرواية الوطنية، فاللاجئ الفلسطيني عنوان للعلم والمعرفة على مدار أكثر من سبعة عقود من نكبته.

وأشارت الرسالة كذلك إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري في الأمم المتحدة أكدت أن المناهج الفلسطينية التي تدرسها «أونروا» تخلو من تلك الاتهامات، بل إن تقارير أممية أكدت انسجامها مع معايير اليونسكو للسلام والتسامح في التعليم.

وقد اعتبر البنك الدولي أن تعليم «أونروا» هو نظام تربوي عالمي فعّال. وفي مقابل ذلك، أثبتت تقارير أخرى أن مناهج الاحتلال الإسرائيلي تحرض على العنف والكراهية والعنصرية.

وقال رئيس المجلس الوطني: إن البرلمان الأوروبي كان دائماً شريكا رئيسياً للشعب الفلسطيني، وقد التزم الاتحاد الأوروبي بدعم ميزانية وكالة «أونروا" الأمر الذي مكنها من تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإغاثية للاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على ٥,٧ مليون لاجئ.

وأكد أن الشعب الفلسطيني يتطلع الى البرلمان الأوروبي لمواصلة دعم وكالة "أونروا" التي تشكّل حجر الأساس في الاستقرار الإقليمي، فملايين اللاجئين الفلسطينيين ما يزالون ينتظرون تحقيق حلمهم بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا منذ عام ١٩٤٨.

ودعا البرلمانات بتصنيف جماعات من المستوطنين كمنظمات ارهابية

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم على آخر انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق شعبنا، وإجراءاته لتغيير الواقع الجغرافي والسياسي في الأراضي المحتلة لصالح مشروعه الاستعماري الاستيطاني.

وقال المجلس في رسائل متطابقة أرسلها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/٣/٧ لرؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم ولرؤساء اتحادات برلمانية دولية وإقليمية عربية وإسلامية وآسيوية وافريقية وأوروبية وأخرى في أمريكا اللاتينية: إن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، ما تزال عازمة على حرماننا حياتنا المادية والمعنوية وحرمان شعبنا من حقوقه المشروعة نتيجة إفلاتها من العقاب وغياب مساءلتها على جرائمها وخاصة سياستها الاستيطانية التي تعني الاقتلاع والتهجير وفقدان الأمل والحياة ومقومات العيش.

ودعا المجلس في رسائله لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام٢٠١٨، ولاتفاقيات جنيف ذات الصلة، في ضوء تصاعد سياسة هدم المنازل الفلسطينية وتهجير سكانها ومصادرة الأراضي، تنفيذا لخطة الضم الاستعمارية المتدرجة.

وحثّ المجلس البرلمانات على المساعدة بإدراج منظمات استيطانية امثال: "تدفيع الثمن" وشبيبة التلال" و"الحارس الجديد" كمنظمات ارهابية، نتيجة سجلها الإرهابي الإجرامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما دعا للبناء على رسالة النواب الأوروبيين الاخيرة، التي طالبت حكومات بلادها العمل لوقف الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية لحماية مستقبل حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية.

وناشدها بذل الجهود اللازمة لدعم المطالب الفلسطينية المستندة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، في إنهاء الاحتلال، وحماية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ في ٢٩ /١١/ ٢٠١٢، الذي يعترف بدولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران١٩٦٧.

واستعرضت رسائل المجلس مجمل الانتهاكات، كعمليات الهدم التي طالت قرابة ٢٢٠ منشأة وملكية، أبرزها ما يحدث في حمصة الفوقا، فضلا عن ٦٣ إخطارا بالهدم، واقتلاع ١٢٠٠ شجرة، وتهديد ١٧ ألف منزل فلسطيني بالهدم لعدم وجود رخص لم يحصل عليها أصحابها من إدارة الاحتلال نتيجة إجراءاتها المعوقة.

ولفت المجلس أنه خلال شهر شباط/ الماضي، أصيب ٦٦ مواطنا بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط والإسفنجي، بينهم أطفال، واعتدى المستوطنون ٨٠ مرة على أبناء شعبنا، من بينها ارتقاء ثلاثة شهداء وإصابة ١٩ مواطنا بجروح مختلفة.

وأكد المجلس أن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، وجماعات المستوطنين، يتحملون المسؤولية عن كل تلك الجرائم المستمرة استنادا لنص المادتين١ و٢٩ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويتوجب التوقف الفوري عن تلك الانتهاكات ضد الفلسطينيين باعتبارهم "أهداف محمية".

كما يتحمل قادتها من مدنيين وعسكريين وأمنيين المسؤولية الجنائية وفقا لنصوص الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، خاصة نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، الذي يوجب تقديمهم للمحاكمة وإيقاع العقوبة الرادعة بحقهم.

وشدد المجلس أن تلك الجرائم لا تسقط بمرور الزمن أو التقادم، ومن واجب الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف في آب/ عام ١٩٤٩، اتخاذ الإجراءات لضمان تطبيق هذه الاتفاقيات ومساءلة دولة الاحتلال عن خرقها الجسيم لها، بموجب المادة الأولى المشتركة للاتفاقيات الأربع.



في رسائل متطابقة - المجلس دعا لفرض عقوبات على وزير أمن الاحتلال

لرفضه تقديم لقاح "كورونا" للأسرى

دعا المجلس الوطني الفلسطيني، الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الثالثة، لاتخاذ الإجراءات الواجبة، وفرض عقوبات على وزير أمن الاحتلال، وملاحقته وتقديمه للمحاكمة، بعد رفضه تقديم اللقاحات ضد فيروس «كورونا" للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

وقال المجلس في رسائل متطابقة، أرسلها رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/١/١٤، لرؤساء برلمانات وطنية عالمية، ولرؤساء اتحادات وجمعيات برلمانية عربية وإسلامية وآسيوية وأوروبية وإفريقية ولاتينية، ولرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إن قرار وزير أمن الاحتلال أمير أوحانا قبل أسبوعين، بعدم تقديم لقاح "كورونا" للأسرى، مخالف للمادتين /١٣، و١٥/ من اتفاقية جنيف الثالثة، التي تفرض على الدولة الحاجزة تقديم الرعاية الطبية الكاملة للأسرى، ويحظر عليها اقتراف أي فعل أو إهمال يعرض حياتهم للخطر، كما حصل مع /٢٢٦/ أسيرا فلسطينيا، استشهدوا داخل سجون الاحتلال.

ودعا لتفعيل المادتين /١٢٩ و١٣٠/ من اتفاقية جنيف الثالثة، بدعوة الأطراف السامية المتعاقدة لاتخاذ الإجراءات الواجبة لفرض عقوبات فعالة على من يقترف أو يأمر باقتراف إحدى المخالفات لهذه الاتفاقية، كما تفعل القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" بحق الأسرى الفلسطينيين في سجونها.

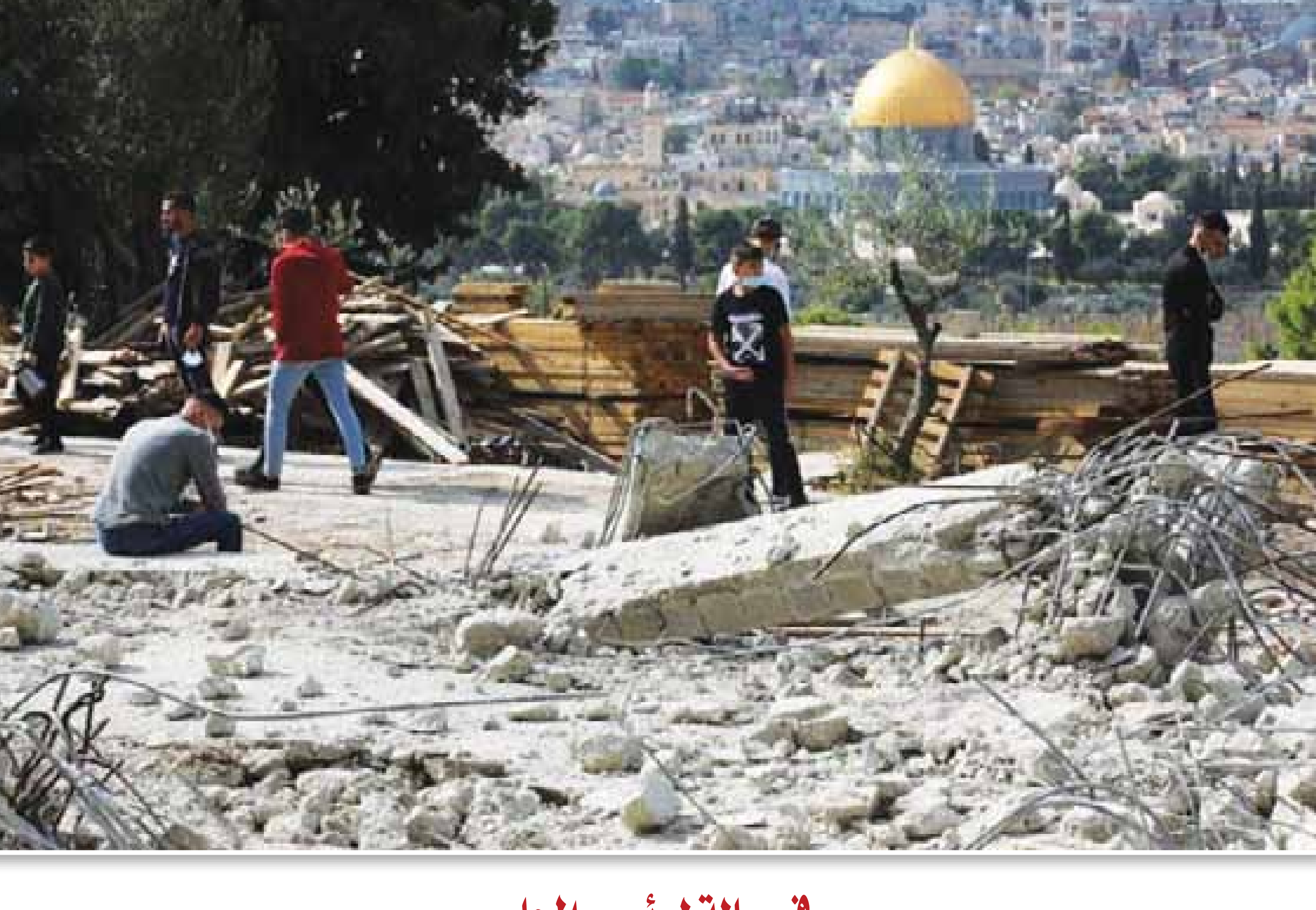
واعتبر المجلس في رسائله أن الاجراء الإسرائيلي بحق الأسرى، وهم من الأشخاص المحميين، تعد صارخ على حقوقهم، وتنصل من سلطات الاحتلال لواجباتها بتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم، وفيه تمييز عنصري تجاههم، إذْ سيقتصر إعطاء اللقاح فقط على عناصر إدارة السجون الإسرائيليين.

وأشار إلى تصاعد أعداد المصابين بفيروس "كورونا" بين الأسرى، إذ وصل إلى ١٩٩ مصاباً حتى تاريخه، وهو مرشح للارتفاع مع استمرار تدني مستوى تدابير الحماية والوقاية بشكل عام، والاكتظاظ في السجون، وسوء الخدمات الطبية المقدمة للمصابين بالفيروس بشكل خاص.

وناشد المجلس رؤساء البرلمانات والاتحادات بالتحرك الفاعل والتدخل الفوري، والضغط على دولة الاحتلال من أجل توفير سبل الوقاية، واتخاذ تدابير الحماية من خطر الاصابة بالفيروس للأسرى، وهو أيضا التزام قانوني بضمان صحة وسلامة جميع الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها بما في ذلك توفير اللقاحات لهم، دون تمييز.

كما وطالب بضمان إعطاء الأسرى والمعتقلين اللقاح دون شروط أو استثناء، وتوفير رقابة دولية على إجراء الفحوصات لهم، ولطبيعة اللقاحات المقدمة، خاصة وأن ثقتنا معدومة بإدارة السجون.

وشدد على ضرورة إلزام الاحتلال بالإفراج الفوري عن /٧٠٠/ أسير فلسطيني مريض، منهم /٣٤٠/ يعانون من أمراض مزمنة، التزاما بما جاء في الملحق الأول من اتفاقية جنيف الثالثة، بالإعادة المباشرة إلى الوطن لجميع الاسرى المصابين بأنواع العجز أو المرضى الذين تصبح حالتهم مزمنة ولا يتوقع فيه شفاؤهم رغم العلاج.



في رسالة لرئيس المجلس

مجلس النواب الإيرلندي يعتبر عمليات الإخلاء في القدس غير قانونية

دعت إيرلندا وبرلمانها، إسرائيل كقوة احتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية، بما يتفق مع اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة السكان المدنيين.

جاء ذلك في رسالة رد مشتركة أرسلها رئيس مجلس النواب الإيرلندي شون اوفوجيل، ووزير خارجية بلاده سيمون كوفيني، إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢، الذي أطلعهما في وقت سابق على تطورات الأوضاع في القدس، خاصة ما يتعرض له المقدسيون في محيط المسجد الأقصى المبارك، وفي أحياء البلدة القديمة، وما تقوم به إسرائيل من عملية تطهير عرقي في أحياء الشيخ جراح والبستان وبطن الهوى.

وأكدت الرسالة موقف إيرلندا تجاه القدس والقائم على أسس القانون الدولي، وأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عمليات الإخلاء والاستيلاء على الممتلكات في القدس الشرقية ومناطق أخرى، معتبرة هذه الأنشطة هي المحرك الرئيس للصراع المستمر، وعقبة في طريق السلام، ودعت السلطات الإسرائيلية لوقف هذا النشاط، ووقف التوسع الاستيطاني المستمر.

وأشارت الرسالة إلى أن إيرلندا سلطت الضوء في مجلس الأمن الدولي قبل أيام على الزيادة الأخيرة في عدد العائلات الفلسطينية المعرضة لخطر الإخلاء في الشيخ جراح وسلوان، مؤكدة أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، لا سيما في الحرم القدسي، ووقف الهجمات ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أكدت أن القدس هي إحدى قضايا الوضع الدائم التي يتعين تسويتها في اتفاق سلام نهائي، وعبرت ايرلندا عن قلقها من التطورات الاخيرة في القدس.

واختتمت الرسالة مواقف ايرلندا بالقول: إن نهجنا متجذر في إبراز عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإن القيود المفروضة على الفلسطينيين تقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق يقع في صميم حل الدولتين.

قرار البرلمان الايرلندي يدين الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية والتهجير القسري



أقر مجلس النواب الايرلندي بالإجماع (المعارضة وأحزاب الحكومة)، ما تقدم به حراك حزب الشين فين، بإدانة ضم القدس والنشاط الاستيطاني فيها وفي الضفة الغربية، والتهجير القسري للمجتمعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وذلك بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦ معتبراً النشاطات الاسرائيلية قرارات غير قانونية.

وتخالف القانون الدولي، داعيا الحكومة لحث إسرائيل على إنهاء النشاط الاستيطاني وعدم الاعتراف بشرعية أي وضع ناتج عن انتهاك للقانون الدولي.

وتعتبر ايرلندا الدولة الأوروبية الأولى التي تتخذ مثل هذا القرار وتسعى إلى أن تتخذه عدة دول اووربية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع قدمه حزب الشين بتأييد كامل وبالتنسيق مع كل من حزب العمال والاشتراكيين الاجتماعيين، وعدد كبير من المستقلين، منهم السيناتور فرانسيس بلاك، وتم صياغة الحراك بالتعاون مع جمعية صداقة، وعدد من الجمعيات المتضامنة مثل Trocaire و Christian Aid واتحادات العمال والقانونية من الحق سوزان باور.

وأشار الحراك إلى أن ايرلندا تميز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والأراضي المخصصة للمستوطنات المستقبلية، والأراضي التي بني عليها الجدار، كما تدين التهجير القسري الأخير والمستمر للمجتمعات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك ضم إسرائيل للقدس الشرقية والأنشطة الاستيطانية فيها وفي مناطق الضفة الغربية باعتبارها انتهاكات خطيرة وعقبة أمام السلام وتقوض حل الدولتين.

ولفت الحراك الى أن الاعتداء الحالي الذي شنته إسرائيل كان الأكثر عنفاً الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ٢٠١٤ والذي أودى بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء، من ضمنهم أكثر من ٦٠ طفلا.

وأدان الحراك الاستهداف العنصري للمدنيين والبنية التحتية ورد الفعل غير المتكافئ خاصة في قطاع غزة، مؤكدا أن السلام العادل والدائم يجب أن يتضمن التطرق إلى الفقر وعدم المساواة والظلم، إضافة إلى المحاسبة الفعلية والعادلة لكل من يخرق القانون الدولي.

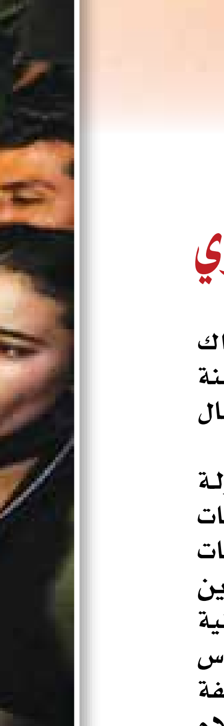
وأوضح أن البرلمان يقر بأن التهجير القسري للمجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية يقوض فرص السلام – ليس فقط بسبب ما جرى في الأسابيع الأخيرة بل عبر العقود الماضية- ويمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي..

والمجلس الوطني يرحب بالقرار الإيرلندي

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار مجلس النواب الإيرلندي المتضمن إدانة ضم القدس والنشاط الاستيطاني فيها وفي الضفة الغربية، والتهجير القسري للمجتمعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، معتبرا إياها انتهاكات خطيرة واعمال وقرارات غير قانونية.

وثمّن المجلس الوطني في بيان صدر بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦، هذا القرار الشجاع الذي جاء بإجماع المعارضة وأحزاب الحكومة الإيرلندية، واعتبره انتصارا للقانون الدولي وحقوق الانسان وقرارات الشرعية الدولية، خاصة انه دعا حكومة بلاده لعدم الاعتراف بالنشاطات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية لأنها غير قانونية وتشكل خرقا صارخا للقانون الدولي وعدم الاعتراف بشرعية نتائجها على الارض، ومطالبة إسرائيل وقف هذه النشاطات الاستيطانية.

وطالب البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات البرلمانية المتوسطية والاورومتوسطية والافريقية واللاتينية، لاتخاذ مواقف مماثلة وقرارات واضحة ترفض وتدين انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي خاصة جرائم الاحتلال الأخيرة على الشعب الفلسطيني في القدس وغزة وسائر المدن الفلسطينية، وسياسة الضم الاستعماري والتهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم، وهدم البيوت باعتبار كل ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لأن السلام العادل والدائم يجب أن يتضمن المحاسبة الفعلية والعادلة لكل من يخرق القانون الدولي كما جاء في قرار مجلس النواب الإيرلندي.





برلمان ماليزيا يدين تهجير الفلسطينيين

عبر رئيس مجلس النواب في ماليزيا داتوك أزهر عزيزران هارون ردها على رسالة رئيس المجلس لوطني حول موضوع الانتهاكات الإسرائيلية بالمسجد الأقصى والتهجير القسري في حي الشيخ جراح عن ادانته واستنكاره لقيام إسرائيل بمحاولة تهجير الفلسطينيين من بيوتهم وأرضهم في حي الشيخ جراح.

ووصف في رسالة وجهها لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١ أن تلك الممارسات غير إنسانية وبربرية، خاصة في شهر رمضان المبارك وذلك مع اقتراب عيد القطر المبارك.

كما أدان الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على الشعب الفلسطيني المضطهد طيلة هذا الوقت، الذي يطالب فقط بحقه العادل في وطنه، فيتعرض لهجوم بربري وقاسٍ.

البرلمانية المتوسطية تعبر عن قلقها إزاء العنف ضد المقدسيين واخلائهم من منازلهم

عبرت الجمعية البرلمانية المتوسطية في ردها على رسالة رئيس المجلس الوطني حول موضوع الانتهاكات الإسرائيلية بالمسجد الأقصى والتهجير القسري في حي الشيخ جراح، عن مشاركتها القلق الذي عبّر عنه الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والزعماء الدينيون بشأن استمرار العنف في القدس الشرقية، وعمليات الإخلاء المحتملة للعائلات الفلسطينية من منازلهم في حي الشيخ جراح وحي سلوان.

ودعت الجمعية التي تضم عضويتها ٣٣ برلمانا مشاطئ للبحر الأبيض المتوسط بما فيها فلسطين في بيان صدر عنه اليوم، الى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان.

كما دعت الجمعية التي تتخذ من نابلي الإيطالية مقرا لها إلى ضبط النفس الكامل وعدم استخدام القوة، وضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني في التجمع السلمي، والوصول إلى الأماكن المقدسة.

وأعادت الجمعية البرلمانية تأكيد موقفها بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لكلا الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، لتحقيق تطلعاتها المشروعة لحكم نفسيهما، والعيش جنبًا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، في سلام وأمن: دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

وختمت الجمعية بيانها بتجديد التزامها الحقيقي بمواصلة العمل من خلال شبكتها الدبلوماسية البرلمانية، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، لدعم جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز سيادة القانون وإيجاد حل سياسي فوري للوضع القائم.



حصيلة ضحايا وأضرار العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني ١١-٢٠٢١/٥/٢١

شهداء - مصابون

أوقع العدوان الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس وغزة والمدن الفلسطينية المحتلة خلال شهر أيار الماضي (٢٨٥) شهيداً، بينهم (٦٩) طفلاً و(٤٢) امرأة، وحوالي(٢٠٥٠) مصاباً.

نازحون

أدى العدوان إلى نزوح أكثر من ٧٥ ألف فلسطيني من مساكنهم، لجأ منهم ٢٨ ألفا و٧٠٠إلى مدارس وكالة الغوث، إما بسبب هدم بيوتهم، أو هربا من القصف. في حين لجأ الآخرون إلى بيوت أقربائهم في مناطق فلسطينية أخرى.

المساجد

تعرضت ٣ مساجد للهدم الكلي بفعل الاستهداف المباشر، و٤٠ مسجدا وكنيسة واحدة بشكل بليغ.

المدارس

كما تضررت ٦٨ مدرسة، ومرفقا صحيا، وعيادة رعاية أولية، بشكل بليغ وجزئي بفعل القصف الشديد في محيطها، بينما تضررت ٤٩٠ منشأة زراعية من مزارع حيوانية وحمامات زراعية وآبار وشبكات ري.

الاقتصاد

قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٣٠٠ منشأة اقتصادية وصناعية وتجارية، وهدم ٧ مصانع بشكل كلي، وألحق أضراراً بأكثر من ٦٠ مرفقا سياحيا.

البنية التحتية

ركز جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على استهداف الشوارع والبنى التحتية، حيث تضررت شبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه تحت الأرض بشكل كبير، نتيجة الاستهداف المباشر.

الطاقة

تضرر ٣١ محول كهرباء في غزة بفعل الهجمات الإسرائيلية، وتعرضت ٩ خطوط رئيسية للقطع.

المواصلات

وبينت الإحصائيات الحكومية تضرر ٤٥٤ سيارة ووسيلة نقل بشكل كامل، أو بأضرار بليغة.

الاتصالات

تضررت شبكات ١٦ شركة اتصالات وإنترنت بفعل القصف الإسرائيلي.

أضرار العدوان على قطاع الإسكان

	نوع الأضرار	عدد الوحدات السكنية
١.	وحدات سكنية مهدمة	١١٥٠
٢.	وحدات سكنية – ضرر جزئي للبيع غير صالح للسكن	١٠٣٠
٣.	متضررة جزئياً – ضرر جزئي متوسط وطفيف	١٧،١٨٠



المجلس الوطني الفلسطيني

حق شعبنا في الدفاع عن نفسه حق مقدس

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن حق شعبنا في الدفاع عن نفسه في وجه الاحتلال وجرائمه حق مقدس لا مساومة عليه، وهو حق يكفله ميثاق الأمم المتحدة والشرائع التي أجازت للشعوب مقاومة الاحتلال لنيل حريتها واستقلالها.

وشدد المجلس الوطني في بيان صدر عنه، بتاريخ ،١٤-٥-٢٠٢١ على أن نضال ومقاومة شعبنا الباسلة والممتدة على أرضه التاريخية في القدس والضفة الغربية وغزة وداخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، تؤكد من جديد تشبثه بهويته الوطنية الواحدة التي فشل الاحتلال في محوها ومصادرتها رغم مرور ٧٣ عاما على النكبة.

وقال المجلس: إن إصرار شعبنا على تمتين وحدته الميدانية وتلاحمه وتضحياته، يجب أن يسانده قرار فوري بتعزيز الوحدة الوطنية، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي الخاصة بالاحتلال والاتفاقيات الموقعة معه والتحلل منها، والتي مزقتها طائرات الاحتلال الحربية.

وتابع المجلس: أنه في الوقت الذي يطالب فيه برلمانات الدول العربية والإسلامية تحمل مسؤوليتها، فإنه يناشد الشعوب العربية والإسلامية الاستمرار في تضامنهم ومساندتهم لشعبنا وحقه المشروع في مقاومته ونضاله دفاعا عن وجوده على أرضه وحماية مقدساته.

وأضاف المجلس إن تقاعس الأمم المتحدة، وصمت الدول الكبرى، ومساواة الضحية بالجلاد المجرم الذي يرتكب جرائم حرب في قطاع غزة وسائر المدن الفلسطينية أعطت الضوء الأخضر للاحتلال لمواصلة عدوانه الذي أوقع حتى الآن ١٣٠ شهيدا من بينهم ٣٣ طفلا و٢٠ سيدة، وجرح حوالي ١٠٠٠ فلسطيني أغلبهم من الأطفال والنساء.

وقال المجلس: إنه لا يمكن قبول مواقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى المتواطئة، والتي تعتبر قصف طائرات الاحتلال ومدافعه وبوارجه لشعب أعزل يخضع للاحتلال، بأنه دفاع عن النفس، فهي بذلك، أعلنت تخليها عن واجبها القانوني والأخلاقي والإنساني في حماية الفلسطينيين الذين هم ضحية احتلال مجرم.

ورفض المجلس مطالبة الشعب الواقع تحت الاحتلال بوقف دفاعه عن نفسه، فالأولى ملاحقة الاحتلال ومعاقبته وإنهاء إحتلاله، واتخاذ قرار من مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتفعيل أدوات وآليات القانون الدولي والإنساني ومحاكمة قادة الاحتلال ورئيس حكومتها أمام المحكمة الجنائية الدولية على جرائمهم التي يرتكبونها بدم بارد.

وأكد المجلس أن دولة الاحتلال ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتنتهك نصوص في اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة، مطالبا بتوفير الحماية العامة لشعبنا تحت الاحتلال والتي وفرتها اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها لعام١٩٧٧ واتفاقية لاهاي، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ الخاص بفلسطين.

ما قامت به إسرائيل من عدوان على غزة جريمة حرب

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن ما قامت به إسرائيل من عدوان عسكري على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي سائر مدن الضفة الغربية المحتلة بما فيها مدينة القدس المحتلة، جريمة تضاف إلى سجلها الإجرامي بحق الشعب الفلسطيني.

وأشار المجلس الوطني، في بيان أصدره، بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١، إلى قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي للأهداف المدنية في غزة الذي أوقع حتى الآن ٢٨ شهيدا بينهم ١٠ أطفال ودمر عدداً كبيراً من المباني المدنية والبنية التحتية.

ولفت أن تلك الجرائم تنتهك نص المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة، ووفقا لنظام روما الأساسي، فإن شن هجمات متعمدة ضد السكان المدنيين، يعتبر جريمة حرب يجب ملاحقة ومحاسبة إسرائيل عليها.

وتابع أن القانون الدولي الإنساني وفر حماية عامة وحماية خاصة للمدنيين للأعيان المدنية، تظهر جلية في كل من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ واتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤، وحظرت كافة صور الاعتداء ضد هذه الأعيان والأفراد المدنيين.

وأضاف أن إسرائيل في هذه الأوقات تتعمد تدمير الممتلكات العامة والخاصة في قطاع غزة، في انتهاك صارخ للمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أن تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير يعتبر انتهاكا خطيرا، وبالتالي جريمة حرب، وهو أيضا ما حظرته المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه يُحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة.

ودعا المجلس، الأمم المتحدة إلى إلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بقواعد وأحكام تلك الاتفاقيات الشارعة، والملزمة للدول وقواتها المسلحة، وتتضمن حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الإنصاف، بما في ذلك تحقيق العدالة وجبر الضرر.

وقال إن القانون الجنائي الدولي يحدد المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات معينة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من قبيل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وهو ما ينطبق على العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ احتلاله لفلسطين.

ورفض المجلس الوطني سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها المؤسسات الدولية ودول كبرى تدعي حرصها على إعلاء أحكام ومبادئ القانون الدولي، عندما يتعلق الأمر باعتداء الجاني المحتل على الضحايا الواقعين تحت احتلاله، وعلى تلك الدول ومجلس الأمن الدولي مراجعة سياستها تجاه جرائم وعدوان الاحتلال الإسرائيلي.



عائلة أبو العوف نموذجا

استهداف العائلات في غزة نمط مدروس ومتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي

بينت ورقة حقائق أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ، ضمن سلسلة توثيقات العدوان على غزة أيار ٢٠٢١، أن إبادة العائلات نمط مدروس ومتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي قصف جيشها على مدار أحد عشر يوما متواصلة عشرات المنازل والوحدات السكنية بشكل مباشر ومتعمد، ودمرها فوق رؤوس قاطنيها، ما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها ومحوها من السجل المدني.

وأوضحت ورقة الحقائق أن الهيئة وثقت بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠، ٣١ حالة قصف مباشرة استهدفت عائلات ممتدة، منها ٢١ حالة قصفت فيها منازل على رؤوس قاطنيها، وحالتان استهدفت تجمعات، وحالتان خلال استهداف سيارة، وحالتا قصف لمزرعة.

ويقول المرصد إن غارات جيش الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت العائلات، أدت حتى تاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠ إلى استشهاد (٩٦) شخصا، بينهم (٤٤) طفلا، و(٢٨) امرأة، بينهم رجل وزوجته وطفلته، وأمهات وأطفالهن، وأشقاء وأبناء لهم، كما أن هناك ٧ أمهات استشهدن مع أربعة أو ثلاثة من أطفالهن.

وقالت منظمة العفو الدولية إن هناك نمطا مروعا يظهر من قيام إسرائيل بشن غارات جوية على غزة مستهدفة المباني السكنية ومنازل العائلات، ما أدى في بعض الحالات إلى دفن عائلات بأكملها تحت الأنقاض عندما انهارت المباني التي كانوا يعيشون فيها.

وفي سياق محاسبة الاحتلال على جرائم استهداف المدنيين وإبادة العائلات بشكل متعمد، فإن هذه الجريمة لا تشكل فقط مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يخرق مبادئ الضرورة والتناسب فحسب، بل إنه يمثل أيضا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تستدعي التحقيق الفوري من قبل المحكمة الجنائية الدولية، لوضع حد لإفلات القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل من العقاب على الجرائم التي اقترفوها في السابق، والتي ساهمت بلا شك في ارتكابهم لجرائم جديدة.

وتضمنت ورقة الحقائق جملة توصيات تمثلت في، ضرورة قيام المحكمة الجنائية الدولية بتحقيق جنائي في جرائم العدوان والحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وفي جريمة الفصل العنصري والاضطهاد كجرائم ضد الإنسانية، والتي ما زالت ترتكبها إسرائيل في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد الفلسطينيين داخل أراضي الـ٤٨.

ودعت إلى ضرورة تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل جميع الدول التي تسمح قوانينها بذلك، لملاحقة القادة السياسيين والعسكريين في إسرائيل، والذين أمروا و/أو نفذوا و/أو اشتركوا في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، سواءً تلك التي ارتكبوها في قطاع غزة أو في جميع الأراضي الفلسطينية.

وأوصت الورقة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة، بتوفير العلاج والدعم النفسي اللازمين والضروريين للأفراد الناجين من العائلات التي تم إبادتها، لا سيما الناجين الأطفال.



تقرير حول مواقف البرلمانات الاقليمية والدولية تجاه العدوان الاسرائيلي

تعاقبت ردود فعل العديد من البرلمانات الإقليمية والدولية المندِدة والمعارضة لما تقوم به إسرائيل من مجازر واعتداءات وحشية على شعبنا الفلسطيني، ومواصلة سياسة التهويد في مدينة القدس، وممارسة التمييز العنصري بحق أبناء شعبنا، خصوصا ما تقوم به سلطات الاحتلال من تطهير عرقي في حي الشيخ جراح، واقتحامات الجيش وقطعان المستوطنين المتطرفين للمسجد الاقصى المبارك وباحاته. وكذلك أدانت العديد من البرلمانات العربية والدولية الجرائم والأعمال الإرهابية والاعتداءات التي تمارسها سلطات الاحتلال، ضد أبناء شعبنا الأعزل، خصوصا في قطاع غزة واستهداف المدنيين بأحدث الأسلحة الفتاكة، اطفالاً ونساءً وشيوخاً، وارتكاب أبشع المجازر بحقهم، والتي ترقى لجرائم حرب، داعين اسرائيل التوقف الفوري عن ممارسة هذه الاعتداءات العنصرية، لما تمثله من انتهاك صارخ للقانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني.

إعداد: راسم الخطيب
نائب مدير عام الشؤون البرلمانية

البرلمان العربي: يدين جرائم سلطات الاحتلال

في الوقت الذي أعلنت العديد من البرلمانات الدولية عن ادانتها للعدوان الاسرائيلي الصارخ بحق ابناء شعبنا، الذي يعتبر تحديا سافراً للقوانين والأعراف والمواثيق الانسانية والدولية. استهجن البرلمان العربي واستنكر صمت البرلمان الاوروبي تجاه هذا العدوان والاعتداءات الوحشية ضد الفلسطينيين. واكد البرلمان في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٦: إن صمت البرلمان الاوروبي وتقاعسه عن تناول الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وممارسة الاستفزازات المستمرة وقتل الأبرياء بوحشية يعكس إزدواجية المعايير ونهجه غير المتوازن وسياسة الكيل بمكيالين التي باتت واضحة، معبرا عن اندهاشه من افتاءات البرلمان الاوروبي على الاوضاع الحقوقية في البلدان العربية وتنصيب نفسه وصيا عليها لخدمة اغراض سياسية تحت دعاوي حقوق الانسان، مؤكدا أنه من الأولى ان يتحرك ضد الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب



الفلسطيني والتي ترقى لجرائم حرب والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين. وإن ما تقوم به سلطات الاحتلال هي حرب غير متكافئة، تمارس به أبشع أنواع الجرائم والتمييز العنصري اللاإنساني، ضد الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن وجوده وتقرير مصيره.

كما عقد البرلمان العربي جلسة طارئة، يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٠٥/١٩. برئاسة عادل بن عبد الرحمن العسومي، لمناقشة الجرائم والانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحق شعبنا الفلسطيني. واستمع البرلمان لكلمة الاخ محمود عباس ابو مازن رئيس دولة فلسطين حول الأوضاع والتطورات على الساحة الفلسطينية.

وبدوره أدان البرلمان العربي في قرار صدر عنه في ختام جلسته الطارئة بشدة الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية على الشعب الفلسطيني، داعيا مجلس الأمن الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه ما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتحرك الفوري لوقف العدوان الاسرائيلي، ووضع حد لجميع انتهاكاته العنصرية واللاانسانية. وأشاد بصمود ونضال شعبنا الفلسطيني في دفاعه عن وجوده وعن القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية، مجددا دعمه الكامل لجميع قرارات السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، ورفض أية محاولات لانتقاص السيادة الفلسطينية عليها. كما أدان البرلمان الاعمال الإرهابية والوحشية التي يقوم بها جيش الاحتلال وقطعان مستوطنيه في القدس الشريف، وكذلك أدان الاعتداءات والجرائم التي تستهدف ابناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، واستهداف البنية التحتية للقطاع وهدم المباني والمكاتب الاعلامية وارتكاب المجازر الدموية التي راح ضحيتها أكثر من ٢٣٦ شهيداً فلسطينياً وأكثر من ٦٢٧٨ جريحاً، اغلبيتهم من الاطفال والشيوخ والنساء. ودعا البرلمان العربي مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة لعقد جلسة طارئة لبحث الجرائم والاعتداءات الاسرائيلية وانتهاك الاتفاقات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان . وطالب الامم المتحدة بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية، لتعد تقرير محايد ومنصف عن جرائم الاحتلال التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني، باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم كمجرمي حرب امام المحاكم الجنائية الدولية . كما دعا البرلمان العربي مجلس الأمن الدولي للاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ كافة الاجراءات للايقاف الفوري للقصف والمجازر التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل في جميع الاراضي الفلسطينية.

وناشد البرلمان البرلمانات الاقليمية والدولية وبرلمانات الدول دائمة العضوية في مجلس الامن للضغط على حكومات دولها والدول الأعضاء لوقف المجازر الدموية وسياسة التطهير العرقي ضد شعبنا الفلسطيني. ودعا البرلمان العربي إلى اطلاق حملة لتقديم الدعم المالي الرسمي والشعبي اللازم لمساعدة شعبنا، وطالب الحكومات العربية بالتمسك بمبادرة السلام العربية نصا وروحا، والعمل على تنفيذ التزاماتها وفقا لقرارات قمة بيروت لعام ٢٠٠٢، فيما يتعلق بالدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل شبكة الامان المالية التي أقرها القادة العرب.وأشاد البرلمان بالجهود التي تبذلها بعض الدول العربية لنصرة القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني.

مجلس النواب الاردني : يدين استخدام الاسلحة المحرمة دوليا والجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين العزل.

على صعيد ردود الفعل في المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة، ضد العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، عقد مجلس النواب الاردني بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٧، جلسة ناقش خلالها الاعتداءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني . وحضر الجلسة رئيس مجلس الوزراء د.



بشر الخصاونة وهيئة الوزارة . حيث أكد رئيس مجلس النواب معالي الأخ عبد المنعم العودات على الموقف الأردني الثابت من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وثمن المجتمعون خلال الجلسة، الموقف الثابت لجلالة الملك عبد الله الثاني تجاه الشعب الفلسطيني ودعمه الكامل واصراره على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأدان الحضور جميع أشكال الاعتداءات والانتهاكات والعدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدساته. واستنكروا بشدة ما تقوم به سلطات الاحتلال من سياسات التطهير العرقي في الشيخ جراح في مدينة القدس، واقتحام المستوطنين والجيش لباحات المسجد الأقصى وتدنيس باحاته والاعتداء على المصلين. وأدان المجلس الجرائم والمجازر التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا ضد المدنيين والعزل، واستهداف البنى التحتية في قطاع غزة والاراضي الفلسطينية. حيث طالب ١٠٣ نائب بطرد السفير الاسرائيلي من عمان وسحب السفير الاردني من تل ابيب، والعمل على الغاء اتفاقية الغاز وإعادة النظر باتفاقية وادي عربة، ودعوا المجتمع الدولي الى انصاف الشعب الفلسطيني وعدم الانحياز لسلطات الاحتلال وعدوانهم على الشعب الأعزل والمقدسات الاسلامية والمسيحية.

البرلمان الباكستاني: بموجب البند السابع على مجلس الامن الدولي اتخاذ اجراءات ضد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي

خلال جلسته الطارئة بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٧، التي خصصها لمناقشة الاوضاع في فلسطين، دعا البرلمان الباكستاني مجلس الامن الدولي، بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى اتخاذ اجراءات ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي لوقف الجرائم اللاانسانية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. وأكد البرلمان على ضرورة التزام اسرائيل بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره. حيث اتخذ البرلمان في جلسته قرارات وافق ووقع عليها أعضاء البرلمان بالاجماع، بضرورة التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بحماية المدنيين في اوقات الحرب، وضرورة وقف العدوان على الشعب الفلسطيني ومقدساته واحترام حرية العبادة والسماح للمسلمين بإجراء اعمال الصيانة لاصلاح كافة الاضرار التي لحقت بالمسجد الاقصى بفعل سلطات الاحتلال ومستوطنيه، وأدان البرلمان الاعتداء على المصلين خلال شهر رمضان ومحاولات منع رفع الاذان. كما دعا البرلمان الأمين العام للامم المتحدة لتشكيل محكمة تحقيق مستقلة للنظر في جرائم الابادة الجماعية التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وأن على المجتمع الدولي أن يعترف جماعيا بأن ما تقوم به اسرائيل هو تطهير عرقي وتهجير للشعب الفلسطيني، وادان البرلمان ما تقوم به اسرائيل من استيطان وتشريد للفلسطينيين والذي يخالف المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، مؤكدا على وجوب العمل على إتخاذ اجراءات ضد هذه الانتهاكات وتوفير الحماية لشعبنا الفلسطيني. مجددا دعمه لحق شعبنا بإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

مجلس نواب الشعب التونسي: يدين سياسة الاستيطان والتمييز العنصري والاعتداءات الإسرائيلية الوحشية

خلال جلسته العادية التي عقدها بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٨، بناء على مطالبات شعبية لإقرار قانون يجرم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، على خلفية العدوان الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني، حيث أدان مجلس نواب الشعب التونسي سياسة الاستيطان والتمييز العنصري والاعتداءات الوحشية للاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني. وأكد المجلس دعمه الكامل لمبادرة تونس المقدمة لمجلس الامن الدولي حول القدس، ودعا إلى استحداث " لجنة القدس وفلسطين " في مجلس نواب الشعب التونسي. وطالب المجلس كل أحرار العالم في المجالس البرلمانية والمنظمات الحقوقية والإنسانية الإقليمية والدولية، إلى شجب واستنكار جرائم الاحتلال ودعم الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، طبقا لما توجبه قرارات ومواثيق الشرعية الدولية ذات الصلة. وكذلك طالب المجلس بوقف العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة، وطالب البرلمانات العربية والإسلامية والافريقية الى التحرك من أجل تقديم الدعم لشعبنا الفلسطيني ووقف الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية، التي تعتبر ضد الإنسانية وجرائم حرب. وناشد منظمات حقوق الانسان الدولية، لاتخاذ كل الإجراءات القانونية ضد قادة الاحتلال الذين ارتكبوا الجرائم الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني، لإحالتهم إلى محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية. واعاد المجلس التأكيد أن قضية فلسطين ستبقى القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية.

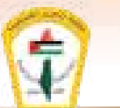
الجمعية البرلمانية الأسيوية : على المجتمع الدولي محاسبة إسرائيل على انتهاكها لحقوق الانسان وارتكابها الجرائم

أعلنت الجمعية البرلمانية الأسيوية، التي تضم في عضويتها ٤٣ برلمانا من بينها الصين وروسيا وفلسطين، دعمها الكامل وتضامنها مع شعبنا الفلسطيني، ونددت الجمعية بانتهاك إسرائيل لحقوق الانسان وارتكابها جرائم ضد الإنسانية وأعمال التطهير العرقي والإعتداء على الأماكن المقدسة ومصادرة الممتلكات والهجمات الاجرامية باستخدام الأسلحة الفتاكة ضد المدنيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام١٩٦٧. وطالبت المجتمع الدولي بالإسراع في اتخاذ إجراءات صارمة، مؤكدة على الحاجة الملحة لمحاسبة إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي، والعمل على وقف العدوان والاعتداءات الوحشية على شعبنا الفلسطيني.

وأكدت الجمعية في بيان صدر عن رئيسها السيد مصطفى شنتوب: « ... وكون أننا بشر، فإن من واجبنا الأخلاقي ومسؤوليتنا توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين المعرضين لجرائم الاحتلال، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتمكينه في قضيته المشرفة من أجل العدل والحرية والاستقلال."

برلمان البحر الأبيض المتوسط: يدعو لاحترام القانون الدولي في فلسطين

عقد برلمان البحر الابيض المتوسط بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٨، منتدى الامم المتحدة السنوي حول قضية فلسطين، في الوقت الذي يتعرض فيه شعبنا الفلسطيني من اعتداءات على ممتلكاته ومقدساته. واختص هذا المنتدى بـ " الدعم البرلماني



الدولي لقضية فلسطين". حيث أدار الاجتماع بيدر روك، نائب رئيس البرلمان، وشارك السفير رياض منصور المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الامم المتحدة، وكذلك شارك أعضاء برلمانيون من بريطانيا وكندا وفرنسا وتشيلي وجنوب افريقيا في هذا المنتدى. وناقش المشاركون في هذا المنتدى، دور البرلمانيين في تعزيز حل سياسي دائم في الشرق الاوسط، والاحترام الكامل للقانون الدولي، وتحديدا قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦. حيث كان هناك اجماع على : "ضرورة الوقف الفوري للمواجهة العسكرية، واستئناف المفاوضات لتحقيق سلام دائم وعادل." وبدوره أكد السيد روك نائب رئيس برلمان البحر الابيض المتوسط، على اهمية الدبلوماسية البرلمانية كأداة قوية للحوار البناء وتسوية الصراع . وأشار : "الى أن البرلمان تبنى بالاجماع ان حل الدولتين هو السبيل الوحيد لكلا الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، لتحقيق تطلعاتهما المشروعة في حكم نفسهما، والعيش جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، في سلام وأمن: دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة." وأشار السيد روك، أن اسرائيل وفلسطين عضوان مؤسسان ومتساويان في برلمان البحر الابيض المتوسط، وكلاهما يشغل منصب نائب رئيس في هيئة المكتب السياسي للبرلمان.

مجلس الشورى المغاربي: يدين ويستنكر العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني الأعزل.

في بيان صدر عن الامانة العامة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٨، أدان المجلس العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وجاء في البيان: "منذ أكثر من ٧٢ سنة من الاحتلال الاستيطاني لفلسطين التاريخية، لايزال الشعب الفلسطيني يرزخ تحت نير الاستعمار الغاشم، وها هو اليوم يعيش مأساة دموية جديدة في سياق الحملات الصهيونية الشرسة بدعم دولي متحيز لها، غايتها إبادة شعب أبي أعزل وتهويد أرضه التاريخية .... وتدنيس هويته ومقدساته .... مستخدما أحدث الاسلحة المدمرة والمحرمة دوليا." واشار المجلس الى ان ما تقوم به سلطات الاحتلال هو تمييز عنصري لاإنساني، يرقى لجرائم حرب بشعة تعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق والاعراف الدولية والقانون الدولي. وأكد المجلس تجديد موقفه الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحفاظ على وجوده وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وطالب أيضا المحاكم الدولية بالإسراع في فتح تحقيق لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة ومحاسبتهم على جرائمهم اللاانسانية، وكذلك ناشد المجتمع الدولي بذل كل الجهود من أجل الوقف الفوري للاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني، والعمل على توفير الحماية للشعب ومقدساته وممتلكاته بإشراف أممي.

مجلس الشورى العُماني: إن حماية القدس ومقدساتها واجب على الأمتين العربية والاسلامية.

في جلسته التي عقدها بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٣، ندد المجلس بالعدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدساته، وكذلك أدانت العديد من القوى والفعاليات العمانية الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية على القدس واقتحام الجيش وقطعان المستوطنين باحات المسجد الأقصى، وعبرت هذه الفعاليات عن رفضها لسياسات الاحتلال واجراءاته لتهجير الشعب الفلسطيني من بيوته في مدينة القدس. حيث اكدت وزارة الخارجية العمانية موقف السلطنة الثابت : "في دعم الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية." حيث اتشح أعضاء مجلس الشورى العماني الذي يضم ممثلين لولايات السلطنة من ٨٤ عضوا، بالكوفية والعلم الفلسطيني، تعبيراً منهم عن تضامنهم ووقوفهم مع شعبنا الفلسطيني.

مجلس النواب المصري: نتابع أولاً بأول تداعيات القضية الفلسطينية وما يتعرض له الأقصى.

أدان رئيس مجلس النواب المصري المستشار حنفي الجبالي، في جلسة المجلس بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٣، الاعتداءات الاسرائيلية على شعبنا الفلسطيني، معتبراً أن ما حدث في قطاع غزة هو عدوان غاشم، يستهدف الأبرياء والبنى التحتية، لإهدار حقوق شعبنا المشروعة . مؤكدا ان هذه ممارسات وانتهاكات احتلالية لاإنسانية، لا تقبلها الشرائع السماوية، وتعد مخالفة صارخة للمبادىء والأعراف والقانون الدولي ومواثيق حقوق الانسان. واشار المستشار الجبالي، الى ان المجلس يدعم موقف القيادة السياسية المصرية الثابت تجاه القضية الفلسطينية، مشيداً بموقف الرئيس عبدالفتاح السيسي من تقديم المساعدات الطبية والانسانية لابناء شعبنا، وتخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة .

وأكد المجلس على مواقفه الثابته بضرورة وضع حل عادل للقضية الفلسطينية باقمة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

مجلس الأمة الكويتي: يوافق على "توسيع دائرة حظر التعامل مع الكيان الصهيوني باي صورة أو شكل".

في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٧، وافق مجلس الامة الكويتي بالاجماع على الاقتراحين بقانونين : القانون الموحد لمقاطعة الكيان الصهيوني، والقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل ومنظماتها، وذلك من اجل توسيع دائرة المقاطعة وحظر التعامل مع الاحتلال الاسرائيلي بأي صورة أو شكل. وأكد المجلس في بيان صدر عنه، تلاه رئيسه معالي الاخ مرزوق الغانم، الإدانة الشديدة والرفض التام لما قامت به دولة الاحتلال من عدوان وارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، في مدينة القدس وقطاع غزة والضفة الغربية والداخل الفلسطيني. وعبر المجلس عن الموقف الكويتي الراسخ شعبيا ورسميا بالتضامن والدعم للقضية الفلسطينية كقضية مركزية، حتى نيل حق شعبنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

مجلس النواب العراقي: اجماع جميع الكتل البرلمانية على مساندة فلسطين في مواجهة الاحتلال.

في جلسته التي عقدها بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٩، ناقش مجلس النواب العراقي العدوان الاسرائيلي على شعبنا الفلسطيني. حيث اجمعت جميع الكتل البرلمانية ورئاسة المجلس على موقفها الثابت من دعم شعبنا الفلسطيني في مواجهته الشاملة مع دولة الاحتلال. وناشد المجلس الشعوب العربية والاسلامية وكل الأحرار بالعالم لنصرة شعبنا الفلسطيني وتقديم الدعم له. وأكد المجلس بقراءته الثانية على تعديل



"القانون الخاص بالجالية الفلسطينية المقيمة بدولة العراق، والذي ينص على مساواة المقيم الفلسطيني في العراق لمدة عشر سنوات متواصلة مع المواطن العراقي بالحقوق والواجبات، ماعدا حق الجنسية والترشح والانتخاب."

برلمان بروكسل الإقليمي: يدعو لفرض عقوبات على اسرائيل، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧.

أقر برلمان بروكسل الاقليمي في جلسته التي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٨، قرارا يدعو لإدانة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. وطالب البرلمان بضرورة رفع الحصار المفروض عن الاراضي الفلسطينية وتقديم الدعم لشعبنا الفلسطيني لمواجهة جائحة الكورونا. واكد فرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل ووقف كافة البعثات الاقتصادية البلجيكية لها.

لجنة فلسطين في اتحاد البرلمانات الاسلامية تبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٤، اكدت لجنة فلسطين على الإدانة والغضب والإستياء العارم للأمة الإسلامية من العدوان الاسرائيلي الهمجي الذي تعرض له شعبنا الفلسطيني، وأن القدس خط احمر للأمة الإسلامية، وما قامت به اسرائيل من اعتداءات ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وتعد مظهرا لارهاب الدولة. وأعربت اللجنة عن القلق الشديد لما تمارسه إسرائيل من سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي بحق ابناء شعبنا الفلسطيني وخاصة في مدينة القدس وحي الشيخ جراح، محذرة من التبعات الخطيرة المترتبة على تأجيج اسرائيل المتعمد للحساسيات الدينية واستفزاز مشاعر المسلمين في المسجد الأقصى المبارك وعدم احترامها للمقدسات الاسلامية والمسيحية. وطالبت اللجنة بوضع حد لجميع الانتهاكات التي ترتكبها اسرائيل، بما فيها استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لما تشكله من مخالفات جسيمة للقانون الدولي والأعراف الإنسانية. والتي يجب مساءلة الاحتلال عنها وفرض عقوبات عليه ودعم القرار الفلسطيني برفع هذه الجرائم لمحكمة الجنايات الدولية لملاحقة ومحاسبة مرتكبيها قضائيا. كما أكدت اللجنة على ضرورة التحرك الدولي لارغام اسرائيل على دفع التعويضات المادية والمعنوية عن الأضرار التي الحقتها بممتلكات الشعب الفلسطيني وبناه التحتية.

مجلس النواب الأندونيسي: يطلق مبادرة إعداد بيان مشترك للبرلمانيين في مختلف أنحاء العالم لإدانة العدوان الاسرائيلي

أطلق مجلس النواب بالجمهورية الأندونيسية مبادرة لاعداد بيان مشترك لأعضاء البرلمان الأندونيسي لإدانة العدوان والاعتداءات الاسرائيلية الوحشية على شعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ودعا المجلس، النواب من جميع انحاء العالم للمشاركة في البيان المشترك والتعبير عن قلقهم وإدانتهم للاعتداءات الصارخة التي ترتكبها اسرائيل ضد أبناء شعبنا الفلسطيني. وجاء في البيان المشترك بمبادرة من المجلس : "نحن البرلمانيين من جميع أنحاء العالم ندين بشدة الاعتداء الصارخ الذي يمارسه الإسرائيليون على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصا في القدس الشرقية وقطاع غزة، والذي قتل وجرح العديد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال." ودعا المجلس في بيانه المشترك ضرورة الاسراع في وقف العنف وعدم مهاجمة المدنيين والالتزام بالنظام والقانون الدولي . وأعرب المجلس عن حزنه العميق لتوسع المستوطنات غير الشرعي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مؤكدا على الالتزام الكامل بالتضامن مع الشعب الفلسطيني حتى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، مطالبا المجتمع الدولي في الحفاظ على "قرار حل الدولتين"، على أساس قرارات الجمعية العامة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وذلك للحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة والعالم.



مجلس حقوق الانسان يقرر
تشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم الاحتلال

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٧، بأغلبية ساحقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة بشأن العدوان على فلسطين، وصوتت لصالح القرار ٢٤ دولة وعارضته ٩ دول وامتنعت ١٤ دولة.

نص القرار

ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل

مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المؤكد في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الواجبة التطبيق،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن جميع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة باحترام وضمان احترام الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية المذكورة فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ويشير إلى التزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ فيما يتعلق بالعقوبات الجنائية والانتهاكات الجسيمة،

إذ يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية ES-١٠/٢٠ المؤرخ ١٣ حزيران / يونيو ٢٠١٨، وضرورة تفعيل خيارات الحماية الواردة فيه،

وإذ يشير كذلك إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تضع مسؤوليات على عاتق جميع مؤسسات الأعمال فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان عن طريق جملة أمور منها الامتناع عن المساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن النزاعات،



واقتناعا راسخا بأن العدالة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان هي الأسس التي لا غنى عنها لتحقيق السلام، مؤكدا أن الإفلات طويل الأمد والمنهجي من العقاب على انتهاكات القانون الدولي قد أحبط العدالة، وأوجد أزمة حماية وقوض كل الجهود لتحقيق الحل العادل والسلمي الذي يستدعي اتخاذ إجراءات تتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

١- يقرر إنشاء وعلى وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة جارية، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي وجميع الانتهاكات المزعومة وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت ومن ١٣ أبريل ٢٠٢١، وجميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما في ذلك التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية القومية أو العرقية أو الدينية؛

٢- يقرر أيضًا أن تقوم لجنة التحقيق بما يلي:

(أ) إثبات الوقائع والظروف التي قد ترقى إلى مستوى الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكبة؛

(ب) جمع وتوحيد وتحليل الأدلة المتعلقة بهذه الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكبة، وتسجيل وحفظ

(ب)

(ت) جميع المعلومات والوثائق والأدلة بشكل منهجي، بما في ذلك المقابلات وشهادات الشهود ومواد الطب الشرعي، وفقا لمعايير

(ث) القانون الدولي، من أجل زيادة إمكانية قبولها في الإجراءات القانونية؛

(ج) لديها القدرة على توثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة والتحقق منها، بما في ذلك من خلال المشاركة الميدانية والتعاون مع الكيانات القضائية وغيرها، حسب الاقتضاء؛

(د) تحديد المسؤولين، حيثما أمكن، بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات؛

(هـ) تحديد أنماط الانتهاكات بمرور الوقت من خلال تحليل أوجه التشابه في النتائج والتوصيات مع بعثات الأمم المتحدة السابقة لتقصي الحقائق ولجان التحقيق بشأن الحالة؛

(و) تقديم توصيات، ولا سيما بشأن تدابير المساءلة، بهدف تجنب وإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة القانونية، بما في ذلك المسؤولية الجنائية الفردية ومسؤولية القيادة، عن هذه الانتهاكات، وتحقيق العدالة للضحايا؛

(ز) تقديم توصيات بشأن التدابير التي يتعين على الدول الأخرى اتخاذها لضمان احترام القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، ووفاءً بالتزاماتها بموجب المادة ١٤٦. ١٤٧ و١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك عن طريق التأكد من أنها لا تساعد أو تساعد في ارتكاب أعمال غير مشروعة دوليًا؛

(ط) تقديم تقرير سنوي عن أنشطتها الرئيسة إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٢ من جدول الأعمال اعتبارًا من دورتها الخمسين وإلى الجمعية العامة اعتبارًا من دورتها السابعة والسبعين؛

٣- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع لجنة التحقيق وتسهيل دخولها؛

٤- يدعو جميع الدول، ويشجع المجتمع المدني ووسائط الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق للسماح لها بالوفاء بولايتها بشكل فعال، ولا سيما تزويدها بأي معلومات أو وثائق قد تكون في حوزتها أو الحصول على المساعدة، وكذلك أي شكل آخر من أشكال المساعدة المتعلقة بولاية كل منهم؛

٥- يدعو الأجهزة والهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع لجنة التحقيق والاستجابة بسرعة لأي طلب تتقدم به، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة؛

٦- - يطلب إلى الأمين العام أن يخصص الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار ولمفوضية حقوق الإنسان لتوفير الموارد اللوجستية والتقنية اللازمة لدعم عمل لجنة التحقيق؛

٧- يحث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحة عندما تُقيِّم، وفقاً للإجراءات الوطنية المعمول بها والالتزامات والمعايير الدولية، بوجود خطر واضح من احتمال استخدام هذه الأسلحة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات أو تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان الدولية القانون أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

٨- يدعو جميع الدول والوكالات الدولية والجهات المانحة الأخرى إلى تعبئة الدعم الإنساني على وجه السرعة للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتلبية احتياجاتهم السائدة، ويطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضمان عدم إعاقة تسليم تلك المساعدة الإنسانية؛

٩- - يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تحديثاً شفوياً للتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين؛

١٠- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.



الشيخ جراح وسلوان.. نكبة فلسطينية جديدة

إعداد:
ناريمان عواد

شهدت الأسابيع الأخيرة تطوراً متسارعاً للاحداث في فلسطين، بعدما تصاعدت اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح. هذه الاعتداءات التي وحدت جموع الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل وفي الشتات وسط تنامي الشعور القومي والديني حيث هتفت الحناجر في كل مكان رفضاً لهذه الاعتداءات ورفضاً لسياسات التطهير العرقي في القدس وخرجت المظاهرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في كل انحاء العالم.

فما هي حكاية حي الشيخ جراح؟

يقع حي الشيخ جراح في قلب مدينة القدس ويعد شريانا حيوياً وهاماً يربط كافة أحياء المدينة. ويتعرض منذ عدة سنوات لهجمة استيطانية شرسة ولسياسة التهجير القسري والتطهير العرقي من خلال محاولات إخلاء السكان من بيوتهم ومصادرة منازلهم بدعوى ان ملكيتها تعود للمستوطنين؛ حيث أصدرت محاكم إسرائيلية قرارات بأحقية مجموعة مستوطنين في المنازل التي بنيت على أراض كان يملكها يهود قبل حرب ١٩٤٨.

حكاية عائلات حي الشيخ جراح بدأت في العام ١٩٥٦، عندما كانت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني حيث توصلت ٢٨ عائلة وجميعهم من اللاجئين الذين فقدوا منازلهم بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، إلى اتفاق مع وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" يقضي بتوفير مساكن لهم في حي الشيخ جراح.

تفاصيل الحكاية

بعد تهجيرهم من منازلهم قبل ٧٩ عاماً، كان يأمل سكان حي الشيخ جراح أن تكون تلك نكبتهم الاخيرة.. لكن ما يحدث اليوم في حي الشيخ جراح مع ال ٢٨ عائلة المهددة بإخلاء منازلها أعاد إلى الأذهان نكبة عام ١٩٤٨.

يقول الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس في تقرير له إن الحكومة الأردنية وفرت الأرض، وتبرعت وكالة الغوث بتكاليف إنشاء ٢٨ منزلاً؛ حيث أبرم عقد بين وزارة الإنشاء والتعمير والعائلات الفلسطينية عام ١٩٥٦، والذي من أهم شروطه الرئيسة قيام السكان بدفع أجرة رمزية على أن يتم تفويض الملكية للسكان بعد انقضاء ثلاث سنوات من إتمام البناء.

من جانبها أكدت الحكومة الأردنية أنها تملك وثائق تثبت مكلية السكان لهذه الأرض حيث قامت بتسليمها للجانب الفلسطيني وأشارت وزارة الخارجية الأردنية إلى أنها زودت في وقت سابق، الجانب الفلسطيني بكافة الوثائق المتوفرة لديها والتي يمكن أن تساعد المقدسيين على الحفاظ على حقوقهم كاملة، من عقود إيجار وكشوفات بأسماء المستفيدين ومراسلات، إضافة إلى نسخة من الاتفاقية التي عقدت مع الأونروا عام ١٩٥٤.

ونسبت وكالة أنباء الأناضول التركية لمحمد الصباغ، أحد سكان الحي، القول إن معاناة السكان بدأت في عام ١٩٧٢ حينما زعمت لجنة اليهود السفارديم، ولجنة كنيست إسرائيل (لجنة اليهود الأشكناز) إنهما كانتا تمتلكان الأرض التي أقيمت عليها المنازل في العام ١٨٨٥.

وفي شهر يوليو/تموز من العام ١٩٧٢ طلبت الجمعيتان من المحكمة إخلاء ٤ عائلات من منازلها في الحي بداعي «الاعتداء على أملاك الغير دون وجه حق»، بحسب الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس.

وكان قد تم في عام ١٩٧٠ سن قانون الشؤون القانونية والإدارية في إسرائيل، والذي نص على أن اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم في القدس الشرقية عام ١٩٤٨ يمكنهم استردادها، في المقابل فإن قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠ لا يسمح للفلسطينيين الذين فقدوا ممتلكاتهم عام ١٩٤٨ باستعادتها ويسمح بنقل الأصول إلى حوزة الدولة حسبما ذكرت حركة السلام الإسرائيلية.

ومنذ ذلك الوقت بدأت مأساة العائلات ال ٢٨ حيث أصبحت هذه المنازل مهددة بالمصادرة في أي وقت، وحاولت هذه العائلات على مدار السنين رفع عدد من القضايا في المحاكم الاسرائيلية لاثبات ملكيتهم لهذه المنازل، إلا أن القضاء الاسرائيلي لم يصدر أي قرار يؤكد ملكيتهم، بل استمرت المحاكم الإسرائيلية بالنظر في قضايا متبادلة، بين السكان والجمعيات الاستيطانية.

وفي العام ٢٠٠٣ حدث تطور ملفت في هذه القضية؛ حيث قامت الجمعيات الاستيطانية، ببيع حقوق الملكية بالأرض إلى شركة "نحلات شمعون" الاستيطانية وحصلت حينها الجمعيات الاستيطانية على المسوغ القانوني لمصادرة هذه المنازل.

أولى عمليات الإخلاء

بعد أن وضعت الجمعيات الاستيطانية يدها على الأرض، بدأت جماعات المستوطنين بخطوات عملية في إخلاء العائلات الفلسطينية من منازلها بالحي حيث قامت في العام ٢٠٠٨ باخلاء عائلة الكرد من منزلها؛ رغم الاحتجاجات المحلية وتحركات القيادة الفلسطينية والتنديد الدولي لسياسة التطهير العرقي في القدس، وقامت حينها الحاجة ام كامل الكرد مالكة المنزل بنصب خيمة امام منزلها احتجاجاً على اخراجها عنوة من منزلها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي لتشكل بذلك قصة صمودها وصمود هذا الحي حيث انصب جل جهدها على كيفية جعل قصة حي الشيخ جراح حية من خلال هذه الخيمة الصغيرة.

ولاحقا في العام ٢٠٠٩ تم إخلاء عائلتي الغاوي وحنون من منزليهما في الحي وانتقل مستوطنون إسرائيليون إلى هذه المنازل .

وفي مقابلة له مع وكالة رويترز للأنباء يرى الفلسطيني نبيل الكُرد أن إجباره على الخروج من منزله في القدس، التي يعيش فيها منذ خمسينيات القرن الماضي، يمثل مصيراً أسوأ من الموت.

وقال الكُرد لوكالة رويترز للأنباء في ديسمبر/كانون أول الماضي: "أنا هون ربيت، هون كبرت، هون رحت ع المدرسة، هون تخرجت من نص الجامعة، هون تجوزت وخلفت، الوطن إللي عشت فيه هدا البيت، كل ذكرياتي في هدا البيت، أنا يعني متصورش حالي خارج القدس ولا خارج هذا البيت أبدا ولا بحال من الأحوال. لكن... سألوني قلتلهم والله من هدا البيت ماني طالع إلا ع المقبرة".

وقد صدر أمر للكُرد في أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٢٠ بإخلاء منزله.

وحتى اللحظة تلقت ١٢ عائلة فلسطينية بالحي قرارات بالإخلاء، صدرت عن محكمتي الصلح و"المركزية" الإسرائيليتين.

وكان آخر تحركات السكان، التماس ٤ عائلات منها إلى المحكمة العليا، أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، ضد قرارات طردها من منازلها.

ويُرتقب صدور قرار المحكمة الذي تم تأجيله لمدة شهر عقب الاحداث الأخيرة، ولكن في حال كان القرار سلبيا، فإن العائلات تقول إن صراعها عبر المحاكم الإسرائيلية والذي استمر سنوات يكون قد انتهى.

ويخشى السكان من أن أي قرار عن المحكمة العليا الإسرائيلية بالإخلاء، ينذر بإخلاء باقي العائلات.

ويخشى محمد الصباغ، أحد السكان المهددين والمكونة عائلته من ٥ أسر، عدد أفرادها ٣٢ شخصا بينهم ١٠ أطفال، أن يصبح لاجئا مرة أخرى بعد أن لجأت عائلته من يافا عام ١٩٤٨، تاركة خلفها منازل يعيش فيها إسرائيليون الآن، دون أن يمكّنها القانون الإسرائيلي من استرجاعها.

الشيخ جراح شرارة المعركة

في السابع من الشهر الجاري في الوقت الذي كان مقرراً ان تعقد المحكمة الإسرائيلية العليا في القدس جلسة استماع لمحامي العائلات الفلسطينية والجمعية الاستيطانية، التي تطالب الأهالي بالإخلاء شهد حي الشيخ جراح مواجهات كبيرة مع قوات الاحتلال على خلفية محاولة إخلاء العائلات الفلسطينية من بيوتها وتسليمها للمستوطنين، وقد تزامن ذلك مع اقتحامات استفزازية قام بها المستوطنون للمسجد الأقصى بحماية من شرطة الاحتلال اسفرت عن ٣٥٠ مصابا في صفوف المصلين، لتشهد مدينة القدس واحدة من أشد المواجهات مع قوات الاحتلال في المسجد الاقصى وباب العامود والشيخ جراح منذ سنوات طويلة وقد انضم الداخل الفلسطيني المحتل بكافة مدنه وقراه الى هذه الهبة الجماهيرية حيث تظاهر المئات من فلسطينيي الداخل في مظاهرات غاضبة نصرة للقدس والأقصى، وإسناداً لأهالي حي الشيخ جراح، في بلدات عدة في الجليل والمثلث والنقب والمدن، كما اشتعلت الضفة الغربية بأكملها نصرة للقدس؛ حيث انطلقت مسيرات غضب في معظم مدن الضفة تخللها مواجهات مع قوات الاحتلال أسفرت عن سقوط ٣١ شهيداً في الضفة الغربية وشهيدين في الداخل المحتل.

ومع تصاعد الاعتداءات على مدينة القدس واستمرار الانتهاكات بحق المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح انضمت فصائل المقاومة في قطاع غزة إلى معركة القدس، وعلى اثرها قامت اسرائيل بشن عدوان واسع على قطاع غزة استمر لمدة ١١ يوماً سقط خلاله ما يقارب ٢٥٠ شهيداً جلهم من النساء والأطفال والمدنيين العزل.

ومع بداية الاعتداء على حي الشيخ جراح حاولت الإعلامية الفلسطينية الشابة منى الكرد والمهدد بيتها بالمصادرة أن تنقل عبر حسابها على إنستغرام ما يحصل في حي الشيخ جراح، لحظةً بلحظة، فكانت هي وراء نداء أنقذوا حي الشيخ جراح؛ حيث خصصت صفحتها لنقل قضية حي الشيخ جراح للعالم.

وقالت الكرد في مقابلة سابقة لها خلال شهر رمضان المبارك وأثناء تحضير طاولة الافطار مع المتضامنين والنشطاء الفلسطينيين إنه بالرغم من الإغلاقات على كل مداخل الحيِّ، إلا أن الناس وأهالي الحيِّ الذين استطاعوا أن يصلوا، فرشوا سفرة الإفطار والتقطوا الصور التي انتشرت في العالم. واعتبرت أنّ فيها رسالة تقول: «مهما فعلتم، فنحن باقون في منازلنا للأبد ».

وتضامناً مع أهالي الحي ولنقل قصتهم إلى العالم أطلق نشطاء ومتضامنون وسم #انقذوا__حي__الشيخ__جراح بعدة لغات والذي تصدر مواقع التواصل الاجتماعي حيث شارك مشاهير وفنانون وسياسيون هذا الوسم لتشتهر قضية هذا الحي في كل دول العالم.

وفي إشارة إلى أن التعدي على أراضي الفلسطينيين بات أمرًا محتومًا ونهجًا يتبعه المستوطنون بحماية من حكومة الاحتلال الاسرائيلي انتشر فيديو مصور لمنى الكرد وهي ترد على استفزازات المستوطن الذي استولى على منزلها وتقول له انت سارق!

فيجيبها : « نعم ولكن حتى لو خرجت منه فأنت لن تعودي إليه، إذا لم أسرقه أنا سيسرقه غيري"

التحرك الرسمي الفلسطيني

منذ تصاعد الأحداث في حي الشيخ جراح، أعلنت القيادة الفلسطينية إحالة ملف البيوت الفلسطينية المهددة بالمصادرة من قبل المستوطنين في حي الشيخ جراح، للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جريمة حرب وفق ميثاق روما، ومخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.



حي الشيخ جراح

حيث بعث وزير الخارجية والمغتربين د. رياض المالكي، برسالة إلى المدعية العامة للجنائية الدولية فاتو بنسودا، استعرض فيها ما يتعرض له أهالي هذا الحي، من جرائم، وطالب باتخاذ موقف علني وواضح تجاهها.

كما قامت وزارة الخارجية والمغتربين بالتنسيق مع الأشقاء في المملكة الاردنية الهاشمية وسلطاتها المختصة للحصول على كافة الوثائق التي تثبت أحقية هذه العائلات وملكيتهم للمنازل.

وأجرت القيادة الفلسطينية جملة من الاتصالات مع رؤساء الدول وعدد من وزراء الخارجية، وفي مقدمتهم عدد من الوزراء في القارة الأوروبية، ومع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي، وتم إرسال رسائل متطابقة للأمين العام للأمم المتحدة، ورئاسة مجلس الأمن، ورئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وللمفوضة السامية لحقوق الإنسان تندد الاعتداء على القدس والمسجد الأقصى وحي الشيخ جراح وتطالب بالوقف الفوري للعدوان على غزة.

وقام المجلس الوطني الفلسطيني، بمخاطبة برلمانات العالم واتحاداتها بشأن جريمة التطهير العرقي التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة.

وذكر رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في رسائل بعثها إلى رؤساء تلك البرلمانات والاتحادات وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي، بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وإدانة المجرمين ووقف جريمة التطهير العرقي بحق المقدسيين ومنع ترحيلهم قسرا من منازلهم في الشيخ جراح.

وقال في رسائله: آن الأوان للتحرك الجاد لوقف هذه الجريمة المتكاملة الأركان بتهجير سكان حي الشيخ جراح، والضغط على حكومات بلدانكم، للتدخل وتفعيل آليات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ ومساءلة الاحتلال، ومحاسبته عن انتهاكاته المستمرة، ومنع إفلاته من العقاب.

وأكد المجلس في رسائله على ما جاء في مخاطباته السابقة لرؤساء اتحادات برلمانية عربية وإسلامية وإفريقية وآسيوية والبرلمان العربي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الاوروبية والاورومتوسطية، ولرؤساء برلمانات وطنية نوعية في قارات العالم، ضرورة مواجهة ما تقوم به القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم وفي مقدمتها جريمة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

ردود الفعل الدولية

أعلن البرلمان العربي، إدانته للأحداث التي وقعت في حي الشيخ جراح، بمدينة القدس المحتلة، عقب تهديد القوات الإسرائيلية عدداً من العائلات المقدسية بإخلاء منازلها لصالح جمعيات استيطانية.

وقال البرلمان العربي في بيان له: "يدين البرلمان العربي جريمة التطهير العرقي التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال التهجير القسري وإخلاء ٢٨ منزلاً يقطنها ٥٠٠ مواطن فلسطيني في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة تمهيداً لإقامة وحدات استيطانية إسرائيلية جديدة مكانها".

وأكد البرلمان العربي في بيانه أن "هذه العملية تُعد جريمة تطهير عرقي مكتملة الأركان على مرأى ومسمع العالم أجمع ونقطة سوداء في جبين المجتمع الدولي، حيث أن هذه المنازل هي حق لسكانها الفلسطينيين وأقيمت بشكل قانوني للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا قسرا من منازلهم عام ١٩٤٨م، وإن استعمال القوة والعنف والإرهاب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لإخراجهم منها وإحلال مستوطنات إسرائيلية

غير قانونية مكانها هو تحد للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أجمع، وخرق فج لاتفاقيات جنيف ذات الصلة، وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب مبادئ وأحكام المحكمة الجنائية الدولية يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"

كما عقدت جامعة الدول العربية جلسة استثنائية لبحث «الجرائم" الإسرائيلية في القدس الجامعة العربية نددت فيها بالاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس «المحتلة" ، خاصة المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين، كما ادانت الجامعة الخطط الإسرائيلية للاستيلاء على منازل المقدسيين، خاصة في حي الشيخ جراح، في محاولة لإخلاء المدينة المقدسة من سكانها وتهجير أهلها.

وفي سياق متصل، عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً طارئاً على مستوى المندوبين الدائمين بحثت خلاله التطورات الأخيرة في مدينة القدس، وذلك بناء على طلب من دولة فلسطين.

ونددت منظمة التعاون الاسلامي بالاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة في مدينة القدس، بما في ذلك خطة السلطات الإسرائيلية لتهجير عشرات العائلات الفلسطينية من منازلها بالقوة من حي الشيخ جراح. كما ادانت المنظمة الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، خصوصاً المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين في ساحاته ومنعهم من الوصول اليه.

كما عقد مجلس الامن الدولي جلسة طارئة لبحث الاوضاع الراهنة والتطورات الأخيرة في القدس وغزة.

كما شهدت كبرى مدن العالم مظاهرات شعبية حاشدة تضامناً مع القضية الفلسطينية وتنديداً بالعدوان الاسرائيلي على غزة والاعتداء الصارخ على المقدسات الاسلامية في القدس وخاصة المسجد الاقصى، والاعتداء على حي الشيخ جراح وتهجير سكانه.

المعركة مستمرة!

الأحياء المهددة بالهدم أو بالإستيلاء ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى

١- حي وادي الحلوة يسكنه ٦٠٠٠ نسمة
٢- حي البستان يسكنه ١٥٥٠ نسمة
٣- حي بطن الهوى يسكنه ٧٢٦ نسمة
٤- حي واد الربابة يضم ١٠٠٠ نسمة
٥- حي واد ياصول يسكنه ١٠٠٠ نسمة
٦- حي عين اللوزة يسكنه ٥٠٠٠ نسمة

رغم أن المحكمة العليا الإسرائيلية أجلت الجلسة التي كانت مقرر عقدها في العاشر من أيار الجاري للبت في ملف إخلاء العائلات الفلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح لصالح المستوطنين إلى مطلع الشهر القادم الا أن قضية هذا الحي لم تنته بعد، بل إن أحياء أخرى كحي سلوان أصبح على موعد مع ذات المصير الذي لا يزال يواجهه «الشيخ جراح" من غطرسة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة تهجير سكانه.

وانتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، "هاشتاغ" #انقذوا__حي__سلوان، في سياق المطالبة بإنقاذ الحي من ما قد يواجهه من محاولة الاحتلال لتهويده وتهجير مئات العائلات الفلسطينية.

وفي ذات السياق أرجأت محكمة الاحتلال «المركزية" في القدس يوم الاربعاء ٢٦ أيار البت في قضية تهجير عائلات من حي بطن الهوى في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وكانت المحكمة المذكورة عقدت الجلسة للنظر في قرارات تهجير ٦ شقق سكنية من أصل ٨٦ في حي بطن الهوى في سلوان.

ويواجه أهالي حي بطن الهوى في بلدة سلوان، خطر الإخلاء والتهجير، وذلك بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية لجمعية «عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، بالاستمرار في طرد ٨٠٠ فلسطيني، بزعم أن منازلهم بنيت على أرض امتلكها يهود قبل نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، على الرغم من إقرار هيئة القضاة بأن إجراءات المنظمة في الاستيلاء على الأرض قد شابتها عيوب وأثارت أسئلة حول قانونية نقل الأرض إلى الجمعية اليمينية.

وكانت الجمعية الاستيطانية، والتي حصلت عام ٢٠٠١ على حق إدارة أملاك الجمعية اليهودية التي تدعي أنها امتلكت الأرض قديمًا (قبل العام ١٩٤٨)، قد شرعت في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٥ بتسليم البلاغات لأهالي الحي، وقام السكان بدورهم بالرد على الدعوات التي قدمت ضدهم.

وصدر أكثر من قرار قضائي عن محاكم الاحتلال، الصلح والمركزية، تزعم أحقية "عطيرت كوهنيم" بامتلاك الأرض التي تبلغ مساحتها ٥ دونمات و٢٠٠ متر مربع، ويقطن فيها المئات من الفلسطينيين.

وتعتبر بلدة سلوان الحامية الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك ومحرابه، حيث يحاول الاحتلال اقتلاع السكان منها من خلال مصادرة البيوت أو هدمها والاستيلاء على الأراضي واستهداف مقابرها، وتخريب مقبرة باب الرحمة وتجريفها.

وبحسب شبكة القسطل الإخبارية هناك خمسة أحياء أخرى إلى جانب حي بطن الهوى مهددة إما بهدم منازلها أو الاستيلاء عليها وهي : وادي حلوة (يضم ٦٠٠٠ نسمة)، حي البستان (يضم ١٥٥٠ نسمة)، وادي الربابة (١٠٠٠ نسمة)، واد ياصول (١٠٠٠ نسمة)، عين اللوزة (٥٠٠٠ نسمة).

إن الكثير من المقدسيين باتوا معرضين لخطر أن يصبحوا بلا مأوى بدون تعويض أو سكن بديل وتحمل الرسوم القانونية الباهظة. حيث أنه منذ مطلع عام ٢٠٢٠ سمحت المحاكم الإسرائيلية بإخلاء ٣٦ عائلة فلسطينية من منازلهم، وتضم تلك العائلات نحو ١٦٥ فرداً وعشرات منهم من الأطفال، في بطن الهوى وسلوان والشيخ جراح لصالح المستوطنين. وهو ما يعني أن معركة الصمود في القدس لا زالت مستمرة ولن تهدأ حتى يتم انهاء الاحتلال الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.



مشروع القدس الاحتلالي (٥٨٠٠)[1] لعام ٢٠٥٠

إعداد: خليل تفكجي
مدير وحدة الدراسات - بيت الشرق - القدس

ضمن مشاريع اليمين الاسرائيلي، إتجاه مدينة القدس. وضعوا مخططاً جديداً لمدينة القدس لرسم هذه الحدود في عقول الجمهور الصهيوني ووعيهم الوطني وهي رؤية ثانية لليمين للمشاريع طويلة الأمد لمدينة القدس ومستقبلها بعد ٢٥ عاماً. وهذا[2] المخطط الذي يهدف إلى إقامة مطار دولي كبير في منطقة (البقيعه) القريبة من مدينة أريحا والبحر الميت ولا يبعد سوى بضع كيلو مترات عن المدينة، وربط المنطقة بشبكة من القطارات، وإقامة مناطق صناعية وتجارية وفنادق. وتوسيع حدود بلدية القدس لتصل إلى أريحا شرقاً وغوش عتصيون جنوباً، وموديعين (اللطرون) غرباً.

وهذه الخطة تتجاهل السكان الفلسطينيين واحتياجاتهم. والخطة تظهر أن المدينة كمدينة دولية مزدهرة. وفي هذه الخطة سيعيش في المدينة ومحيطها ٥ ملايين شخص، ويزورها ١٢ مليون سائح سنوياً، وتكون مكتظة بالسياح والفنادق وفيها مواصلات متطورة. وتتجاهل الخطة الوضع السياسي في القدس والوجود الفلسطيني فيها.

عناصر مشروع القدس ٥٨٠٠

١. السياحه اليهودية والتعليم العالي والتكنولوجيا المتقدمه : يقع تطوير القطاع السياحي في القدس في صلب مخططات التنمية الثلاثة التي يتناولها مشروع القدس لعام ٢٠٢٠ حيث سعت بلدية القدس إلى تعزيز قطاع السياحة والجوانب الثقافية في القدس من إقامة المتاحف والمسارح، كذلك تعكف على التخطيط لحملة تسويقية لآلاف الغرف السياحية والفندقية والتطوير العقاري، ودعم السياحة الدولية والمحلية، والاستثمار في البنية التحتية السياحية من أجل تطوير هذا القطاع . وتقديم الحوافز لأصحاب المشاريع والشركات لإنشاء فنادق من أجل تطوير القطاع. وتقديم الحوافز لأصحاب المشاريع والشركات لإنشاء فنادق جديدة أو توسيع فنادق قائمة في القدس، وتنظيم الفعاليات لجذب السياح مثل مهرجان أوبرا القدس، وأولمبياد المارثون وكذلك الفعاليات الخاصة بصناعة السياحة، مثل إتفاقية القدس للسياحة الدولية.

---

١) خطة (٥٨٠٠) خطة أخذ أسمهم من التاريخ العبري حيث سيصادف العام العبري (٥٨٠٠) في العام ٢٠٥٠م وهو العام الذي سيبدأ فيه المشروع. وهي مبادرة خاصه اطلقها كيفن بير ميشر المبتكر التكنولوجي والمستثمر العقاري الاسترالي تشمل الخطة رؤية ومقترحات مشاريع للقدس حتى عام /٢٠٥٠. هآرتس نيرحسون٢٤/١١/٢٠١٦

٢) مشروع القدس ٥٨٠٠ / طاقم المخططين شلومو غيرنتر / معهد القدس إسرائيلي كمحي.موقع مدينة القدس ٢٠١٧/٣/١

وفي الخطة ٥٨٠٠ بتعزز قطاع السياحة الذي هو في صميم المخطط، الذي يرى القدس مدينة عالمية ومركزاً سياحياً ودينياً وروحياً وثقافياً بارزاً. يجذب ١٢ مليون سائح أجنبي ومليوني زائر محلي، وما يزيد على (٤) ملايين مقيم وهذا يجعل القدس مصدراً سياحياً رئيساً في الشرق الاوسط، وتهدف الخطة الى زيادة الاستثمار الخاص وبناء الفنادق وتشيد الحدائق على أسطح البنايات والمتنزهات، وتحويل المناطق المحيطة بالبلدة القديمة إلى مناطق يحظر فيها سير المركبات من أجل المحافظة على البيئة.

ومن اجل سهولة الحركة، ويهدف المشروع الى بناء طرق عالية الجودة للمواصلات، بما فيها، خط سكك حديدية وطني عالي السرعة (تم افتتاح هذا المشروع عام ٢٠١٨ وتم وصل مدينة تل أبيب/ بالقدس خلال ٢٥ دقيقه عبر الانفاق والجسور التي تمت إقامتها لربط المدينة السياسية مع المدينة الدينية وإقامة شبكة شاملة من الحافلات ووسائل النقل العام واستحداث العديد من الطرق السريعة وتوسيع القائم منها (شبكة من الطرق الطويلة والعريضة لخدمة وسرعة الحركة بين المدن). واقامة طريق (سريع) يقطع البلاد من الشمال إلى الجنوب (شارع رقم ٦) فائق السرعة، وإقامة مطار ضخم في منطقة البقيعة (النبي موسى) في مدينة القدس لخدمة ٣٥ مليون مسافر سنوياً. وسيرتبط هذا المطار بطرق وسكك حديدية موصلة إلى القدس ومطار اللد ومدن أخرى، وبلدان مجاورة، وربط المناطق السياحية والدينية والعلاجية (البحر الميت) بهذه الشبكة. وفي ثنايا الخطة الترويج الى السلام من خلال الرخاء الاقتصادي.

وهذه الخطة تحمل اهدافاً ديموغرافية، في جلب المستوطنين وإستحداث ما بين ١٨٥ الف وظيفة في مجال



الفندقة و٣٠٠ الف وظيفة أضافية للصناعات ذات الصلة مما يؤدي الى جذب المزيد من المستوطنين اليهود الى القدس (وهذا يتكلم عن القدس الكبرى التي تعادل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية بعد ضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود بلدية القدس). وهو يؤدي إلى إحداث خلل ديموغرافي كبير لصالح الجانب الاسرائيلي وهو ما تهدف إليه الخطة (طرد السكان العرب). وتهدف السياحة أيضاً إلى السيطرة على الرواية اليهودية وإبراز المدينة (كمدينة يهودية) وعاصمة لدولة واحدة بأقلية عربية وأغلبية يهودية.

٢. العنصر الثاني في المخطط: هو جذب اليهود من شتى أنحاء العالم الى القدس من خلال صناعتين متقدمتين في التعليم العالي والتكنولوجيا المتقدمة، فمن أجل الارتقاء بصناعة التعليم العالي، تهدف الخطة إلى بناء جامعة دولية في وسط المدينة، تعتمد على اللغة الانجليزية لغة رئيسية للتدريس فيها. وجعل المدينة (مدينة أكاديمية رائده) جاذبة لطلاب اليهود والدوليين الذين سيتشجعون على الاستقرار في القدس بعد التخرج.

كما ترى الخطة فرصة ذهبية لإيجاد وظائف وفرص عمل لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال (الاقامة الدائمة لغرض السياحة التعليمية). وهذا التعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير التكنولوجيا المتقدمة (السايبر) والمعلومات البيولوجية، وصناعة التكنولوجيا البيولوجية، مما يعني إقامة جامعة للإدارة والتكنولوجيا المتقدمة والتكنولوجيا البيولوجية، وتعزيز الشركات الطبية البيولوجية في القدس. كمحرك للتنمية الاقتصادية وجذب المزيد من الشركات إلى المدينة من خلال المزايا السخية جداً كتخفيض الضرائب، والمنح لتوظيف عمال جدد في القدس، والمنح الخاصة للشركات العاملة في مجال البحث والتطوير. أو في تشيد البنية التحتية المادية. وهذا ينعكس على تطوير الرعاية الصحية والتكنولوجيا المتطورة.

وجاءت أحداث المسجد الاقصى في شهر آب لعام ٢٠١٧ لتضع القيادة السياسية الاسرائيلية أمام تحديات جديده أخُرجت عن طورها، ليعلن أعلى مستوى سياسي في الدولة وهو رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) التخلص من الاحياء العربية القريبة من البلدة القديمة وطالت (العيسوية)، شعفاط، بيت حنينا، وجبل المكبر) وإقتراحات جديده بإقامة بلدية القدس العليا وتضم المجالس المحلية لكتل الاستيطانية تحت عنوان (خارج مدينة القدس/ داخل إسرائيل) حتى لا تصطدم بالقوانين الدولية والإدانات العالمية والضغوط الدولية.

وعملياً تجري الآن عملية وصل هذه الكتل مع القدس بدون ضجيج إعلامي، عن طريق إقامة الانفاق والجسور والشوارع السريعة وتوسيعة (نفق بيت جالا، وانفاق شعفاط وشارع الطوق، بإقامة أطول جسر وأعلاه في القدس فوق وادي النار مع أنفاق تحت جبل الزيتون) لسهولة الحركة بين هذه الكتل الاستيطانية والمدينة لجعلها عاصمة لدولة واحدة دون شريك فلسطيني.

القدس الضم الزاحف:

من القدس الموحدة، فالكبرى، فحاضرة القدس الكبرى

د. وليد سالم - القدس

مرت الخطط الاسرائيلية بشأن القدس الشرقية في ثلاثة مراحل كبرى منذ عام ١٩٦٧ . المرحلة الأولى تمثلت بضم المدينة وفق القانون الاسرائيلي وبما يخالف القانون الدولي إلى إسرائيل، وتكريس هذا الضم (مشروع القدس الموحدة : ١٩٦٧ - ١٩٩٣). أما المرحلة الثانية والتي امتدت من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٩ فقد اشتملت على إنشاء ما أطلق عليه اسم « مشروع القدس الكبرى » من خلال أسلوب « الضم الزاحف » مترافقا مع إنشاء ما سمي بـ « الحوض المقدس » حوالي البلدة القديمة في القدس. وأخيراً تضمنت المرحلة الثالثة الانتقال في عملية الضم الزاحف من « القدس الكبرى " » إلى « حاضرة القدس الكبرى : Metropolitan Jerusalem "، وهي العملية المستمرة حتى اليوم .

تهدف هذه المقالة إلى توضيح هذه المراحل الثلاث، مبينة في إطار ذلك الكيفية التي تم ويتم في إطارها استخدام الضم " القانوني " (De jure Annexation) غير الشرعي للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ كمدخل للضم التدريجي لأراضي دولة فلسطين من خلال عملية ضم زاحفة أو فعلية (De facto Annexation) تتوسع باضطراد على حساب أراضي الضفة الفلسطينية بطريقة بهدف جعل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ عملية مستحيلة، وتنتهي المقالة بأفكار موجزة لما يمكن عمله لوقف وعكس هذا المسار التصفوي لفلسطين.

المرحلة الاولى : مشروع القدس الموحدة : ضم القدس الشرقية وتكريس الضم (١٩٦٧ - ١٩٩٣).

بدأ مشروع الضم للقدس الشرقية عقب احتلال المدينة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة، ففي السابع من حزيران عام ١٩٦٧ تمت إزالة بوابة مندلبوم التي كانت تمثل نقطة العبور بين القدس الغربية والقدس الشرقية، ومد شبكة الباصات الاسرائيلية إلى القدس الشرقية، وتوحيد شبكة المياه والمجاري والخدمات العامة . وفي ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧ أصدر الكنيست الاسرائيلي ثلاثة قوانين لتعزيز ضم القدس الشرقية، وهذه القوانين هي : تعديل قانون انظمة الدولة والقضاء لعام ١٩٤٨ بحيث تسري على القدس الشرقية، وتعديل قانون البلديات رقم ٦ لعام ١٩٦٧ بنفس الاتجاه، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة. ولاحقاً لهذه القوانين أصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارين يتعلقان بالقدس، أحدهما قضى بتوسيع حدودها من ٦ كم٢ كما كانت قبل الحرب إلى ٧٢ كم٢ على حساب أراضي الضفة لتمتد من صور باهر جنوبا إلى مطار قلنديا شمالا . أما القرار الثاني فقد نص على سريان القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية على القدس الشرقية .

إضافة لما تقدم تم تفعيل قانون حارس أملاك الغائبين وقانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة بما يسمح بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وبوشر ببناء المستعمرات الإسرائيلية خارج البلدة القديمة في المدينة عام ١٩٦٨، فيما



كان حي باب المغاربة وحي الشرف داخل البلدة القديمة قد دمرا وأخليا بعد الحرب مباشرة

وبوشر بعدها بإنشاء ما أطلق عليه اسم الحي اليهودي على انقاضهما . وفي ٢٩ حزيران ١٩٦٧ قام الحاكم العسكري الاسرائيلي للقدس شلومو لاهط بإصدار قرار بحل المجلس البلدي الفلسطيني للقدس.

بهذه الإجراءات تم تطبيق ما يسمى ب" مشروع القدس الموحدة " على الأرض، ولكن بدون مواطنيها المقدسيين الذي لم يجر ضمهم إلى إسرائيل، بل نظر إليهم بوصفهم " مواطنين اردنيين مقيمين في ارض اسرائيل " ، وفي عام ١٩٧٣ اقرت الحكومة الاسرائيلية تعديلات على "قانون الدخول إلى إسرائيل لعام ١٩٥٢" للحيلولة دون أن تزيد نسبة الفلسطينيين المقدسيين عن ٢٥ بالمئة من سكان القدس بأسرها بغربها وشرقها. ونصت هذه التعديلات على أن فلسطينيي القدس الشرقية يفقدون حق الإقامة في المدينة في ثلاث حالات هي : الإقامة سبع سنوات خارج القدس، والحصول على جنسية بلد آخر، أو تقديم طلب جنسية لبلد آخر . وفي عام ١٩٨٠ أكملت اسرائيل مشروع " القدس الموحدة " من خلال قرار الكنيست في ٣٠ /٧ / ١٩٨٠ والذي نص على أن " القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وتمنح افضلية خاصة من أجل تطويرها في المجالات المختلفة " .

المرحلة الثانية : من مشروع القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى(١٩٩٣- ٢٠٠٦).

بعد سقوط تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الاسرائيلية من حزب العمل ليحل محله في المنصب ايهود أولمرت من حزب الليكود عقب انتخابات البلدية التي جرت في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٣، صادقت الحكومة الاسرائيلية المحسوبة على حزب العمل على تكثيف الاستيطان الاستعماري في مستعمرات يقع قسم كبير من الأراضي التي هي مبنية عليها خارج الـ ٧٢ كم٢ التي تم ضمها إلي إسرائيل عام ١٩٦٧، وذلك تحت عنوان الانتقال إلى مشروع " القدس الكبرى " ، وهذه المستعمرات هي : معاليه ادوميم، وجفعات زئيف، وبسجات زئيف، وغوش عتصيون وموديعين عيليت، علما أنه كان قد بوشر ببناء هذه المستعمرات في وقت سابق على عام ١٩٩٣، ولكن القرار باعتبارها جزءا من القدس الكبرى كما سميت صدر عام ١٩٩٣.

في بداية هذه المرحلة تم فصل القدس الشرقية عن بقية فلسطين وذلك عبر قرار الاغلاق الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في ٣٠ /٣ / ١٩٩٣، والذي لا زال ساري المفعول حتى اليوم . واضافة للعمل على مشروع القدس الكبرى، فقد تم في هذه المرحلة التركيز على المزيد من توسيع الاستيطان الاستعماري داخل البلدة القديمة من القدس، ومنطقة ما اسمي " بالحوض المقدس " حولها والذي يشمل سلوان والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون، وما يطلق عليه اسم قرية داود، وتعاونت بلدية اولمرت مع منظمات يهودية متطرفة هي إلعاد وعطيرت كرهانيم وشوفو بانيم وجمعية الملياردير اليهودي أرفين موسكوفيتش في العمل على تهويد البلدة القديمة وجوارها، وتعززت في هذه المرحلة عملية نقل الوزارات والمؤسسات الاسرائيلية إلى القدس الشرقية، مثل وزارة الشرطة، فيما كان قد تم نقل وزارة العدل الاسرائيلية إليها في فترة سابقة. ونشطت في هذه الفترة عمليات التهويد للارض والمعالم الاثرية والمشهد الحضاري وتغيير معالم المدينة فوق الأرض وتحتها سيما من خلال الحفريات تحت المسجد الأقصى وفتح أنفاق تحته كما جرى عام ١٩٩٦. والى جانب التهويد توسعت عملية الأسرلة للمؤسسات عبر إجبار القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية الفلسطينية في القدس بالارتباط بالقطاعات الاسرائيلية من أجل منحها تصاريح العمل اللازمة لعملها، قابل ذلك اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس بما فيها بيت الشرق الذي تم إغلاقه عام ٢٠٠١. ثم هناك عمليات التهجير والاقتلاع التي توسعت خلال هذه الفترة عبر هدم البيوت، والاحجام عن منح رخص البناء وفرض الضرائب الباهظة وتجميد طلبات جمع شمل العائلات بقرار صدر عن الحكومة الاسرائيلية في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٢ ولا زال ساري المفعول حتى اليوم .

خلال هذه المرحلة حصل متغيران هامان رئيسيان اضافة لما سبق من متغيرات : تمثل المتغير الاول بصدور قرار تحصين حدود القدس عن الكنيست الاسرائيلي يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٠ بمبادرة من حكومة ايهود باراك انذاك والذي اشتمل على تعديل لقانون القدس الموحدة لعام ١٩٨٠، حيث نص القانون الجديد على منع نقل أية صلاحية في القدس إلى طرف آخر دون موافقة ٦١ عضو كنيست على ذلك . أما المتغير الثاني فتمثل في طرح قضية السيادة الاسرائيلية على الحرم الشريف ابتداءا من مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ حين طرحت فكرة السيادة الاسرائيلية على ما تحت الاقصى، وذلك تتدحرج منذ ذلك الحين إلى أن وصلت إلى طرح فكرة تقاسم الحرم الشريف مع المسلمين خلال السنوات الأخيرة.

لم تنجح كل المشاريع الاسرائيلية خلال هذه الفترة في تقليص نسبة الفلسطينيين في المدينة كلها شرقا وغربا إلى ما دون ٢٥ بالمئة، ففي عام ٢٠٠٦ كانت نسبة الفلسطينيين قد وصلت إلى ٣٤ بالمئة مقابل ٦٤ بالمئة من اليهود، وهنا بدأت تتعالى الأصوات بتسريع بناء جدار الفصل العنصري حول القدس وإخراج مناطق مخيم شعفاط وكفر عقب من المدينة بعدد سكان فلسطينيين يناهز المئة وخمسين ألفا، بما يقلص نسبة الفلسطينيين في القدس ضمن حدود البلدية الإسرائيلية الى ١٧ بالمئة فقط . كما تعالت الأصوات بتسريع تطبيق مشروع حاضرة القدس الكبرى الذي أقرته الحكومة الاسرائيلية بشكل نهائي عام ١٩٩٨ لكي يتم ضم مستعمرات اضافية في الضفة الى القدس واضافة مستعمريها إلى عداد سكانها.

المرحلة الثالثة : من القدس الكبرى إلى حاضرة القدس الكبرى : (٢٠٠٩- حتى الآن).

أعد مشروع حاضرة القدس الكبرى (متروبوليتان القدس)، لأول مرة عام ١٩٩٣، وأقرته الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٨ وهو يقضي بتوسيع القدس حتى البحر الميت ومشارف أريحا، وجنوبا حتى مداخل الخليل، وشمالا حتى سهل مستعمرة شيلو الواقعة في منتصف الطريق نحو مدينة نابلس . ويهدف المشروع إلى تحويل حاضرة اسرائيل المركزية من منطقة غوش دان (تل ابيب والمركز) إلى القدس، ويشتمل المشروع على خطة ٥٨٠٠ لعام ٢٠٥٠ التي تتضمن إقامة فنادق ومنتجعات سياحية ضخمة، ومطار بحجم مطار اسطنبول الجديد، ومجمعات تكنولوجيا عليا (هاي تيك)، في مناطق حاضرة القدس الكبرى. وتوسيع المستعمرات بما يطوق مدينتي رام الله وبيت لحم من جميع الجوانب بما يجعلهما تتحولان إلى جيبين صغيرين ضمن حاضرة قدس كبرى. وسيعزل المشروع مدينة الخليل عن بيت لحم، وسيمزق وحدة الأراضي الفلسطينية بما يجعل من الاستحالة إقامة دولة فلسطينية متواصلة في حال استمراره. وتطرح حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٩ وحتى اليوم هذا المشروع تحت عنوان مشترك هو " تكريس القدس كقلب ومركز للشعب اليهودي ومجمعا روحيا لليهود في العالم " مما يعني استثناء من هو غير يهودي من الحق في المدينة فيما تعتبر حقا لكل اليهود في كل أنحاء العالم ، ويتجاوز هذا العنوان الآخر السابق الذي كان يقول بأن " القدس مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل " والذي يعني حقوقا جماعية للإسرائيليين في المدينة، ولكنه ينطوي في ذات الوقت على إقرار ضمني كما تشير صياغته بحقوق فردية لغير اليهود فيها.

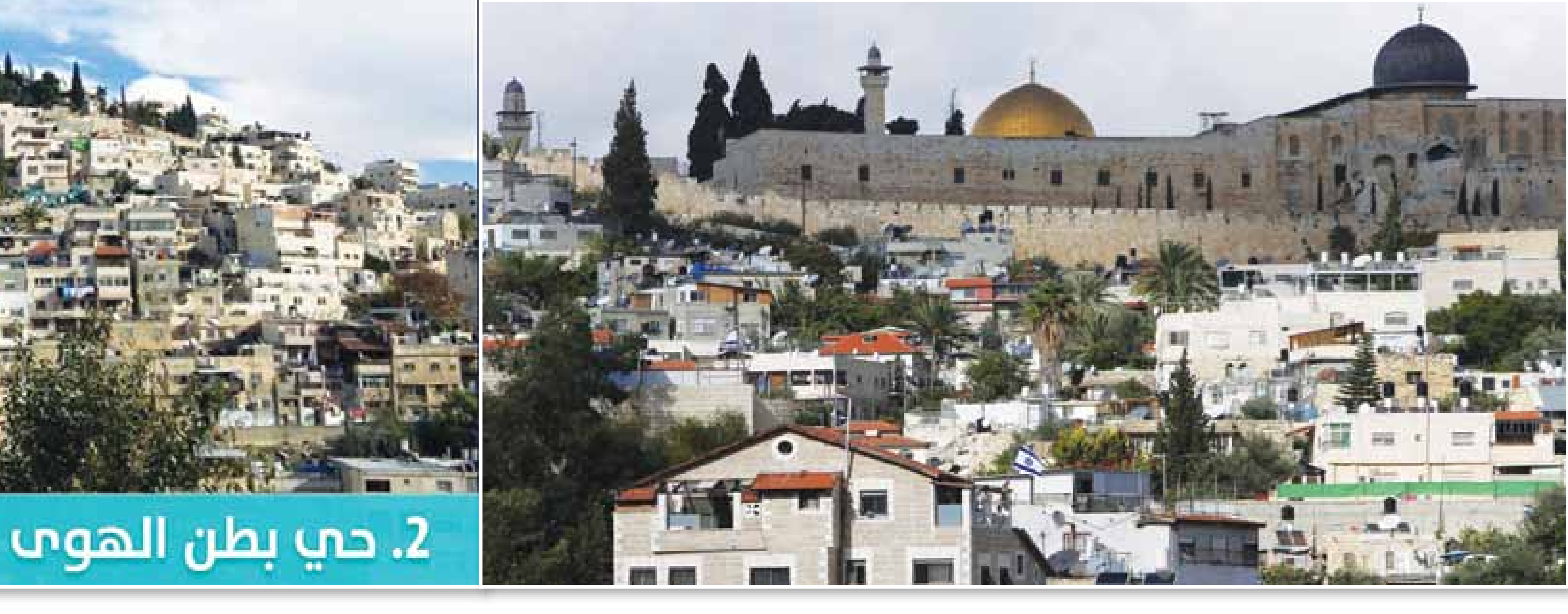
منذ ٢٠٠٩ تعزز العمل على حاضرة القدس الكبرى بناءا للمستعمرات وشبكات الطرق المستعمرين، والطرق البديلة للفلسطينيين . وفي ذات الوقت استمر العمل على توسيع المستعمرات في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الاسرائيلية، ومن المشاريع الجارية حاليا : انشاء مستعمرة E١ قرب مستعمرة معاليه أدوميم مما سيفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، ومستعمرة عطروت على أراضي مطار القدس في منطقة قلنديا والذي سيلغي أي تواصل جغرافي بين القدس ورام الله، ومشاريع لإغلاق توسع القدس الفلسطينية نحو بيت لحم منها إنشاء مستعمرة باسم جفعات همتوس واقامة فرع جديد لمستعمرة هار حوما (جبل أبو غنيم) المحاذية لبيت لحم وبيت ساحور، هذا إضافة للتوسع المستمر لمستعمرة جيلو على حساب أراضي بيت جالا وبئر عونة وشرفات، ومصادرة منطقة المخرور الجبلية الجميلة قرب بيت جالا لاقامة متنزهات توراتية فيها، وهدم أعداد كبيرة من بيوت قرية الولجة المجاورة من اجل اقامة حديقة وطنية على نبع عين هنية في المنطقة وانشاء مستعمرة جديدة .

إلى جانب هذه المشاريع ازدادت في السنوات الاخيرة مشاريع الترحيل الجماعي، ومنها مشروع ترحيل فلسطينيي الخان الأحمر الذي توقف مؤقتا بفعل الكفاح الفلسطيني ولكنه لم يلغ، وفي داخل المدينة المقدسة هنالك مشاريع جارية لترحيل ٢٨ عائلة (٥٥٠ شخصا) من منطقة الشيخ جراح، ومشاريع ترحيل لأحياء مختلفة من سلوان : البستان ٧٠ بيتا يسكنها ١٠٠٠ شخص لاقامة ما أطلق عليه اسم حديقة الملك، وبطن الهوى : ٨٠ عائلة قوامها ٧٠٠ شخص تم ترحيل ١٤ عائلة منهم العام الماضي لاقامة مزيد من المباني الاستعمارية وحديقة توراتية كجزء مما يطلق عليه اسم مدينة داود ، وواد ياصول ٨٨ بيت قوامها ٨٠٠ شخص ليقام عليه حي لليهود الفرنسيين.

يترافق مع مشاريع الترحيل الجماعي مشاريع اخرى لتغيير معالم المدينة كالحدائق الاضافية التي يجري انشاؤها في منطقة وادي الربابة في سلوان، والاخرى بين العيسوية والطور والثالثة في كرم المفتي قرب واد الجوز، ناهيك عن اختراع ١٣ مكانًا مقدسا لليهود في القدس الشرقية لم تكن موجودة مطلقا ولكنها وردت في صفقة القرن، واختراع أسماء يهودية لمواقع في القدس مثل إعادة تسمية باب العامود باسم هدار وهداسا، وإعادة هيكلة مركز المدينة المحيط بالبلدة القديمة من خلال ما يسمى بخطة المركز من أجل تهويد المشهد القائم، ومشروع التلفريك الذي سينقل السياح من الطور إلى منطقة حائط المبكى، ومشروع القطار من حائط المبكى حتى تل أبيب مرورا بمطار اللد، وكذلك مشاريع الأنفاق التي يستمر حفرها تحت المسجد الأقصى مترافقة مع المساعي الحثيثة للسيطرة على مصلى باب الرحمة داخل المسجد، والدعوات المتصاعدة لما يسمى بحركات جبل الهيكل من أجل هدم الاقصى واقامة الهيكل مكانه أو تقاسمه مع المسلمين كما تطرح الحركات الاقل غلواء بينهم. يضاف لذلك ابقاء المقدسيين في حالة تحد دائم لحفظ وجودهم في المدينة حيث هناك اكثر من ٢٥ الف بيت معرض للهدم بذريعة البناء بدون ترخيص، هذا إضافة لمشاق الحياة الاقتصادية باهظة التكاليف واعتداءات المستعمرين وشرطة الاحتلال، وغير ذلك.

خاتمة وآفاق

يقيم في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الاسرائيلية لها ٢٨١،٩٢٦ مستعمر حتى منتصف عام ٢٠١٨، مقابل حوالي ٣٤٠ ألف فلسطيني . أما على مستوى محافظة القدس بحدودها الفلسطينية فيقيم ٤٩٧،٦٠٦ فلسطيني مقابل ٣١٣ ألف مستعمر صهيوني. أي أن التفوق السكاني لا زال فلسطينيا رغم كل محاولات الصهيونية للتغلب على ما تسميه ب " المشكلة الديمغرافية " . وتحاول اسرائيل الهروب الى الامام لحل هذه المشكلة عبر المساعي لإدماج وضم سكان مستعمرات حاضرة القدس الكبرى رسميا ضمن عداد سكان القدس، وهو ما تقف أمامه عقبات داخلية ودولية، وإلى حين حل هذه العقبات (أن حلت) فإن الضم الزاحف سيظل سيد الموقف أما ترسيم هذا الضم وفق القانون الإسرائيلي فسيتأجل. لا يعني ذلك بالطبع التقليل من النجاحات الاسرائيلية في خلق توسع مضطرد في أراضي فلسطين من خلال بوابة القدس المتوسعة باستمرار، ولكنه يعطي فسحة أمل بأن تضافر الجهود الكفاحية الفلسطينية باوجهها الستة دبلوماسيا وسياسيا، واقتصاديا وتنمويا، وقانونيا، وكفاحيا ميدانيا، ومعرفيا، واعلاميا قد تؤتي أكلها سيما إذا نظمت ونسقت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بالمشاركة بين كافة أبناء هذا الشعب في كل أماكن تواجده وبدعم من القوى المناصرة له في كل أرجاء العالم.



بلدة سلوان في القدس... القصة الكاملة في المحاكم الإسرائيلية

إعداد: فؤاد بكر

لا تختلف قضية حي سلوان في القدس المحتلة عن قضية حي الشيخ جراح، من حيث التفاصيل التي تتعلق برفع الدعاوى من قبل الجمعيات الاستيطانية التي تبذل جهودا للسيطرة على المزيد من العقارات، على أهالي أحياء القدس، وتعتبر مدينة سلوان من القرى الكبيرة في فلسطين، الملاصقة لأسوار وأبواب القدس القديمة من الناحية الجنوبية الشرقية المحاذية للمسجد الأقصى، وتمتلك جزء كبير من أراضي المشاع الواقعة بين القدس والبحر الميت.

وتبلغ مساحة أراضي القرية ٥٦٤٠ دونم، تتألف من ١٢ حي، ويسكنها ٥٥ ألف نسمة، تواجه ٦ أحياء منها خطر هدم منازلها أو الاستيلاء عليها وهي: وادي حلوة (٦٠٠٠ نسمة)، البستان (١٥٠٠ نسمة)، بطن الهوى (٧٢٦ نسمة)، وادي الربابة (١٠٠٠ نسمة)، وادي ياصول (١٠٠٠ نسمة)، وعين اللوزة (٥٠٠ نسمة). بل تحاول دولة الإحتلال الإسرائيلية تحريف القضية الفلسطينية عن مسارها، وتحويلها إلى قضية عقارية بحتة، بات حلها في المحاكم الإسرائيلية، التي تصدر أحكاماً بناء على القوانين الإسرائيلية التي جردت الفلسطينيين من حقوقهم، وأضفت الصبغة القانونية على شرعنة عملية الاستيلاء عبر مسوغات قانونية عنصرية صممت خصيصا لهذه الغاية، أولها قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥١.

فقد صادرت دولة الاحتلال الإسرائيلية ما يزيد عن ٧٣ ألف دونم لإقامة المستوطنات عليها بشكل غير شرعي، ومخالف للقانون الدولي، وتحاول أيضا من خلال استيلاء الجمعيات الاستيطانية كجمعية عتيرت و العاد تهجير سكان القرية الأصليين وتحويلها إلى مدينة داوود التوراتية مكانها، وبمعنى آخر، محاولة تهويد مدينة القدس.

كما رفعت الجمعيات الاستيطانية عشرات الدعاوى ضد ٧٠٠ فلسطيني يسكنون في بطن الهوى التي تبلغ مساحتها ٥ دونمات، منذ الانتداب الإنجليزي مرورا بحكم الأردن حتى عام ١٩٦٧، حتى اليوم، تمثلت الادعاءات التي تقدمت بها الجمعيات الاستيطانية أمام المحكمة، أن ملكية الأرض في بطن الهوى تعود إلى أبناء الطائفة اليهودية في فترة الحكم العثماني وفق مستندات تاريخية مفبركة، مستغلة الضعف النسبي للمواطنين في مواجهة هذه المحاولات لتفوقها السياسي والاقتصادي، صادرة عن الحاخامين الرئيسيين في مدينة القدس المحتلة، لإدارة الوقف لمصلحة أبناء الطائفة اليهودية، بقرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية يخولها بإدارته عام ٢٠٠١.

وبحجة أن الملكية التاريخية لحي بطن الهوى ، وبدون الخوض في الحيثيات القانونية الدقيقة، نجزم أنه لو لم يكن هناك تعاون بين المؤسسات الحكومية الإسرائيلية بما فيها المحاكم الإسرائيلية، لم يكن بمقدور هذه الجمعيات الحصول على هذه المستندات التي أهلتها لرفع الدعاوى، باعتبار أن قرار تعيين الجمعيات الاستيطانية لإدارة الوقف مشبوه، أولا كون الجهة التي تقدمت به هي الجمعية الاستيطانية ذاتها، وكون نقل إدارة الوقف من الحاخامين إلى الجمعية منافية للشروط التي يعتمدونها، ثانيا وهو الأهم أن الملكية التي يدعون أنها تعود إليهم، تخرج من صلاحيتهم كونها تعود إلى إدارة أملاك الغائبين وفق قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي.

الأمر الذي يعتبر بغاية الخطورة، هو ربط أملاك الفلسطينيين في وقف القدس المحتلة، وإخضاعهم للسيطرة الإسرائيلية، كونه لا يوجد في منطقة القدس تسجيل أراضي لعدم استكمال عملية تسوية الأراضي، ما أدى إلى هدر حقوق الفلسطينيين في تسجيل وتثبيت ملكيتهم، الأمر الآخر، وهو رفض إسرائيل الاعتراف بإعادة الممتلكات والعقارات الفلسطينية.

يواجه اليوم أكثر من ١٥٥٠ فلسطينيا التهجير القسري، بسبب خطر التهديم الفوري للمباني التي يسكنونها، بعد أن تقدمت بلدية القدس إلى محكمة الشؤون المحلية مخطط تحت عنوان إخلاء وبناء ، وبسبب ما أشرنا له سابقا، اعتبرت المباني الفلسطينية غير شرعية، ولابد من تهجير العائلات الفلسطينية في حي بطن الهوى من مدينة سلوان في القدس المحتلة.

ما يحدث في القدس هي عملية تطهير عرقي، وتهجير قسري للشعب الفلسطيني، بخطة ممنهجة في إطار مخططات تهويد القدس وتوسيع الاستيطان غير الشرعي، بدعم من الأجهزة الحكومية الإسرائيلية المختلفة، بعد أن نجحت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ ببسط سيطرتها على أجزاء من مدينة القدس، وطمست أغلب معالمها، عن طريق استعمال القوة والسلاح وارتكاب أفظع الجرائم، فهي تتكلل اليوم في طرد الفلسطينيين من بيوتهم وتشريدهم مرة أخرى، ولكن هذه المرة بطريقة الحرب الناعمة، وبطريقة استيلاء وسرقة مشروعة، بهدف قلب الميزان الديمغرافي، تمهيدا لبناء القدس اليهودية الموحدة لإسرائيل.

لا بدّ من تفسير مصطلح النقل في المادة ٨/ب/٢/٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أنه قد جاء مطلقاً وكقاعدة عامة، فإن المطلق يجري على إطلاقه، كل ذلك يجعل المستوطنات بأساليبها غير مشروعة، على عكس ما يدعي به الطرف الآخر، أو من خلال بيع الاراضي الفلسطينية إلى الإسرائيليين في هذه المادة، وبما أن حكومة إسرائيل قد قامت بنقل مباشر وغير مباشر من خلال التسهيلات القانونية والمادية والامتيازات التي تمنحها لسكانها الذين يسكنون المستوطنات الإسرائيلية الواقعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يثبت مسؤوليتها الجنائية بدءاً من قانون القومية اليهودية وقانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة أي الضفة الفلسطينية رقم ٥٧٧٧ والذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام ٢٠١٦.

لذلك، لابد من المجتمع الدولي التحرك فوراً لوقف سياسة التطهير العرقي التي تنتهجها دولة الاحتلال الإسرائيلية، وعلى السلطة الفلسطينية متابعة ملف الاستيطان المقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لوضع حد للجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلية بكل أنواعها، الإنسانية التي تتمثل بجريمتي الإضطهاد والفصل العنصري (الأبارتهايد)، وجرائم الحرب الاستيطان، الأسرى، تهويد القدس.

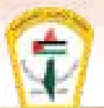












الانتهاكات التي تتعرض لها المقدسات في القدس



الشيخ/ محمد أحمد حسين
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية
رئيس مجلس الإفتاء الأعلى
خطيب المسجد الأقصى المبارك

الحمد لله المُعتصَم به من مكر الطامعين، والمأمول به النصر على المعتدين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فقد شاءت إرادة الله تعالى أن يميز بعض الأماكن عما سواها، وفي عقيدة المسلمين ميز الله مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، بمكانة متميزة، وحباها فضائل متفردة، وينبني على الفضل والتميز الأهمية والمكانة، ومنه ينشأ التعلق القلبي والتوجه الشعوري.

فالقدس مغروزة في صميم الوجدان من المسلمين، موثَّقة بعرى العقيدة؛ لأن أفضليتها معتقد المؤمنين، والتبرك بمزاياها القدسية جزء من الدين، والناظر إلى أهمية القدس ومكانتها إنما يرى صفاتها المتفردة بفضل من الله تعالى، وبالمقابل؛ فإن ذلك التفرد تترتب عليه تبعات ومحاذير، فهذا من طبيعة الحياة وقوانينها.

فلا يوازي أفضلية القدس ومكانتها إلا مخاطر جمة تتعرض لها المدينة بكل مكوناتها، فكلما اقتربنا من المسجد الأقصى المبارك، ازداد الخطر الوشيك، وأخذتنا المخاوف الجمة المبررة بالوقائع، والمدللة بالشواهد، وهو خطر تتسع دوائره، وينذر بأوخم العواقب.

إنَّ وضع القدس متفرد في شتى المناحي، ففيها من الاعتبارات الدينية والتاريخية ما يجعلها قبلة لقلوب محبيها المؤمنين، وأهلها الأصليين، المتشبثين بها رغم الظلم والعسف، والتهويد والتدمير، والهدم والمصادرة.

فمنذ القدم بُني في القدس ثاني المساجد التي وضعت لعبادة الله على وجه الأرض، فعَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ أَوَّلَ؟ قَالَ: المَسْجِدُ الحَرَامُ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: ثُمَّ المَسْجِدُ الأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ، ثُمَّ قَالَ: حَيْثُمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلاَةُ فَصَلِّ، وَالأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ)(صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ الرَّاجِعُ المُنِيبُ)

الخطر على المسجد الأقصى المبارك إلى أين وصل؟

لا يختلف عاقلان على أن لا بقاء لجسد بلا قلب، والمسجد الأقصى قلب القدس، وهي مهجة المسلمين جميعاً، والفلسطينيين على وجه الخصوص، والخطر على المسجد الأقصى يهز المسلمين جميعاً ويقلق استقرارهم، ونحن عندما نتحدث عن خطر على القدس ومقدساتها، لا نتكلم عن مؤامرات مستورة، أو تهديدات متخيلة، أو مخاوف مظنونة، بل إن الوضع الحاضر يخبرنا باحتمالات مظلمة للمستقبل، ينبئ عنها الوقت الراهن.

فالصهيونية ترى أن دائرة تحويل الأساطير إلى حقائق لا تكتمل إلا ببناء ما يسمونه الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى، ليكتمل إحلال اليهود مكان الفلسطينيين في فلسطين، ومنذ سنين عديدة أصبح العمل بهذا الاتجاه علنياً ومتسارعاً، وذلك بالاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى، من نصب بوابات إلكترونية، وأجهزة تصوير دقيقة على بواباته؛ لمراقبة الداخلين إليه والخارجين منه، من الذين يشدون الرحال إليه للصلاة فيه، ومصادرة العقارات المقدسية، وتطويق منطقة المسجد الأقصى بالكُنُس، وتهجير المقدسيين، لا سيما المجاورين للمسجد الأقصى، وإنشاء مرافق لهيكلهم المزعوم، وتجهيز مستلزمات بنائه من الحجارة والثياب والزينة... وحفر الأنفاق الكثيرة جداً تحته.

وعن الأنفاق حدث ولا حرج، فقد أصبحت تشكل كارثة وشيكة على المسجد الأقصى، فهي بمجموعها تضم طرقاً وأجهزة تكييف، ومجار للمياه وكُنُساً، والحقيقة المقلقة غياب المعرفة المعلنة إلى أينَ وصلت تلك الأنفاق، التي تهدد أسس الأقصى بالتقويض، وبشكل متسارع.

وقد قدمت ما تسمى بجماعات الهيكل المزعوم عرضاً على حكومتها، للاتصال بالأوقاف الإسلامية في القدس والحكومة الأردنية، لتفكيك مسجد قبة الصخرة لإقامة هيكلهم المزعوم مكانها، إضافة إلى ما جرى في باحات المسجد من أعمال مسح وتصوير ثلاثي الأبعاد، وبالذات عند مسجد قبة الصخرة، ومثل هذا الفعل وهذا العرض يكشفان عن نية الاحتلال والجماعات المتطرفة لهدم مسجد قبة الصخرة، وبناء الهيكل المزعوم مكانه، وتغيير الوضع الديني والتاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك.

وهنا ينبغي التنويه إلى أن استهداف المقدسات الفلسطينية بالأذى، يلتقي مع استهداف الصوامع والبيع والصلوات بالدمار والتخريب الآثم، والله تعالى ألقى على كاهل المسلمين مسؤولية حفظ أمن أماكن العبادة، وجعل ذلك غاية من أسمى غايات الجهاد في الإسلام، فقال جل ذكره: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠)، وبالأمس القريب أحبط مواطنون مقدسيون محاولة مستوطن إسرائيلي إحراق كنيسة الجثمانية، بمدينة القدس المحتلة، مما يؤكد على همجية المستوطنين ووحشيتهم، الذين يمارسون الإرهاب بأبشع صوره، على مرأى سلطات الاحتلال وسمعها.

إن مكانة المسجد الأقصى وأهمية القدس المستمدة من جذور التاريخ البشري، ستبقى حاضرة فاعلة في كل العصور وعلى مدار الزمان، فالعقيدة كل لا يتجزأ ولا يتغير، وعليه فمكانة القدس لا تتغير ولا تضعف، فإن حاق بها وبأهلها خطر ومكروه، فهو يقع في قلوب كل المتوجهين إليها وحياتهم ومشاعرهم، والمكروه المشار إليه ليس محصوراً فيما يواجهه المسجد الأقصى المبارك من مخططات جهنمية لهدمه أو تخريبه، وإن كان هدمه أو تخريبه - لا سمح الله تعالى – يشكل كابوساً يَقُضُّ مضاجعنا جميعاً.

وفي هذه الأيام تتعرض حارات القدس كلها وشوارعها وأحيائها لحملة صهيونية شعواء تستهدف كل ما هو مقدسي؛ من السكان والمباني والأراضي، بهدف التهويد وتغيير الحقائق الجغرافية باستنبات الخرافات والأساطير في الحياة الواقعة بأدوات الاحتلال والعسف والقهر.

وإن مما يزعج القلب، ويتعب اللسان، ويجلب الحزن، ذكر بعض ما تتعرض له قدسنا المباركة والمرابطون فيها من اعتداءات صهيونية بدوافع توسعية إحلالية واضحة، فقبل سنوات اتخذ المحتلون جداراً إسمنتياً قبيحاً جعلوه يتلوى في مناحي القدس ويشق كيانها، وكأنه حية رقطاء لا تلوي على شيء إلا افترسته، مما اضطر معه ثلث سكان القدس أن يغيروا بسببه أماكن سكناهم، وفيما يخص مؤسسات القدس، فهي تتعرض للحصار والتنكيل، وتواجه ضعف التمويل، وتشتت الجهود المساندة.

وتسعى سلطات الاحتلال إلى تنفيذ مخططات عديدة في زمن واحد، للتسريع في تهويد القدس، إذ تستمر بمحاصرة المدينة بالجدار العازل، والنشاط الاستيطاني المكثف، فيما تحاول مؤسسات إسرائيلية، وبدعم من سلطات الاحتلال، تحقيق سيطرة مطلقة على قطاع التعليم العربي في مدينة القدس، وذلك بعد فرض المناهج التعليمية على المدارس الابتدائية العربية هناك منذ ١٩٦٨م. وتبعاً لذلك، تم استبدال كلمة فلسطين بكلمة (إسرائيل)، والقدس بكلمة (أورشليم)، وتقوم وزارة المعارف الإسرائيلية بتزوير التاريخ والجغرافيا، بوضع مناهج تعليمية للطلاب العرب في القدس، حيث تشير حلقاتٌ دراسية فرضتها (إسرائيل) في القدس إلى أن الإسلام هو مجرّد تربية روحية، وتاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث، وهذا بحد ذاته يصب في خانة تزييف الحقائق والتاريخ.

وتسعى سلطات الاحتلال جاهدة لإفراغ المدينة المقدسة من سكانها، من خلال فرض الضرائب الباهظة، ومنعهم من البناء، وهدم بيوتهم، وإبعادهم قسراً إلى خارج القدس، ويقابل ذلك كله استيلاء على أملاك المقدسيين، وغيرهم من سكان فلسطين، وبحد القانون الظالم المفصل لتحقيق هذه الغايات.

خاتمة:

إن تلك الاعتداءات والعنجهية لن تغير من حقائق الواقع شيئاً، فالواقع أن لا مساومة على ما هو جزء من المعتقد بنص قرآني محكم، ومن المحال القبول إطلاقاً بالأمر الواقع الذي تحاول إسرائيل فرضه، ولا معنى لفلسطين بلا قدسها ومقدساتها، ولا حقيقة للقدس دون أقصاها، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لترسيخ الحقائق السكانية والجغرافية والوطنية والدينية، وأن نحارب محاولة استلاب تلك الحقائق بأوهام وأكاذيب وتلفيقات استعمارية مقيتة.

وإننا عندما نتحدث عن واقع القدس وما تواجهه في المستقبل من مخاطر وتهديدات، فليس ذلك إلا بهدف بث روح التعاون والعمل على تطوير التنسيق العربي والإسلامي، للحفاظ على ما تبقى من القدس، ولتحقيق رسالة المؤتمر في الحفاظ على القدس، وما تمثله من قيمة دينية أساسية، فمثل هذه الملتقيات يرجى منها تنظيم الجهود المخلصة في دعم الصمود العربي والإسلامي في القدس الشريف، عن طريق دعم قطاعات التعليم والصحة والرياضة والثقافة، وكل القطاعات الاجتماعية في القدس.

حفظ الله القدس ومقدساتها وتاجها المسجد الأقصى المبارك وكل ديار المسلمين من كل شر وسوء، وعجّل الله بالنصر الموعود، الذي هو قريب قريب، وبارك الله فيكم وعليكم وعلى القدس سلام من الله ورحمة وإكرام وبركات.

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه

المجلس يشارك في اجتماعات برلمان البحر الأبيض المتوسط







أكد برلمان البحر الأبيض المتوسط بإجماع أعضائه أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد أمام الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي للعيش في أمن وسلام، دولة فلسطين المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل القائمة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

جاء ذلك في نهاية أعمال الدورة الخامسة عشرة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط التي عقدت افتراضيا خلال يومي ٣-٢٠٢١/٦/٤، بمشاركة وفد فلسطين الذي ضم عضو المجلس الوطني، نائب رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط بلال قاسم رئيسا للوفد، وأعضاء المجلس جهاد أبو زنيد وعمر حمايل ومنذر مرعي، ومستشار الوفد خالد عياد.

وأكد البرلمان الذي يضم في عضويته ٣٣ برلماناً من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما فيها فلسطين، ضرورة اجراء الانتخابات الفلسطينية لتعزيز دور المؤسسات في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشرقية، وفقا للاتفاقات السابقة بين الجانبين.

وبعد عرض تقارير وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الانسان وحماية المرأة من العنف، أكد الوفد الفلسطيني في مداخلات أعضائه، بأن المرأة الفلسطينية تعاني منذ زمن بعيد من عنف وعدوان الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس عمليات القتل والاعتقال والتهجير القسري ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، داعيا المجتمعين إلى إلزام دولة الاحتلال بقرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الانسان لوضع حد للانتهاكات الاحتلالية التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات.

كما أكدت مداخلات الوفد حول توصيات أخرى للجنة تتصل بكيفية استغلال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الإنسان، ان الشعب الفلسطيني مع كل وسيلة وآلية ومنصة وأداة هدفها حماية حقوق الإنسان لأننا نعاني من انتهاكات حقوقنا ونعيش تحت الاحتلال منذ ٧٣ عاما، ودائما نطالب بتفعيل وانفاذ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والاعلان العالمي لحقوق الانسان من اجل حماية حقوق الإنسان، ونتمسك بالشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال.

وأوضحت المداخلات إن الحصول التقنية التكنولوجية هي جزء من حقوق الإنسان، ولكن الاحتلال الإسرائيلي يحرم الفلسطينيين من هذه الحقوق، نتيجة تحكمه بالبنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية لفلسطين، إضافة إلى الرقابة والتعدي على الخصوصية عبر التعقّب بمختلف أشكاله.

وطالبت برلمان البحر الأبيض المتوسط الضغط على إسرائيل لإزالة القيود التي تعيق تطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني، مبينا ان الاحتلال يمنع الحصول على تقنيات الحديثة G٤ و G٥، فضلا عن محاربة وتقييد المحتوى الفلسطيني من قبل وسائل التواصل الاجتماعي كـ "فيسبوك"، لحسابات عن هجمة ناشطين فلسطينيين ودوليين مؤيدين لفلسطين أثناء العدوان الأخير على القدس وغزة.

وأكد الوفد الفلسطيني أن الاحتلال يستغل تفوقه التكنولوجي لتكريس احتلاله لفلسطين ونظامه العنصري ضد الشعب الفلسطيني الذي أكده تقرير «هيومن رايتس وتش» الاخير، ويستغل الذكاء الاصطناعي ايضا لقتل اغتيال الفلسطينيين واقتحامات المقدسات وتزوير التاريخ والهوية الفلسطينية، داعيا برلمان البحر الأبيض المتوسط إلى بناء شراكة بين دول الاتحاد الأوروبي الاعضاء لدعم قطاع البرمجيات والذكاء الاصطناعي في فلسطين.

كما أشار الوفد الفلسطيني الى ان الاحتلال يرفض الالتزام بتوصيات مجلس حقوق الإنسان ويرفض التعاون مع اللجنة المشكلة من قبل المجلس للتحقيق في انتهاكات وجرائم الاحتلال التي حدثت خلال العدوان الاسرائيلي الاخير على الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وغزة واراضي عام ١٩٤٨، وعلى أعضاء برلمان البحر الأبيض المتوسط الاسهام لإلزام الاحتلال الإسرائيلي على التعاون مع هذه اللجنة لمعاقبة المعتدي وإنصاف الضحايا من الشعب الفلسطيني.

وأوضح الوفد الفلسطيني في تعقيبه على تقرير وتوصيات لجنة التعاون الاقتصادي التي تركزت حول الأثر الاقتصادي لكوفيد ١٩ في المنطقة، أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لتأثيرات حادة خلال جائحة كورونا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى نقص في الأمن الغذائي ونقص مواد التموين وانحدار الوضع الصحي. وكل ذلك ناتج عن تحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني وعليه فإننا نتجه كفلسطينيين للانفكاك عنه وندعو المجتمعين إلى مساعدتنا بذلك.

كما أشار الوفد الفلسطيني في تعليقه على ما ورد في تقرير وتوصيات التغيرات المناخية والبيئية، الى أن الاحتلال الإسرائيلي يشن حرب شاملة ضد البيئة الفلسطينية من حيث السيطرة على الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة واستغلالها واستخدامها وبيعها ومنع الفلسطينيين من استغلال ثرواتهم الطبيعة والاستفادة منها وكذلك قيام الاحتلال بإلقاء وتخزين ودفن المخلفات الصناعية والنفايات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتداء على الأراضي الفلسطينية الخضراء وتصحيرها، داعيا المجتمعين التوجه بخطاب موحد ضد تلك الإجراءات الإسرائيلية وما لها أثر سلبي على بيئة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

واكد الوفد الفلسطيني في تعقيبه على تقرير وتوصيات لجنة التعاون السياسي وقضايا الأمن، التي تناولت آخر التطورات في الشرق الأوسط، أن استمرار احتلال إسرائيل لأراضي دولة فلسطين وبناء المستوطنات هو السبب الحقيقي والوحيد لعدم احراز تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الشرعية ذات الصلة، وهو الحل الذي يعترف به المجتمع الدولي على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس الشرقية.

وقال الوفد الفلسطيني: إنه أثناء العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني والمجازر التي ارتكبها الاحتلال بحق المدنيين خاصة في قطاع غزة، والتهجير القسري والتطهير العرقي وتدنيس المقدسات والاعتداء على المصلين فيها وصلت رسالة للعالم أن الفلسطينيون يعانون من العنصرية والاضطهاد وان الاحتلال يسعى لتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وانه مستمر في النضال ضد هذا الاحتلال ومستوطنيه حتى التحرر الكامل.

كما أشار أكد الوفد الفلسطيني ان شعبنا احوج ما يكون للسلام العادل المبني على قرارات الشرعية الدولية لأننا نعاني من استمرار الاحتلال الذي يرفض الانصياع لهذه القرارات، مؤكدا حقنا الكامل في الدفاع عن أنفسنا وعن حقوقنا ورد العدوان الإسرائيلي عن منازلنا واطفالنا ومياهنا وارضنا ومقدساتنا.

كما طالب الوفد الفلسطيني أعضاء برلمان البحر المتوسط إدانة كافة القوانين العنصرية التي يصدرها «الكنيست» الإسرائيلي واخرها مصادقته بتاريخ ١٠-٥-٢٠٢١، على مشروع قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية منح مكانة قانونية وشرعنة ١٢٤ بؤرة استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

كما دعا الوفد خلال مداخلاته والتعديلات التي طالب بها على التوصيات محل النقاش، الى إدانة الاحتلال بجريمة التهجير القسري التي يمارسها خاصة في مدينة القدس المحتلة واحيائه في الشيخ جراح وبلدة سلوان في بطن الهوى والبستان وغيرها التي تصنف على انها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي يجب ان يحاكم المعتدي أمامها ويعاقب إنصافا للضحايا من أبناء الشعب الفلسطيني.

وأضاف الوفد ردا على ادعاءات ممثل «الكنسيت» الإسرائيلي في هذا الاجتماع الافتراضي، ان إسرائيل لو كانت جادة في السلام لدفعت استحقاقاته، ولو كانت جادة في السلام لما استمر احتلالها ٥٤ عاما منذ عام ١٩٦٧، ولكن إسرائيل بدلا من ذلك تسعى لتكريس احتلالها وحرمان شعبنا من حقه في العيش في دولته وعاصمتها القدس كما اقرت ذلك مئات القرارات الأممية، بل تسعى لمنع ذلك من خلال عمليات الضم للأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات فيها.

وحول الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، أكد الوفد الفلسطيني ان شعبنا يعاني منذ اكثر من ٧٣ عاما من شتى أنواع الإرهاب المنظم الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وللأسف الشديد نجد البعض يدافع عن هذا الإرهاب الذي كشف العدوان الأخير عن وجهه البشع في قتل اكثر من ٦٠ طفلا فلسطينيا تحت ركام من منازلهم التي دمرتها طائرات الاف ١٦ الإسرائيلية، فضلا عن إبادة عائلات بأكملها كعائلة ابوعوف وعائلة الكولك في قطاع غزة.

واكد الوفد الفلسطيني ان معاناة الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقه الأساسية، لن تتوقف الا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وتمكينه من تقرير مصيره والعيش بدولته المستقلة كباقي شعوب الأرض، داعيا لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحماية اطفاله ونسائه وممتلكاته من إرهاب الدولة الإسرائيلية، وفقا لما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

وفي نهاية اعمال الدورة التي اختتمت مساء يوم الجمعة ٢٠٢١/٦/٤، أعاد برلمان البحر الأبيض المتوسط انتخاب عضو المجلس الوطني الفلسطيني بلال قاسم نائبا لرئيس البرلمان لسنتين قادمتين، الى جانب انتخاب ثلاثة نواب اخرين من بينهم ممثل البرلمان الجزائري، فيما تسلم رئيس البرلمان ممثل البرلمان الإيطالي.

وكان الوفد الفلسطيني، قد تقدم بمجموعة من التعديلات والإضافات الخطية على مشاريع التوصيات التي أعدتها لجان برلمان البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لكون الجلسة عقدت بشكل افتراضي فقد تم تحويلها الى مقرري اللجان الثلاث في البرلمان لإبداء الراي فيها وادراجها في التقرير النهائي لأعمال هذه الدورة للبت فيها في الدورة القادمة التي ستعقد وجاهيا في بداية العام القادم

وفد من المجلس الوطني يشارك في الدورة ١٤٢ للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد في الدورة ١٤٢ للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت افتراضيا خلال الفترة ٢٤-٢٠٢١/٥/٢٨، وضم الوفد كذلك أعضاء المجلس: انتصار الوزير، بلال قاسم، عمر حمايل، وأمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، ومستشار الوفد بشار الديك

وألقى عزام الأحمد كلمة المجلس الوطني التي قال فيها: إن فلسطين تتعرض لثلاثة اوبئة-وباء الاحتلال المتواصل منذ ٧٣ سنة، وتبعه وباء الكورونا ليجتاح العالم منذ عامين، وأخيرًا وباء استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة.

وأضاف الأحمد في كلمة فلسطين التي القاها مساء اليوم أمام الجمعية العامة للاتحاد، إن أهلنا في مدينة القدس المحتلة يواجهون الآن خطر التهجير القسري من منازلهم وأرضهم بفعل سياسة التطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين خاصة في حي الشيخ جراح وسلوان، الى مواصلة اقتحامات المتطرفين المستوطنين للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين الآمنين فيه، ومحاولة تغيير طبيعته الفلسطينية العربية الإسلامية والمسيحية.

وأشار الى تسارع وتيرة الاستيطان الاستعماري الصهيوني في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة، كما شمل عدوانه الوحشي شعبنا داخل أراضي ال ١٩٤٨ في اللد ويافا وعكا وحيفا وطمرة وغيرها من البلدات والقرى، وتبع ذلك القصف التدميري المنهج بأحدث الأسلحة برًا وبحرً وجوًا ضد أهلنا في قطاع غزة مما أدى الى استشهاد مئات الأطفال والنساء تحت ركام منازلهم التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية الإرهابية.

واكد الأحمد أن الشعب الفلسطيني يسعى للعيش بسلام كباقي شعوب الأرض، ويناضل من أجل إنهاء الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها.

وعبّر الأحمد عن شكر الشعب الفلسطيني وتقديره لشعوب العالم الحية التي خرجت بعشرات ومئات الألوف في عواصم ومدن العالم ومازالت للتضامن مع القدس وحقوق شعبنا في الحرية والاستقلال، والمطالبة بوقف العدوان وتثبيت التهدئة ووقف الاستيطان الاستعماري غير الشرعي، الذي ينتهك قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٣٣٤ .

وأكد الأحمد أن البديل للعدوان والإجرام الصهيوني هو الإسراع في إعادة إحياء عملية السلام الجدية لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وعقد مؤتمر دولي تحت مظلتها، وبإشراف اللجنة الرباعية الدولية وتوسيع دائرة المشاركة في ذلك المؤتمر على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة ١٩٤.

وطالب الأحمد برلمانيي العالم بضرورة تحمل مسؤولياتهم الإنسانية والقانونية وبذل جهودهم وإعلان موقفهم الرافض للعدوان والاحتلال والاستيطان، وإدانة المعتدي الذي يمارس جرائمه بحق الشعب الفلسطيني الذي يخضع لاحتلاله الغاشم، داعيا الى ضرورة البدء بإعادة إعمار قطاع غزة الذي تعرض لدمار واسع للمنازل والابراج السكنية والتجارية والبنية التحية، للتخفيف من معاناة أهلنا هناك.

وفي ختام اعماله اقر المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة من القرارات والتقارير، ومن بينها تقرير لجنة الشرق الأوسط الذي أكد على أهمية اجراء الانتخابات الفلسطينية وضرورة عدم تعطيلها في مدينة القدس، ووقف التصعيد على الأرض.

كما اقر المجلس الحاكم كذلك تقرير لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين، حيث أشار رئيس اللجنة إلى عدم تعاون الكنيست الإسرائيلي مع لجنته فيما يتعلق بمخاطبته له بشأن أوضاع البرلمانيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا السياق طالب عضو المجلس الوطني بلال قاسم أثناء تعليقه على التقرير بأن تتحمل اللجنة مسؤوليتها بمتابعة أوضاع البرلمانيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وفق قرارات ومباديء الاتحاد البرلماني الدولي لأن التقرير لم يعطي ما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة الاهتمام الذي يستحقه وخاصة استمرار اعتقال أعضاء برلمانيين فلسطينيين في سجون الاحتلال .

وقد طالب الاتحاد البرلماني الدولي بضرورة تشكيل لجنة تقصي الحقائق في جرائم الاحتلال الاسرائيلي وتصاعد وتيرة العدوان في الأشهر الماضية خاصة أن تقرير منظمة هيومن رايتس وتش وعديد من المنظمات المختصة أوضحت أن من بين الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها حكومة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني انتهاكات بحق المعتقلين وخاصة البرلمانيين الفلسطينيين.



جلسة طارئة للبرلمان العربي
حـــول الـــعـــدوان عـــلـــى شـــعـــبـــنـــا

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني ضم عضوي المجلس الوطني عزام الأحمد وصخر بسيسو في الجلسة الطارئة للبرلمان العربي التي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٩ في القاهرة.

وقد صدر عن الجلسة البيان الآتي الذي تضمن عدداً من القرارات :

إنطلاقاً من مسؤوليته في الدفاع عن قضية العرب الأولى فلسطين، واستشعاراً لنبض الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم المحبة للسلام بشأن انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال في مدينة القدس المحتلة؛ عقد البرلمان العربي جلسةً طارئة خصصها لمناقشة الجرائم والانتهاكات المستمرة لسلطات القوة القائمة بالاحتلال في مدينة القدس المحتلة بما فيها الاعتداء على المصلين في المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان الكريم وعيد الفطر المبارك ومازال، وعمليات الهدم والتهجير القسري لأهالي حي الشيخ جراح وسلوان، والعدوان العسكري على قطاع غزة، واستمرار سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتكريس الاحتلال ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بجمهورية مصر العربية يوم الأربعاء ٧ شوال ١٤٤٢هـ الموافق ١٩ مايو ٢٠٢١م، برئاسة صاحب المعالي عادل بن عبدالرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي، وبدعوة رئيس البرلمان العربي لفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين استمع البرلمان العربي لكلمة فخامته حول الأوضاع والتطورات على الساحة الفلسطينية، والمواجهة الشاملة للشعب الفلسطيني مع الكيان الصهيوني دفاعاً عن القدس والتصدي لمحاولات التهجير في حي الشيخ جراح وسلوان، ووحدة الشعب الفلسطيني التي تجسدت في المناطق الفلسطينية وفي الشتات، ورفض الأطماع الاستيطانية التي يقاومها الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل حتى ينتهي الاحتلال ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وشارك في الجلسة صاحب المعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وصاحب المعالي الشيخ سلطان سعيد البركاني رئيس مجلس النواب بالجمهورية اليمنية.

وإذ يؤكد البرلمان العربي على قراراته السابقة وقرارات القمم العربية المتعاقبة بشأن مدينة القدس المحتلة والقرار الأخير لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢١م، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس المحتلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، و٢٥٢ لعام ١٩٦٨م، و٢٦٧ لعام ١٩٦٩م، و٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ لعام ١٩٨٠م، و٣٣٨ لعام ١٩٧٣م، و٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، التي تؤكد جميعها الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للقدس؛ وتعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.



وعليه قرر البرلمان العربي:

١) الإشادة بصمود ونضال الشعب الفلسطيني في دفاعه عن وجوده وعن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية وتمسكه بأرضه، ومقاومته الاحتلال والتهجير وفرض سياسة الأمر الواقع، ويؤكد البرلمان العربي التضامن والدعم التام مع السلطة الفلسطينية الشرعية والمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في التمسك بحقوقه المشروعة في الدفاع الشرعي عن النفس، وإنهاء الإحتلال ونيل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة وعاصمتها مدينة القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م، ويعد هذا الملف حاضراً في كافة المشاركات الخارجية للبرلمان العربي.

٢) دعم البرلمان العربي الكامل لجميع قرارات السلطة الفلسطينية بشأن الحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس، ورفض أية محاولات لانتقاص السيادة الفلسطينية عليها.

٣) إدانة الأعمال الإرهابية والاقتحامات والاعتداءات الوحشية التي قام بها وما زالوا قطعان المستوطنين المتطرفين وتنظيماتهم الإرهابية بحراسة جيش الاحتلال ضد المصلين في المسجد الأقصى المبارك وباحاته.

٤) إدانة الاعتداءات وقصف طائرات الكيان الصهيوني وبوارجه للشعب الفلسطيني الأعزل واستهداف المباني الآهلة بالسكان والمكاتب الإعلامية، وارتكاب المجازر الدموية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية التي راح ضحيتها –حتى تاريخه– (٢٣٦) شهيداً فلسطينياً بينهم (٦١) طفلاً و(٣٦) سيدة و(٦٢٧٨) جريحاً بينهم أطفال وسيدات ومدنيين منها إصابات شديدة الخطورة، وألحق دماراً واسعاً في الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية، وعمليات الهدم والإخلاء القسري والتطهير العرقي بحي الشيخ جراح وسلوان بمدينة القدس المحتلة، ويحمل البرلمان العربي حكومة الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم الوحشية.

٥) مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية وإعداد تقرير محايد ومنصف عن الجرائم القمعية التي ارتكبتها سلطات القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم كمجرمي حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، ودعوة المحكمة لمباشرة ولايتها الإقليمية تلقائياً لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم وداعميهم.

٦) التحرك العربي الشامل في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ومنظمات حقوق الانسان والبرلمانات الإقليمية والدولية لمواجهة عمليات التطهير العرقي التي تستهدف مدينة القدس وفرض مُخطط القوة القائمة بالاحتلال لاستكمال تهويد المدينة ومحو طابعها ومعالمها التاريخية والحضارية وطمس هويتها الفلسطينية العربية الإسلامية والمسيحية لصالح المشروع الاستيطاني للقوة القائمة بالاحتلال.

٧) إدانة إعاقة القوة القائمة بالاحتلال للاستحقاق الديمقراطي للفلسطينيين بوضع العراقيل أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية وعدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بشأن ضمان إجرائها في مدينة القدس، ويطالب البرلمان العربي الأمم المتحدة بإزالة العراقيل أمام إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن وفي جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس لضمان تمثيل الشعب الفلسطيني وتمكينه من اختيار ممثليه.

٨) دعوة مجلس الأمن الدولي للاضطلاع بمسئولياته وإتخاذ كافة الإجراءات للإيقاف الفوري للقصف والمجازر التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني الأعزل في جميع الأراضي الفلسطينية، وما ينتج عنها من تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي وما تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، ورفض سياسة الأمر الواقع والالتزام بالقرارات الأممية والإجماع الدولي بشأن الوضعية القانونية لمدينة القدس، وإلزام القوة القائمة بالاحتلال بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وأراضي دولة فلسطين المحتلة.

٩) مطالبة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باتخاذ الإجراءات الفورية والحازمة وفرض عقوبات رادعة لإلزام حكومة القوة القائمة بالاحتلال بوقف عمليات الهدم والإخلاء والتطهير العرقي بحي الشيخ جراح وسلوان بمدينة القدس المحتلة وسياسة الفصل العنصري (الأبارتيد) التي تمارسها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقوقه المشروعة في أرضه تنفيذاً لقرار الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨م وقراراتها السابقة ذات الصلة.

١٠) دعوة البرلمانات العربية لدعم البرلمان العربي الذي يعمل حالياً من خلال اتصالات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لإدراج جرائم القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني كبند طارئ على جدول أعمال دورته القادمة.

١١) مطالبة البرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن للضغط على حكومات دولها والدول الأعضاء لوقف المجازر الدموية وكافة الممارسات التي تنتهجها حكومة القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وحي الشيخ جراح وسلوان.

١٢) دعوة مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لبحث الجرائم التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، والتعدي على حُرمة المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرية العبادة، وانتهاك كافة اتفاقيات ومواثيق حقوق الانسان.

١٣) مطالبة الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف بيع السلاح للقوة القائمة بالاحتلال والذي تستخدمه في استهداف المدنيين العزل بمن فيهم الأطفال والنساء والإعلاميين وانتهاك كافة القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

١٤) مطالبة برلمانات الدول الأوربية الطلب من حكوماتهم استكمال الاعتراف بدولة فلسطين التي أصبحت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة.

١٥) إدانة تصرف المستشار النمساوي الذي رفع علم الكيان الصهيوني تضامناً معه متنكراً للمجازر والجرائم التي يرتكبها هذا الكيان ضد الأطفال والنساء الفلسطينيين وللصداقة النمساوية العربية.

١٦) مطالبة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" لمواجهة محاولات القوة القائمة بالاحتلال في إجراء تغييرات جغرافية وديمغرافية على مدينة القدس المحتلة بما يتنافى مع القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية، باعتبار القدس مدينة عربية وإسلامية وجزءا لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك اتساقاً مع قرار اليونسكو بشأن الجوانب التاريخية والتراثية والحضارية الصادر في ٢ مايو ٢٠١٧م الذي يربط القدس المحتلة بالمسلمين والمسيحيين، وكذا قرار المجلس التنفيذي للمنظمة في أكتوبر ٢٠١٦م، والذي أكد أن المسجد الأقصى مكان عبادة خاص بالمسلمين ولا علاقة دينية لليهود به.

١٧) التعاون والتنسيق مع المجلس الوطني الفلسطيني وجامعة الدول العربية في إعداد مذكرة قانونية وملف توثيقي بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تمارسها القوة القائمة بالاحتلال على مرأى ومسمع العالم منذ عام ١٩٤٨م بالاستيلاء على حوالي ٧٨٪ من أرض فلسطين، وتدمير ٥٣١ قرية ومدينة، وارتكاب أكثر من ٧٠ مجزرة راح ضحيتها أكثر من ١٥ ألف فلسطيني وتشريد حوالي ٩٥٠ ألف قسراً، باعتبارها جرائم حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، وجرائم ضد الإنسانية بموجب مبادئ وأحكام المحكمة الجنائية الدولية، وتشكل خرقاً للقانون الدولي ولاتفاقية لاهاي، وقرارات مجلس الأمن خاصة القرار (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦م، وترسل هذه المذكرة والملف التوثيقي لكافة المنظمات الدولية والبرلمانات وتكون ملفاً حاضراً في اللقاءات والزيارات الدولية بشأن فلسطين، ودعوة المحكمة الجنائية الدولية لإضافة جرائم القوة القائمة بالاحتلال الأخيرة لسلسلة الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني والإسراع بإجراءاتها العملية تجاه هذه الجرائم.

١٨) الإشادة بالقرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن عدوان الكيان الصهيوني على مدينة القدس المحتلة وأهلها بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح وسلوان بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢١م، والترحيب بدعوة المجلس للبرلمان العربي للتحرك العاجل مع برلمانات الدول المؤثرة لتنفيذ قرارات وزراء الخارجية بشأن فلسطين، وهو ما يتسق مع دعوة البرلمان العربي لتنسيق تحرك عربي مشترك يضم جامعة الدول العربية، والسلطة الفلسطينية، والبرلمان العربي؛ والبرلمانات الوطنية العربية في إطار تحرك شامل للدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية، للتصدي لجرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.

١٩) الإشادة بالوحدة الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات والتي كسرت الحواجز التي وضعها الكيان الصهيوني، والتأكيد على أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات القادمة على الساحة الفلسطينية.

٢٠) الإشادة بموقف الشعوب العربية وشعوب العالم الحر والهبّة الشعبية التي تزامنت مع العدوان لنصرة الشعب الفلسطيني.

٢١) دعوة الدول العربية إلى إطلاق حملة لتقديم الدعم المالي الرسمي والشعبي اللازم لمساعدة الفلسطينيين، والطلب من جامعة الدول العربية التحرك لدى الحكومات العربية لتنفيذ التزاماتها في قرار قمة بيروت لعام ٢٠٠٢م فيما يتعلق بالدعم المالي لمنظمة التحرير، والتمسك بمبادرة السلام العربية نصاً وروحاً وتسلسلها، وتفعيل شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية التي أقرها القادة العرب وأكدوا عليها في اجتماعاتهم اللاحقة.

٢٢) التنسيق مع إتحاد المحامين العرب لرفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية؛ بشأن الجرائم والمجازر الدموية التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

٢٣) الإشادة بمساعي فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لوقف إطلاق النار وحقن الدم الفلسطيني، وتثمين مبادرة فخامته بتقديم مصر مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لصالح عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة مع قيام الشركات المصرية المتخصصة بالاشتراك في تنفيذ عملية إعادة الإعمار، وتقديم المساعدات الطبية والعينية اللازمة، وفتح المستشفيات المصرية أبوابها لاستقبال الجرحى الفلسطينيين لعلاجهم.

٢٤) الإشادة بدعوة المملكة العربية السعودية بعقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي لنصرة القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني، وهو ما يعكس المواقف المشرفة والثابتة للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان في الدفاع عن القضية الفلسطينية وحشد الدعم الإقليمي والدولي المؤيد لها على المستويين العربي والإسلامي.

٢٥) الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على

الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها، وتجديد رفض كل محاولات القوة القائمة بالاحتلال المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٣م، والتعبير عن دعم دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم ضد الخروقات واعتداءات القوة القائمة بالاحتلال واعتبارها الجهة القانونية الحصرية والوحيدة في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، والإشادة بالمساعدات الطبية والمستشفى الميداني العسكري الأردنية.

٢٦) الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وبعمل وكالة بيت مال القدس التابع للجنة القدس، وكذا بإرسال مساعدات إنسانية طارئة للشعب الفلسطيني بالضفة وقطاع غزة.

٢٧) الاشادة بالجهود التي تبذلها الجمهورية التونسية، العضو غير الدائم بمجلس الأمن، برئاسة فخامة الرئيس قيس سعيد في مجلس الأمن الدولي وعلى المستوى الدولي دعماً للقضية الفلسطينية.

٢٨) الإشادة بجهود المجموعة العربية في الأمم المتحدة بنيويورك ودعمها بشأن المشاورات مع رئيس مجلس الأمن الدولي ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين.

٢٩) الإشادة بجهود وسائل الإعلام العربية والدولية التي تنقل جرائم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وإدانة ما يتعرض له الإعلاميين والمنشآت الإعلامية من قصف واستهداف من قبل الكيان الصهيوني، ودعوة باقي وسائل الإعلام العربية والدولية للقيام بدورها المسؤول في فضح جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني وبثها باللغات الأجنبية.

٣٠) يؤكد البرلمان العربي أنه سيكون في حالة انعقاد دائم لبحث آخر المستجدات والتطورات على الساحة الفلسطينية.

المجلس الوطني يشارك في اجتماع برلماني متوسطي حول مكافحة الإرهاب

شارك المجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ ،١٥-٢-٢٠٢١ في اجتماع افتراضي نظمته الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مع مكتب الأمم المتحدة، حول مكافحة الإرهاب.

ودعا المجلس إلى تشكيل لجنة بين الجمعية والأمم المتحدة للتعاون في سبيل تنفيذ قرارات المنظمة الأممية حول فلسطين وانهاء الاحتلال ووضع حد لإرهابه بحق شعبنا وأرضه.

وأكد وفد المجلس الذي شارك في الاجتماع، والمكون من عضو المجلس، نائب رئيس الجمعية البرلمانية بلال قاسم، وعضو المجلس الوطني عمر حمايل، أنه لا يمكن التعايش مع الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون إنهاء هذا الاحتلال الذي يُعد أخطر أنواع الإرهاب الذي يجب استئصاله.

وأضاف: "لا يمكن لأية اتفاقيات سلام مع الاحتلال أن تجلب السلام للمنطقة ما لم ينته هذا الاحتلال من فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان".

وشدد الوفد على أن الشعب الفلسطيني ضد الإرهاب بكافة أشكاله لأنه يعرف نتائجه جيدا، فهو يعاني منذ عقود من إرهاب الدولة الذي تمثله إسرائيل القوة المحتلة وما يتبعها من أذرع إرهابية من المستوطنين خاصة جماعات "تدفيع الثمن"، و"شبيبة التلال" اللتان تمارسان الإرهاب اليومي ضد أبناء الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته، والتزامنا كبرلمانيين بمكافحة هذا الإرهاب يمثل رسالة قوية لكل من ينتهك القانون الدولي وميثاق حقوق الإنسان وأحكام اتفاقيات جنيف، ويعتبر ردا على تلك الانتهاكات.

وتابع: إننا أكثر الناس على وجه الأرض إكتواء بنار الإرهاب الإسرائيلي وما خلفه ويخلفه من مآس ومعاناة لشعبنا، ولا يتسع المجال لسرد تلك الجرائم، فقط نسلط الضوء على هدم المنازل الفلسطينية التي بلغت منذ بداية هذا العام اكثر من ١٧٨ مبنى، وتشريد حوالي ٣٠٠ من بيوتهم، وآخرها كان اليوم عندما أجبر الاحتلال الاسرائيلي عائلات صيام ونمر وعوض الله في مدينة القدس المحتلة بهدم منازلها بأيديها، تحت ذرائع الاحتلال الواهية".

المجلس الوطني يشارك في جلسة طارئة للاتحاد البرلماني العربي حول القدس

طالب رؤساء البرلمانات العربية، المجتمع الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، بالتدخل العاجل من أجل وضع حد نهائي لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاجرامية غير الإنسانية.

وجدد رؤساء البرلمانات العربية خلال اجتماعهم الافتراضي بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٢، وبمشاركة أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني محمد صبيح مطالبتهم بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تُنكر ما أبرم من اتفاقيات، وتنتهك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بتحمل مسؤولياتها القانونية، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، وإنهاء جميع الاعتداءات والممارسات الإرهابية.

وأكد البيان الختامي للاتحاد البرلماني العربي، دعم رؤساء البرلمانات والمجالس العربية للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وشددوا على أهمية دور المملكة صاحبة الوصاية في حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس للحفاظ على الحرم القدسي ضد الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية واحتراماً للوضع التاريخي القائم والاتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص.

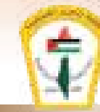
وأعرب رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، عن وقوفهم بكل الإمكانات إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين، ودعمهم المستمر لقضية العرب المركزية والمحورية، إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

ودعا أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني محمد صبيح الذي مثّل المجلس الوطني في هذا الاجتماع دعا في كلمة المجلس أمام رؤساء البرلمانات العربية إلى اتخاذ قرارات عملية جادة في وجه العدوان الإسرائيلي على شعبنا، ومعاقبة المعتدي أمام الجنائية الدولية على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها، من القتل بدم بارد، وهدم المنازل، وتهجير المقدسيين والعدوان على المقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.

كما دعا إلى اتخاذ قرارات تؤسس لتجميد عضوية "الكنيست" الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي نتيجة قوانينه العنصرية المخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وبحث أوراق اعتماد دولة إسرائيل في الأمم المتحدة وتجميدها لمخالفتها ميثاق المنظمة الدولية وقراراتها، وممارستها إرهاب الدولة بحق الشعب الفلسطيني.

وطالبها بتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس، وإلزام حكوماتها بتنفيذ قرارات القمم العربية تجاه فلسطين والقدس والإيفاء بالتزاماتها المالية والسياسية والإعلامية خاصة في هذه الظروف الصعبة والحرجة.

وأكد صبيح أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي ورئيسها وقادتها العسكريين والأمنيين يتحملون المسؤولية الكاملة عن الجرائم التي ارتكبت وترتكب على أرض فلسطين وضد الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن نفسه وأرضه ومقدساته بصدور وسواعد أبنائه العارية.



المجلس الوطني

يشارك في الدورة الـ ٢٧ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

جددت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، رافضة أية مشاريع أو خطط تستهدف حقوق شعبنا المشروعة في الحرية والاستقلال.

وشددت اللجنة في ختام أعمال دورتها السابعة والعشرين الافتراضية، التي عقدت بتاريخ ٢٥-٢-٢٠٢١، بمشاركة وفد من المجلس الوطني الفلسطيني، على أن لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حصول شعبنا على حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها تقرير مصيره على أرضه وقيام دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها مدينة القدس، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وحل قضية اللاجئين، وفق القرار الدولي رقم ١٩٤.

وحذرت اللجنة من استفحال الخطر المحدق بمدينة القدس-هوية وثقافة وتاريخا- ومقدسات مسيحية وإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وأدانت ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات متسارعة ومتلاحقة، لإكمال تهويدها للقدس ومحاولة إخراجها من أية معادلة مستقبلية قادمة، داعية لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاتحاد البرلماني العربي في الدفاع عن القضايا العربية، وفي المقدمة منها حق الشعب الفلسطيني المشروع في إنهاء الاحتلال لأرضه والعيش بدولته المستقلة حرا كريما.

ورحبت اللجنة بالخطوات العملية التي تم اتخاذها في فلسطين لإنهاء الانقسام بين شطري الوطن الواحد، مؤكدة دعمها الكامل لإجراء الانتخابات العامة، بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية، ويمكّن شعبنا من حشد طاقاته، للدفاع عن حقوقه المشروعة في مواجهة عدوان الاحتلال عليها.

ووجهت التحية لشعبنا الصامد والمقاوم للاحتلال وعدوان مستوطنيه، ومشاريع الضم والاستيطان في أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، والبطولة والشهداء.

ونقل الوفد الفلسطيني تمنيات رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون النجاح لأعمال هذا الاجتماع .

واستعرض الوفد الفلسطيني المشارك برئاسة ممثل المجلس الوطني في اللجنة التنفيذية للاتحاد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني عمر حمايل، وعضو المجلس مهند الاخرس، والمستشار القانوني خالد عياد، والإداري بالوفد نائل رحال، تطورات الأوضاع وجرائم الاحتلال المستمرة بحق شعبنا وأرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وتصاعد وتيرة الاستيطان الاستعماري، وهدم البيوت والاعتقالات والقتل بدم بارد، مستذكرا مجزرة الحرم الإبراهيمي التي تصادف ذكراها اليوم .

وأكد الوفد التزام البرلمانات العربية الأعضاء بما تم اعتماده من قرارات حول فلسطين، خاصة اتخاذ التدابير السياسية والمالية والإعلامية وغيرها، للدفاع عن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وتفعيل عمل الصناديق المالية التي أنشئت لهذا الغرض.

وطالب في مداخلاته بتنفيذ قرارات حكومات البرلمانات العربية الأعضاء الالتزام بقرارات مؤتمرات الاتحاد ومجالسه السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، خاصة ما يتصل بتفعيل عمل لجنة دعم صمود شعبنا التي شكلت في المؤتمر البرلماني العربي الطارئ، الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، خاصة رفض ما تضمنته صفقة القرن الأميركية، واعتماد ما قررته اللجنة التنفيذية للاتحاد بتشكيل لجنة دائمة لفلسطين من بين لجانه.

كما دعا إلى اعتماد ما تضمنه القانون الاسترشادي العربي حول الإرهاب الذي نص على أن الكفاح المسلح أو أي عمل من أعمال المقاومة بكافة أشكالها وصورها في حالات الاحتلال تعتبر عملا مشروعا وليست من قبيل الأعمال الإرهابية الواردة في هذا القانون.

وطالب الوفد الفلسطيني خلال الاجتماع بإعداد توصية من الاتحاد البرلماني العربي، حول إعداد قائمة تشمل جماعات المستوطنين مثل حركات "تدفيع الثمن" و"شبيبة التلال" و"كهاناه" جماعات إرهابية يتم تعميمها على الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وبرلمانات العالم.

وشدد على ضرورة عدم التعامل مع الاحتلال والمستوطنات الاستعمارية وكافة منتجاتها، باعتبار ذلك جريمة حرب تخضع الآن لبدء التحقيق ومحاسبة مرتكبيها من خلال المحكمة الجنائية الدولية، بعدما أقرت ولايتها القضائية على دولة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس المحتلة.

ودعا الاتحاد البرلماني العربي برئاسته وأعضائه إلى استثمار الدبلوماسية للبرلمان العربي، وتوسيع نطاقها مع مختلف الاتحادات والبرلمانات في العالم، لحشد الدعم للقضية الفلسطينية.

ورحب بموافقة الاتحاد البرلماني العربي للمشاركة بالمراقبة على الانتخابات المقبلة، ودعوة كافة البرلمانات العربية لتلبية دعوة المجلس الوطني، ومشاركة شعبنا في عرسه الديمقراطي.

وثمن الوفد الفلسطيني كافة الجهود العربية وخاصة دور جمهورية مصر العربية في تذليل العقبات أمام المصالحة الفلسطينية، داعيا الى ممارسة مزيد من الجهود لإنجاز الانتخابات، مؤكدا أنه لا مبرر للتذرع بعد الآن بالتقاعس عن دعم شعبنا وقضيته العادلة، في المحافل الدولية، وبكل أوجه الدعم المتاحة وخاصة المالي منها المتعلقة بدعم القدس ومواطنيها الصامدين، وحماية المسجد الأقصى والمؤسسات المقدسية كافة.

كما توجه الوفد الفلسطيني بالشكر لرئيس الاتحاد البرلماني العربي السابق، رئيس مجلس النواب الأردني السابق عاطف الطراونة، على دوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية أثناء ترأسه لأعمال الاتحاد.

وقال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي صقر الغباش، إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية المركزية للأمة العربية حتى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وأعرب عن دعم البرلمانيين العرب لشعبنا، متمنيا أن تجرى الانتخابات في موعدها، واستعادة الأرض المحتلة، وإعلان الدولة عليها وعاصمتها مدينة القدس.

وأكدت مداخلات الوفود المشاركة، مركزية قضية العرب الأولى، ووقوفهم إلى جانب الحق الفلسطيني في إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

ويشارك في اجتماع برلماني حول التعاون الإقليمي

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٣١-٣-٢٠٢١ في اجتماع افتراضي تحت عنوان " التعاون الإقليمي في تعزيز نقاش اقتصادي مرن، والذي نظمته الجمعية البرلمانية الناطقة بالتركية والجمعية البرلمانية المتوسطية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

ومثَل المجلس في هذا الاجتماع بلال قاسم، عضو المجلس، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وعضو المجلس عمر حمايل.

وشارك في الاجتماع العديد من الخبراء الاقتصاديين والماليين والمؤسسات المتعددة الأطراف وخبراء في السياسات الصحية والاقتصادية الرقمية لدراسة أفضل السبل لمواجهة جائحة كورونا، الذين قدموا توصيات حول أفضل الممارسات لتنشيط الاقتصاديات والأوضاع الصحية في السنوات القادمة.

بعد ذلك تحدث المندوبون والبرلمانيون على ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وضرورة إيجاد أفضل السبل لضمان توافق سياسات التعافي الاقتصادي بشكل سليم مع استراتيجيات التحول للبيئة الخضراء وتكنولوجيا العلوم الرقمية وأهمية وضع استراتيجيات من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال اللقاحات وتدابير التضامن الدولي من أجل وصول اللقاحات إلى الدول كافة وخاصة الدول الفقيرة والمهمشة.

إن شعبنا الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمحاصرة يعاني من نوعين من الوباء .. هناك وباء كوفيد ١٩ من جهة ووباء سياسي احتلالي تقوده حكومة الاحتلال الإسرائيلي.

وما زلنا نعاني من عدم وصول اللقاحات المطلوبة وإذ وصلت بكميات قليلة ومتأخرة بسبب استمرار سلطات الاحتلال بإعاقة وصول اللقاحات إلى الجهات الفلسطينية المختصة

ومن هنا وضعت الحكومة الفلسطينية خطة وطنية متكاملة تحت عنوان الصمود المقاوم وتستمر في جهودها من أجل حلول جذرية في مواجهتها ضد جائحة كوفيد ١٩ وكذلك ضد سياسات حكومة الاحتلال وقطعان المستوطنين الذين يستمرون باعتداءاتهم اليومية ضد الشعب وضد الزراعة وتلويث المياه ومحاولات تهويد القدس وضرب الزراعة الاقتصادية والتجارة وتدمير الحياة اليومية بشكل عام، وهذا بسبب استمرار سلطات الاحتلال بإعاقة وصول اللقاحات إلى الجهات الفلسطينية المختصة.

ومن هنا وضعت الحكومة الفلسطينية خطة وطنية تحت عنوان الصمود المقاوم

وتستمر بجهودها من أجل حلول جذرية في مواجهتها ضد الجائحة وضد استمرار قطعان المستوطنين الذين يستمرون باعتداءاتهم اليومية ضد شعبنا وضد الزراعة وتلويث المياه وضد الاقتصاد وبشكل عام وبحماية كاملة من جنود الاحتلال الإسرائيلي.

كل ذلك يكون وبحماية كاملة من جنود الاحتلال الإسرائيلي وحكومتهم.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم بوصول اللقاحات إلى أبناء شعبنا في مواجهة هذا الوباء.

المجلس الوطني يشارك في ندوة حول معاداة الإسلام في تركيا

نيابة عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ألقى د. فائد مصطفى، عضو المجلس الوطني الفلسطيني كلمة فلسطين في الجلسة الافتتاحية للندوة العالمية حول معاداة الإسلام في أوروبا التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة بتاريخ ٢٠٢١/١/٣٠.

وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ). صدق الله العظيم

معالي السيد مصطفى سنطوب المحترم
رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى
سعادة الأخ عدنان الكول المحترم
رئيس حزب الهدى التركي
أصحاب المعالي المحترمون
الأخوة والأخوات الحضور
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بداية أن أتقدم باسم الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالشكر الجزيل على هذه الدعوة الكريمة لمخاطبتكم في هذه الندوة القيمة التي تعالج موضوعا غاية في الأهمية بالنسبة لحوالي مليار وثمانمائة مليون مسلم في العالم.

ولا يمكن الحديث أو الخوض في مثل هذا الموضوع -عنوان ندوتنا المباركة- والذي نشهد للأسف الشديد تزايداً في وتيرته من بعض المتعصبين والمتطرفين الجاهلين بحقيقة إسلامنا الحنيف، دون استعراض القيمة الأسمى وجوهر هذا الدين القويم ألا وهي قيمة التسامح التي نص عليها قرآننا المبين وجسدها رسولنا العظيم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام قولاً وفعلاً ومن بعده أصحابه الذين تربوا في مدرسته، وحذت من بعدهم الأجيال اللاحقة حتى وقتنا الحاضر. قال تعالى: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا). صدق الله العظيم

لذلك، فإن ردنا على هؤلاء يكون فقط بتأكيد قيم الرحمة والتسامح والقبول بالآخر التي يمثلها الدين الإسلامي. قال تعالى: ﴿فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾. صدق الله العظيم

الأخوة والأخوات الكرام

إن مواجهة هذه الاتهامات وافشال محاولات الصاق التهم الباطلة والصفات غير الحميدة بما دعا إليه إسلامنا، هي مسؤولية جماعية ليس على الدعاة والفقهاء وعلماء الأمة المتنورين، وإنما علينا أفرادا وجماعات، كلٌ في موقعه، من خلال إظهار القيمة العليا والمركزية في إسلامنا بطريق الحوار العقلاني والسلوك المستقيم، ورفض أسلوب الإكراه والسيطرة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾. صدق الله العظيم.

ان استعراض هذه القيم الجليلة وتجليات قيمة التسامح في الحرية والاختيار، واستحضار الأمثلة من تاريخنا الإسلامي كفيل بالحد من تنامي معاداة الإسلام والمسلمين أينما حلوا، ليس في أوروبا فحسب بل أمكان تواجد المسلمين كافة، ولنا في بدايات الدعوة التي حملها رسولنا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، الكثير من العبر.

فقد صبر عليه السلام هو وأصحابه على الأذى والصد والتشكيك، وقابل ذلك بمزيد من التحمل والاقناع، متسلحا بالحجة والبرهان، وضرب أروع الأمثلة في إظهار سماحة الإسلام وسمو قيمه التي انعكست على سلوكه وسلوك المسلمين من بعده، مؤكداً أن الإسلام دين الحوار بالعقل والعلم والعمل معاً.

ما أحاول إيصاله أيها الأخوة ايتها الأخوات أن الرد على معاداة الإسلام، لا يكون بالمعاداة المضادة لها، وإنما بالقول والسلوك الحسن الذي يكبح جماحها، ويحد من تطرفها وتناميها، وهذا يعتمد علينا جميعا، مع أنني لا ابرئ من يدعو إليها بالقول والعمل، ولكن أصل الإسلام التسامح والسلوك السويّ. وأرجو أن تكون هذه الدعوة إحدى توصيات ندوتكم. امتثالا لقول الله تعالى: (خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ). صدق الله العظيم.

ايها الأخوة أيتها الأخوات

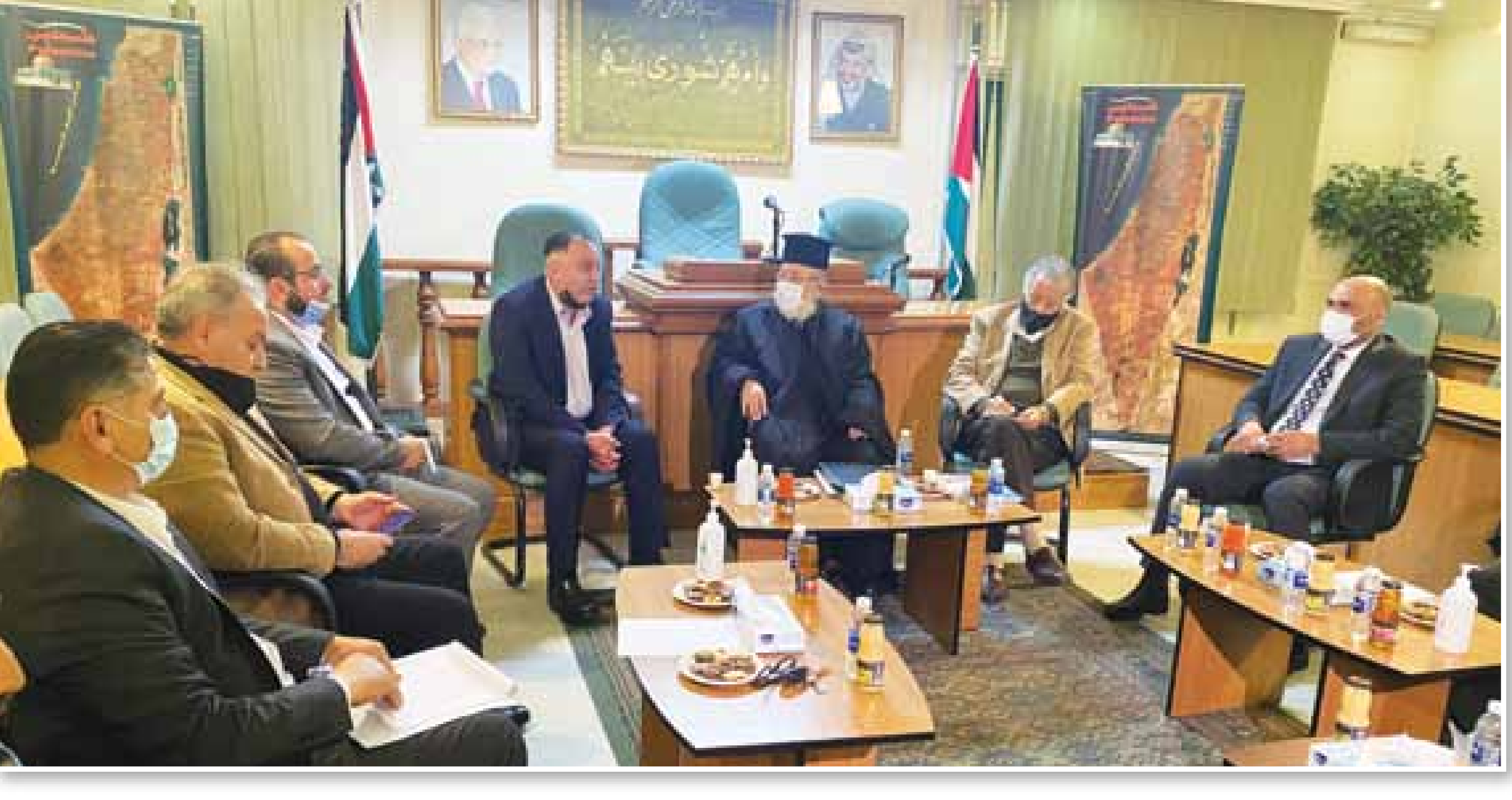
لا يمكنني أن أكون بين هذا الجمع الطيب، إلا أن أنقل لكم تحيات الشعب الفلسطيني الذي يتألم في أرضه المباركة، أرض الديانات وأرض التسامح والتعايش، مولد الأنبياء عليهم السلام الذين دعوا جميعا إلى التسامح ونبذ العداوة والبغضاء، أرض المسجد الأقصى المبارك الذي ما يزال أسيراً محاصراً، يحرم ملايين المسلمين من الصلاة فيه، وهو أمانة في أعناقنا جميعا، أرجو من الله العلي القدير ان يكون الفرج عاجلاً لشعبنا وأرضنا وقدسنا وأقصانا.

ونحن في فلسطين، على ثقة بكم أن تتحملوا مسؤولية توفير كافة عوامل تعزيز صمود شعبنا على أرضه، أرض فلسطين، ومساندته في نضاله ضد أبشع احتلال عرفه التاريخ، احتلال عنصري غاشم يستهدف وجود شعبنا وحقه في الحرية والعيش في دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

إن شعبنا يتطلع إليكم في هذه الأوقات الحرجة لدعمه في خياراته وتعزيز وحدته الوطنية وإنجاز انتخاباته التي توافقت عليها كافة قواه وفصائله، وتوّجتْ بمرسوم رئاسي أصدره السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين حدد فيه مواعيد إجراء الانتخابات العامة كمدخل لإنهاء الانقسام وحشد الطاقات في مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي.

أشكركم على حسن استماعكم، وأدعو الله تعالى أن يمنّ علينا باللقاء بكم على أرض الإسراء والمعراج محررة من الاحتلال والصلاة جماعةً في المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومعراج الرسول محمد عليه السلام إلى السماء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



استقبال وفد من لجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني

استقبل المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ ٨-٢-٢٠٢١، وفدا من لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني، برئاسة رئيس اللجنة النائب محمد الظهراوي رافقه عضوا مجلس النواب الأردني د. أحمد السراحنة، وحسن الرياطي، وكان في استقبالهم نائب رئيس المجلس الوطني الأب قسطنطين قرمش وامين السر محمد صبيح وأعضاء المجلس الوطني: سمير عويس، قاهر صفا، يونس أبو سل، عمر حمايل.

ورحب الجانب الفلسطيني بالوفد النيابي الأردني، مثمنا زيارته التي تأتي في سياق التنسيق المشترك والدائم بين المجلسين الفلسطيني والأردني لمصلحة الشعبين التوأمين، ودفاعا عن القضية الفلسطينية على مختلف المستويات.

وأشاد الأب قسطنطين والأخ محمد صبيح وأعضاء المجلس بمواقف الأردن ملكاً وحكومة وبرلماناً وشعباً ازاء القضية الفلسطينية والقدس، معربين عن تقديرهم لمجلس النواب رئساً وأعضائ في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية والإقليمية.

وأكدوا دعمهم للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية لافتين الى ان الوصاية حالت دون تنفيذ الاحتلال الإسرائيلي للكثير من المخططات التي تستهدف الوضع القائم.

كما ثمنوا دور « فلسطين النيابية » ومساعيها المستمرة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس والمقدسات مشيرين الى الحراك النشط التي تقوده بهذا الشأن.

واعتبروا أن العلاقة مع مجلس النواب هي علاقة تكاملية في جميع المجالات مؤكدين ضرورة استمرار التنسيق الدائم والمشترك بين المجلسين في جميع المحافل العربية والإقليمية والدولية.

وأكدوا التنسيق الاستراتيجي بين القيادتين الأردنية والفلسطينية في حشد الجهود الدولية لا سيما في عقد مؤتمر دولي للسلام لحل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

بدوره، أكد رئيس لجنة فلسطين النيابية محمد الظهراوي موقف المملكة الأردنية الهاشمية ملكا وحكومة وبرلمانا وشعبا على دعم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس مؤكدا ترحيبه بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشأن إجراء الانتخابات العامة في فلسطين.

وشدد على أن القضية الفلسطينية تشكل أولوية لدى جميع أعضاء مجلس النواب، قائلاً لن ندخر أي جهد لخدمة القضية الفلسطينية ودعم الأخوة في المجلس الوطني الفلسطيني.

وأشار إلى أن مواقف الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ثابتة وراسخة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس مؤكداً أن الشعب الأردني بكل مكوناته يقف خلف جلالته ويدعم مواقفه إزاء القضية الفلسطينية.

وأكد الظهراوي رفض « فلسطين النيابية » لكافة ممارسات سلطات الاحتلال على الأشقاء في فلسطين والمقدسات مضيفاً بهذا السياق « إننا نرصد يوميا الانتهاكات والاعتداءات على أرض فلسطين وشعبها العظيم.

ودعا الظهراوي وأعضاء اللجنة البرلمانات العربية والإسلامية للضغط على حكوماتهم من اجل تحمل مسؤوليتهم والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ووقف الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وفيما يتعلق بقرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن الولاية القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ جددت اللجنة ترحيبها بهذا القرار مشيرة إلى أن ذلك سيمهد الطريق لفتح تحقيقات بشأن ارتكاب الاحتلال جرائم حرب في تلك المناطق.

من جهتهم، أكد أعضاء لجنة فلسطين النيابية على دور الاردن في دعم القضية الفلسطينية ومواقف جلالة الملك تجاه ما تتعرض له القدس والمسجد الاقصى، مشيرين إلى ضرورة التصدي للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني.



تحت عنوان: القدس رمز الوحدة والانتصار

لجنة فلسطين في إتحاد البرلمانات الإسلامية تتخذ قرارات داعمة لفلسطين

بدعوة من الدكتور محمد باقر قاليباف – رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لعقد الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة فلسطين الدائمة المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي بحضور عدد من أعضاء اللجنة وعدد آخر من ممثلي المجالس الأعضاء بالاتحاد، في طهران يوم الاثنين بتاريخ ٢٤ /٥/ ٢٠٢١، لبحث الإعتداءات الإسرائيلية الآثمة على الشعب الفلسطيني في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدوانه المسلح الأخير:

إذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في النظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

وإذ يستند إلى كافة القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي، وقرارات مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن فلسطين ومدينة القدس.

وإذ يستشعر المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية للأمة الإسلامية تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف، وإذ يؤكد مركزية القضية الفلسطينية والقدس بالنسبة للأمة الإسلامية ويشدد على أهمية مدينة القدس باعتبارها العاصمة الخالدة لدولة فلسطين وحاضنة ثالث الحرمين الشريفين، ولذا فهي تشكل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه.

وإذ يشدد على أن المقاومة بكافة أشكالها، حق مشروع، حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة، وحق إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين وعاصمتها مدينة القدس.

وبعد استعراض آخر التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وتحديداً تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على المسجد الأقصى/ الحرم الشريف والتهجير القسري للعائلات الفلسطينية من منازلها في القدس المحتلة وقتل وجرح المدنيين والعدوان الهمجي الذي تعرض له قطاع غزة باستخدام جميع وسائل العدوان العسكري الفتاك ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل وأدى إلى قتل وإصابة المئات وتدمير الأعيان المدنية بصورة واسعة النطاق مما تسبب في معاناة واسعة، وشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

وإذ يهنئ الشعب الفلسطيني الأبي بكامله بانتصاره على العدوان وتلقينه للكيان الصهيوني درساً جديداً بحيث يسقط العديد من حساباته الخاطئة.

١. يؤكد أن القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين، خط أحمر للأمة الإسلامية ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل من الاحتلال، وبعودتها إلى حضن شعبها الفلسطيني وأمتها الإسلامية، ويدعو دول المجالس الأعضاء إلى تضافر الجهود الجماعية والفردية والالتفاف حول القدس والدفاع عنها وعن مقدساتها والتصدي لجرائم إسرائيل وتوفير الدعم للشعب الفلسطيني وتوفير مقومات الصمود لهم في مواجهة الاعتداءات الهمجية الإسرائيلية، ويطالبهم بتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية.

٢. يحيى صمود أبناء الشعب الفلسطيني على أرضهم، وعلى وقفتهم التاريخية في وجه العدوان والاحتلال، ودفاعهم الملحمي عن حقوقهم المشروعة ومقاومتهم ضد محاولات الشطب والتهجير والإلغاء من قبل النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي.

٣. يعبر عن الغضب الشديد والاستياء العارم للأمة الإسلامية من هذا العدوان الهمجي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني الصامد ويدين بأشد العبارات الاعتداءات التي شنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، وأرضه ومقدساته.

٤. يؤكد أن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين، من هدم البيوت ومصادرة الأراضي والقتل المتعمد للمدنيين الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ واستهداف المنشآت الصحية والاجتماعية والثقافية يعتبر أعمالاً إجرامية ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، ومظهراً لإرهاب الدولة.

٥. يعرب عن قلقه بشكل خاص من تسارع وترة سياسة الاستعمار الإسرائيلية للأرض الفلسطينية وتحديداً التهديد بالإجلاء القسري غير القانوني لمئات من العائلات الفلسطينية من منازلها في القدس الشريف المحتلة بالقوة، بما في ذلك عائلات في حي الشيخ جراح وحي سلوان، اللذين يواجهان إخلاء وشيكاً من قبل مجموعات منظمة من المستعمرين المتطرفين بدعم ومساندة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية وبالتعاون مع المحاكم العنصرية، ويؤكد ضرورة الوقف الفوري لكل تلك السياسات والممارسات غير القانونية التي تتعارض مع التزامات الاحتلال بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويدعو إلى التصدي لهذه الإجراءات غير القانونية على المستويات كافة واتخاذ إجراءات إقليمية ودولية سريعة وفعالة لمواجهتها.

٦. يحذر بشكل خاص من الآثار الخطيرة المترتبة على تأجيج إسرائيل المتكرر والمتعمد للسياسات الدينية واستفزازها لمشاعر الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية بأسرها بتصعيد هجماتها على المصلين، وتحديداً تلك التي بدأت منذ بداية شهر رمضان المبارك الماضي، وإعاقة وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة لأداء شعائرهم الدينية، بما في ذلك وصول المسلمين إلى المسجد الأقصى ووصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة خلال احتفالات عيد الفصح، والاقتحام العنيف لقوات الاحتلال للمسجد الأقصى/ الحرم الشريف والترهيب والاعتداء على المصلين المسالمين، مما يعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي الإسلامي.

٧. يطالب بوضع حد لجميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك عدم احترامها للمقدسات الإسلامية والمسيحية، وتحديداً حرمة المسجد الأقصى/ الحرم الشريف ويطالب أيضاً بعدم المساس بوضعه التاريخي والقانوني والتأكيد على أن إسرائيل قوة محتلة وليس لها أي حقوق مشروعة على الإطلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس والمسجد الأقصى/ الحرم الشريف وإن كافة الإجراءات التي تمس وضعه هي إجراءات باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

٨. يحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تدهور الوضع بسبب جرائمها المنهجية ضد الشعب الفلسطيني في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً العدوان الهمجي الواسع على قطاع غزة المحاصر، حيث سقط في العدوان الأخير وحده العشرات من الشهداء وجرح المئات وتم التدمير الواسع للممتلكات والبنى التحتية الأساسية بسبب الهجمات العسكرية الهمجية لسلطة الاحتلال، ويشدد على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفق المعايير الدولية للقانون الإنساني.

٩. يكرر رفضه وإدانته للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، ويؤكد أن جميع أفعال الاستيطان تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويجب مساءلة الاحتلال عنها ومقاطعة منظومته الاستعمارية وفرض عقوبات عليها.

١٠. يؤكد أن ما تقوم به قوات الاحتلال هو إقامة نظام عنصري يمارس التطهير العرقي والتمييز العنصري بكل أنواعه، ويطالب البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بسن تشريعات تصنف النظام الكيان الصهيوني بأنه نظام عنصري بناء على معاملته للشعب الفلسطيني لذلك فإن على المجتمع الدولي أن يعامله كما عامل نظام التمييز العنصري البائد في جنوب أفريقيا.

١١. يؤكد على دعم مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني بكافة أشكالها، خاصة مقاومة الشعب الفلسطيني الصامد في وجه العدوان الصهيوني، باعتبارها حقاً مشروعاً حتى تتحقق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويؤكد أن ما يقوم به الفلسطينيون هو ممارسة لحقهم المشروع في الدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم ووطنهم.

١٢. يدعو البلدان الإسلامية إلى نبذ الخلافات ورص الصفوف وتعزيز أواصر الأخوة الإسلامية لمواجهة الهجمة الشرسة التي يشنها أعداء الأمة الإسلامية، خاصة الكيان الصهيوني الذي يراهن على الوضع الإقليمي الراهن واستغلاله لإشعال نار الفتنة والاضطراب لصرف انتباه دول المنطقة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني، خصوصاً تلك المتعلقة بمدينة القدس. ويؤكد ضرورة حشد كافة إمكانات العالم الإسلامي من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، ويطالب برفض سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني ويدعو جميع الشعوب المحبة للحرية إلى استخدام كافة جهودها في دعم الشعب الفلسطيني.

١٣. يدعم بقوة الفصائل الفلسطينية وسعيها لتحقيق المصالحة فيما بينها، تعزيزاً للوحدة الوطنية التي من شأنها تقوية جهود الأمة الإسلامية في مواجهة الظروف الإقليمية والدولية المحدقة بالقضية الفلسطينية في الوقت الراهن.

١٤. يدعو إلى تحرك قانوني دولي لإرغام إسرائيل على دفع التعويضات المادية والمعنوية اللازمة عن الأضرار التي ألحقتها بالبنى التحتية الفلسطينية والممتلكات العامة والخاصة، ويدعم القرار الفلسطيني بشأن رفع الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحق الأطفال والنساء في قطاع غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويدعو إلى محاكمة القادة الصهاينة على جرائمهم وفقاً للقانون الدولي.

١٥. يدعو المجتمع الدولي للضغط على الكيان الصهيوني، قوة الاحتلال، لإنهاء الحصار الجوي والبحري والبري غير القانوني المفروض على قطاع غزة كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وفتح المعابر الحدودية وضمان الحركة الحرة للناس والمواد والبضائع من وإلى قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية.

١٦. يدعو دول المجالس الأعضاء، بالتعاون مع المجتمع الدولي، السعي إلى إعمار مدينة غزة التي دمرتها آلة الحرب الصهيونية، ويدعو إلى دعم الصناديق المالية الموجودة لدعم الشعب الفلسطيني الصامد.

١٧. يطالب المجالس الأعضاء في الاتحاد باستصدار قوانين لدعم الشعب الفلسطيني في مواجهة اعتداءات الكيان الصهيوني.

١٨. يؤكد أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وفي الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والمسيحية لهذه المقدسات، ويؤكد على أن إدارة القدس والمسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة لإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

١٩. يدعو إلى تفعيل المقاطعة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي والالتزام بجميع قرارات منظمة التعاون الإسلامي بهذا الشأن، ومساندة حركة المقاطعة العالمية وعلى رأسها (BOS) طريقاً للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.

٢٠. يثمن الدور الذي تقوم به رئاسة لجنة القدس لحماية المقدسات في القدس الشريف، والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة.

٢١. يرحب باقتراح رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى مصطفى شنتوب لعقد اجتماع للجنة فلسطين الدائمة المنبثقة عن الاتحاد على مستوى رؤساء المجالس في اسطنبول على أساس أن القضية الفلسطينية تجسد المعنى الجوهري للاتحاد، وأن الحاجة تقتضي التعامل معها بطريقة مدروسة وبتصميم على أعلى المستويات كما تتطلب متابعة جدية.

٢٢. يكلف الأمين العام لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ ما جاء في البيان، وإعلام الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، وكافة المنظمات الإقليمية بنصه.

٢٣. يقدم الشكر للجمهورية الإسلامية الإيرانية، قيادة وشعباً وبرلماناً على مبادرتهم الكريمة لاستضافة هذا الاجتماع العام وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.



المجلس الوطني: منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وحامية المشروع الوطني

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وحامية للمشروع الوطني في تقرير المصير والعودة والاستقلال وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة السياسية بمشاركة نائب رئيس المجلس الأب قسطنطين قرمش في مكتب رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان الخميس الموافق ٢٠٢١/٣/٢٥، ناقشت خلاله عددا من القضايا، أبرزها نتائج الاجتماع الأخير للفصائل في القاهرة والذي شارك فيه رئاسة المجلس الوطني، إلى جانب مناقشة الهجمة الاستعمارية الاستيطانية خاصة في مدينة القدس المحتلة.

وأطلع نائب رئيس المجلس الأب قرمش ورئيس اللجنة السياسية خالد مسمار، الأعضاء، على ما قدمه وفد رئاسة المجلس إلى اجتماع القاهرة ورؤيته التي أكدت على ضرورة الحفاظ على منظمة التحرير كجبهة ائتلافية وطنية جامعة ومرجعية سياسية عُليا لشعبنا في الوطن والشتات.

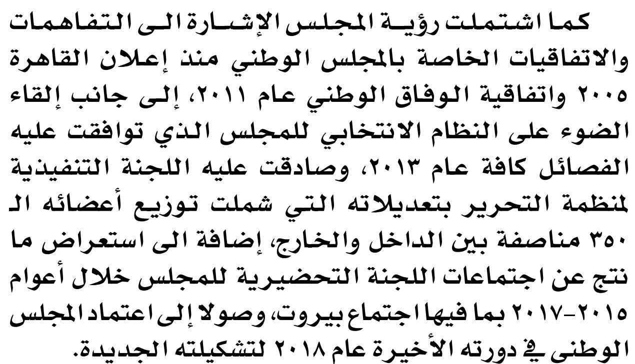
كما أشار الى أن تلك الرؤية أكدت ضمان أوسع تمثيل في المجلس الوطني لكافة القوى والفصائل والاتحادات الشعبية والنقابات والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر ذلك.

وتابع قرمش بأن الرؤية تناولت كذلك، واقع المجلس الوطني القائم، وعدد أعضائه، وتوزيعهم الجغرافي، وتقسيماته من الفصائل والاتحادات والمستقلين والكفاءات الوطنية والجاليات، وغيرها، وآليات تشكيله، والتفاهمات والاتفاقيات الوطنية الخاصة به.

كما استعرضت الرؤية، تأسيس المجلس الوطني عام ١٩٦٤ وتطور عضويته، واعتماد آلية التوافق التي رافقت تاريخه من خلال اللجنة التحضيرية التي تضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والامناء العامين للفصائل ورئاسة المجلس الوطني وممثلين عن المستقلين، منذ عام ١٩٦٩ مع دخول الفصائل الفلسطينية في المجلس، وبقيت تلك الآلية كعُرف وارث حتى آخر دورة للمجلس الوطني ٢٠١٨، في ظل تعذُّر اجراء انتخابات أعضائه.







كما اشتملت رؤية المجلس الإشارة الى التفاهمات والاتفاقيات الخاصة بالمجلس الوطني منذ إعلان القاهرة ٢٠٠٥ واتفاقية الوفاق الوطني عام ٢٠١١، إلى جانب إلقاء الضوء على النظام الانتخابي للمجلس الذي توافقت عليه الفصائل كافة عام ٢٠١٣، وصادقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتعديلاته التي شملت توزيع أعضائه الـ ٣٥٠ مناصفة بين الداخل والخارج، إضافة الى استعراض ما نتج عن اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس خلال أعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ بما فيها اجتماع بيروت، وصولاً إلى اعتماد المجلس الوطني في دورته الأخيرة عام ٢٠١٨ لتشكيلته الجديدة.

وفي نهاية اجتماع اللجنة السياسية، جدد الأعضاء، التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وحامية للمشروع الوطني في تقرير المصير والعودة والاستقلال وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس.

وأكدوا أن المجلس الوطني هو السلطة والمرجعية التمثيلية العليا لشعبنا في أماكن تواجده كافة، فهو الذي يضع سياسات منظمة التحرير ويرسم برامجها، وفقا لما جاء في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كما شدد الأعضاء على ضمان شمولية التمثيل لمكونات المجلس من المستقلين والفصائل، والاتحادات والجاليات وغيرها، والمحافظة على حق العودة للاجئين، مع ضمان أن ينعكس التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه على تشكيلة المجلس القادم، كما جرت عليه العادة منذ تأسيسه.

كما أكد المجتمعون على استقلالية ومرجعية ومكانة المجلس الوطني، بغض النظر عن أية تطورات اخرى، وبما يضمن وحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، ويحافظ على منظمة التحرير كونها مرجعية السلطة الوطنية، والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وشددوا على إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة وحق المواطنين المقدسيين بالمشاركة فيها ترشحا وانتخاباً، مطالبين بإيلاء المدينة اهتماما خاصا في التمثيل القادم سواء في عضوية المجلس التشريعي او في المجلس الوطني.

دعا المجتمعون جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل لممارسة حقهم الدستوري في التصويت في الانتخابات التشريعية القادمة لاختيار ممثليهم في المجلس التشريعي القادم.

وناقش الاجتماع كذلك، ما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي من تطهير عرقي في دولة فلسطين المحتلة بما فيها القدس، من خلال هدم المنازل والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية والبنى التحتية، بهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي لصالح المشروع الاستعماري الاستيطاني.

ودعا المجتمعون إلى سرعة التحرك الفلسطيني على كافة المستويات العربية والإسلامية والدولية لوقف ما تتعرض له مدينة القدس وبشكل خاص المسجد الاقصى المبارك واحيائها ومحيطها بدءا من حي الشيخ جراح وحتى حي وادي الجوز، من جريمة التطهير العرقي ضمن مخطط تهويدي تحت ما يسمى "حوض القدس" الذي يستهدف تهجير آلاف المقدسيين خاصة في حي الشيخ جراح الذي يتهدده خطر إخلاء منازله البالغة حوالي ٨٠ منزلاً ويقطنها نحو ٢٢٠٠ مقدسي، وإحلال المستوطنين مكانهم.

وأكد الأعضاء ان المحاكم الاسرائيلية هي ذراع استعماري للاحتلال فهي تواصل تجديد أوامر الهدم لأكثر من ١٠٠ منزل يقطنها ١٥٥٠ مواطن فلسطيني في منطقة البستان داخل حي سلوان.

وطالبوا المؤسسات الدولية ذات الصلة بالتدخل العاجل لمنع وقوع جريمة التطهير العرقي التي يتعرض لها المقدسيون من ارضهم ومنازلهم وممتلكاتهم، في ظل المهلة الزمنية القصيرة التي فرضتها سلطات الاحتلال في آب المقبل لإخلاء منازلهم.

وشددوا على أن مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية ستبقى دائما في قلب المعركة مع الاحتلال، خاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها تصاعد الحرب الاسرائيلية المفتوحة على أرضها وسكانها وتاريخها ومقدساتها بغرض استكمال تهويدها.

كما دعا الأعضاء إلى متابعة القضايا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب في فلسطين، دون الالتفات إلى التهديدات الإسرائيلية المتكررة لسيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

ورحب الأعضاء بالقرارين الصادرين أمس عن مجلس حقوق الانسان في جنيف بشأن حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية فيما يتصل بالمستوطنات الإسرائيلية، هو حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.



بالوحدة الوطنية الفلسطينية

يمكن البناء على ملحمة شعبنا البطولية

اعداد: وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

شهدت الاراضي الفلسطيني منذ مطلع شهر أيار الماضي سلسلة من الاحداث الجسام التي يمكن النظر اليها كتحول مهم يقود المنطقة برمتها إلى تغيرات ذات طابع جوهري، ففي الوقت الذي كان فيه الشعب الفلسطيني يترقب بشغف إجراء الانتخابات بمراحلها الثلاث تعبيراً عن توق الشعب لممارسة الديمقراطية وتجديد المؤسسات الفلسطينية وتفعيلها على أسس ديمقراطية تتضمن الشراكة الحقيقية، وأملا في أن ينهي ذلك حقبة الانقسام التي امتدت لخمسة عشر عام لم تفلح معها اتفاقات المصالحة في انهائه وقد عبرت كافة القوى السياسية عن استعدادها لذلك وانعكس ذلك بالعدد الكبير من القوائم التي تقدمت للترشيح تعبيراً عن حاجة الناس وتوقها للمشاركة السياسية،

وفي ذات الوقت كان العالم يترقب ذلك أيضاً بدعوة التجديد والديمقراطية. لكن على الجانب الآخر كانت حكومة نتنياهو تتربص شراً وتنتهز الفرصة لاعتبار القدس العاصمة لدولة الاحتلال عملاً بوعد ترامب لذلك أصرت على وضع العراقيل التي تحول دون إجراء الإنتخابات في القدس بكافة مراحلها وبذلك كانت تود القول ان القدس لم تعد جزءاً من الأرض المحتلة ولا عاصمة لدولة فلسطين وفي موازاة ذلك اضطلعت قطعان المستوطنين وغلاة المتطرفين بحماية جنود الاحتلال باقتحام ساحات المسجد الاقصى بوضع الحواجز الحديدية في باب العامود ومحاولات طرد أهالي حي الشيخ جراح وبطن الهوى في محاولة لفرض طرد المقدسيين وتكريس الأمر الواقع.

لكن حسابات نتنياهو اصطدمت بإصرار الشعب الفلسطيني على ان تكون وتبقى القدس عاصمة دولة فلسطين وتجرى فيها الانتخابات كأي محافظة فلسطينية، وإلى جانب هذا هب المقدسيون شيباً وشباباً نساء وأطفالاً في مواجهة الاحتلال والمستوطنين والتحم معهم الشعب الفلسطيني في كل مكان في هبة شعبية تدحرجت واتسعت دائرتها وتعددت الاشكال الكفاحية في مواجهة العدوان

والاحتلال. وقد بلغت هذه الجولة ذروتها في العدوان الواسع الذي شنه جيش الاحتلال على شعبنا في قطاع غزة وامتد لأحد عشر يوماً بلياليها الدامية ذهب ضحيتها ٢٥٥ شهيدا بينهم ٦٦ طفلا و٣٩ سيدة و٢٠ مسناً بالإضافة إلى اصابة ٢٠٠٠ مواطنا هم حصيلة المذبحة التي شنتها دولة الاحتلال على قطاع غزة منذ العاشر من أيار الماضي بالإضافة لتدمير ٤٥٠٠ وحدة سكنية بشكل كامل وقد أصبح ساكنيها دون مأوى وأكثر من عشرة ألف وحدة سكنية دمرت بشكل جزئي علاوة على تدمير عدد من الابراج التي تضم وحدات سكنية ومؤسسات إعلامية وأهلية.

كما شمل القصف الهمجي مرافق الحياة وتدمير البنى التحتية من شوارع ومحطات صرف صحي وشبكات مياه وغيرها في محاولة لتركيع شعب صمم على الصمود والمواجهة بل وتمكن من الرد على هذا العدوان بما لديه من وسائل، وخلال الاحد عشر يوماً فهم كل من يريد ان هذا الشعب لن يركع.

وخلال الشهر الماضي كتب الشعب الفلسطيني في الميدان لوحة رائعة جسدت وحدته، فالشهداء في غزة الباسلة تعانقوا مع ٣٩ شهيدا مضوا بكل شموخ في الضفة الغربية برصاص جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين ومع شهيدي أم الفحم واللد بالإضافة لآلاف الجرحى الذين أصيبوا في ساحات المواجهة التي امتدت لتغطي عموم ارض فلسطين من بحرها الى نهرها لتمثل ملحمة بطولية جسدت وحدة الشعب الفلسطيني في كل مكان وأعادت كتابة الرواية التاريخية في الذكرى ال ٧٣ للنكبة لتسطع بحقيقتها التي حاولوا طمسها، رواية شعب طرد من وطنه وحرم من حقوقه وهو مصر على استعادة حقه في العودة والحرية والاستقلال،

وقد جاءت هذه الجولة الملحمة لتعيد كتابة الرواية من جديد بعد أن ظن البعض أنها ذهبت ادراج النسيان وأن الاتفاقات التي سعى الاحتلال لجعلها قيداً على شعبنا يمكن أن تفقد شعبنا البوصلة ويبقى أسيراً لحالة من الضبابية التي لن تصل بشعبنا لما يبتغيه من تحرر واستقلال،

إن هذه الملحمة التي انطلقت شرارتها الأولى من القدس جاءت لتؤكد مجدداً ان الشعب الفلسطيني يمتلك مخزونا كفاحيا لا ينضب، وهو على استعداد لبذله في كل ساحة من ساحات تواجده بما يتوافق مع ظروفها للتأكيد على أن معركة شعبنا في مواجهة الاحتلال وقطعان مستوطنيه مستمرة، وفي أن ما يمتلكه شعبنا من مخزون كفاحي يشكل الرافعة التي تنقذ المشروع الوطني من حالة الغرق في المستنقعات الفئوية والرهانات التي طغت بكل أسف خلال الحقبة الماضية، كما وأنها تصوب المسار الوطني وتحدد طبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وانهاء الاحتلال بكل ما توجبه هذه المرحلة من مستلزمات واليات قاعدتها الاساسية الوحدة الوطنية الشاملة على قاعدة التمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي وقطع الرهان على العودة للدوران في ذات الحلقة المفرغة تحت سقوف منخفضة ثبت بالملموس أنها لن توصلنا للاستقلال.

إن ما جاءت به هبة القدس المستمرة والمقاومة الصمود الباسل في غزة والانتفاضة الشعبية المتواصلة بوتائر مختلفة في الضفة الغربية، والتمرد على سلطة الاحتلال وقانون القومية العنصري في الداخل، والتحام شعبنا في الشتات وموجة التضامن الواسع التي شهدتها العواصم العربية والعديد من دول العالم مع قضية شعبنا جاءت لتحدد مساراً جديداً لا بد من اعتماده وقد سبق وأن اشارت له قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان عام ٢٠١٨، وقرارات القيادة الفلسطينية في ١٩-٥-٢٠٢٠ كما حددته مخرجات اجتماع الأمناء العامين في ٣-٩-٢٠٢٠ ،هذا المسار الذي أكد بوضوح على وجوب إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية باعتبارها حجر الاساس لاستراتيجية فلسطينية جديد تخرج من إطار قيود المرحلة السابقة وتفتح على مرحلة مواجهة الاحتلال من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة لتفعيل المقاومة الشعبية والوصول للعصيان المدني، وترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الشراكة الحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

ويجب أن لا يغيب عن بال أحد أن الملحمة البطولية التي سطرها شعبنا بوحدته الميدانية وتلاحمه الكفاحي ساهمت إلى حد كبير في الحراك الدبلوماسي وأعاد تسليط الضوء على القضية الفلسطينية حتى امام إدارة الرئيس بايدن التي كانت تتجاهلها لذلك وخلال الشهر الماضي شهدنا عقد اكثر من جلسة لمجلس الامن وجلسة مفتوحة للأمم المتحدة وكذلك جلسة لمجلس حقوق الانسان وقد شكل هذا كله زخما جديداً للقضية الفلسطينية دفعت بجو بايدن للاتصال مع الرئيس ابو مازن وكذلك مع الرئيس عبد الفتاح السيسي واوفد وزير خارجيته وفق اجنده تؤشر للعودة للاهتمام بملف الصراع الفلسطيني الاسرائيلي لكنها لم تصل بعد إلى مربع البحث عن حله وفقا لقرارات الشرعية الدولية بل ان حراكها ما زال يتركز على ما يسمى تثبيت وقف اطلاق النار والبحث في ملف الاعمار وتجميد اخلاء أهالي الشيخ جراح وبعض المساعدات المالية للسلطة وتهدئة لفترة ما، الامر الذي يعني أن اطار البحث ما زال يجري في اطار التجزئة والحلول المجزأة والابتعاد عن الحل السياسي على قاعدة إنهاء الاحتلال وضمان حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. لذلك وجب الانتباه لما يحاك من محاولة إجهاض ما حققته الملحمة البطولية الفلسطينية خلال شهر ايار الماضي.

إنها ملحمة وحدة الشعب الفلسطيني وتكامل أدوات كفاحه، ومعها يجب أن تكون الرؤية الفلسطينية أن ما قبل هبة القدس في كل أحيائها وحاراتها وازقتها، وما قبل مقاومة غزة وصمودها، وانتفاضة الضفة وبسالتها التي تجسدت على كل نقاط التماس، وقبل تمرد الداخل على عنصرية وفاشية الاحتلال والتحام شعبنا في الشتات في لوحة تؤكد وحدة شعبنا ووحدة مصيره. ما بعد هذه اللوحة الكفاحية المشرقة يجب ان يكون مختلفاً عما قبلها، وحتى يتحقق ذلك فإن كلمة السر لدخول المرحلة الجديدة مرحلة انهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عاصمتها القدس والابتعاد عن الحلول الجزئية، يتمثل في الابتعاد عن محاولات الحصاد الفئوي التي يسعى لها البعض فالحصاد يجب أن يكون فلسطينياً خالصاً وقاطرته الحقيقية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية. فهل يكون ذلك ام تذهب الانجازات والتضحيات أدراج الرياح.



في الذكرى الـ ٥٧ لتأسيسها

المجلس الوطني الفلسطيني: أبواب منظمة التحرير الفلسطينية مفتوحة للجميع لاستكمال مسيرة النضال الوطني

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن أبواب منظمة التحرير الفلسطينية مفتوحة للجميع لاستكمال مسيرة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي لإنجاز تقرير المصير والعودة وتجسيد الدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقال المجلس الوطني في بيان أصدره بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨ بمناسبة الذكرى ٥٧ لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية: لقد تداعى ممثلون عن مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، إلى مدينة القدس بقيادة المؤسس احمد الشقيري رحمه الله تعالى، وأعلنوا قيام الكيان المعنوي للشعب الفلسطيني الذي تولى قيادة مسيرة النضال نحو الحرية والاستقلال.

وتابع: إن مدينة القدس التي انطلقت منها شرارة النضال والمواجهة ووحدت نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، احتضنت في مثل هذا التاريخ من عام ١٩٦٤ المؤتمر الوطني الأول، الذي أعلن عن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد له، والتي أعادت الاعتبار للهوية الوطنية لشعبنا بعد نكبة عام ١٩٤٨.

وقال المجلس: إن منظمة التحرير أثبتت في كل المحطات أنها القادرة على حفظ حقوق شعبنا والدفاع عنها، واستطاعت بتضحيات مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، وانتزعت حقها بتمثيل شعبنا في كافة أماكن تواجده، وحصلت على الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وكرست هذا الاعتراف عام ٢٠١٢ بالقرار ١٩/٦٧، الذي أتاح لها الانضمام للعديد من المنظمات الدولية الفاعلة وفي مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية.

وشدد المجلس بهذه المناسبة على الحاجة لتفعيل وتطوير منظمة التحرير باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، من خلال تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي ذات الصلة، والإسراع باتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية لجهة تعزيز دور مؤسساتها، كونها العنوان الوحيد لشعبنا أينما وجد.

وقال المجلس: إن الأولوية في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة هي تصليب جبهتنا الداخلية وانخراط الجميع في وحدة وطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاصرة وعزل كافة الأصوات والظواهر الشاذة التي تسعى للنيل من وحدة نضال شعبنا وصموده الأسطوري في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي عام ١٩٤٨.

واستعرض المجلس، بكل فخر واعتزاز، أبرز المحطات التي مرت بها منظمة التحرير، مستحضراً تضحيات القادة الشهداء المؤسسين لها، الذين قدموا أرواحهم في سبيل وطنهم وتطلعات شعبهم، وتمكنوا رغم صعوبة الظروف وخطورتها، من قيادة النضال الوطني تحت رايتها.

وجدد المجلس التأكيد على مواصلة شعبنا السير على درب الشهداء في مواجهة المحتل وسياساته العدوانية ولن يقبل بأقل من حقوقه كاملة غير منقوصة، موجها التحية إلى ابناء شعبنا في الوطن والشتات الذين يواصلون مقاومة الاحتلال، بكل ما يملكون من إمكانات دفاعا عن فلسطين، أرض الرسالات والبطولات والشهداء.



الوحدة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ضوء حقائق واستحقاقات انتفاضة القدس

الدكتور نايف جراد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

في ملحمة البطولة التي فجرتها جماهير شعبنا في الشيخ جراح وباب العامود والحرم القدسي الشريف، والتي امتدت الى كل خطوط التماس وساحات الكفاح والمواجهة مع العدو الغاصب في القدس والضفة الغربية وغزة والأرض المحتلة عام ٤٨ والشتات الفلسطيني، أثبت شعبنا بأنه موحد في الدفاع عن القدس والأقصى ومواجهة سياسات الاحتلال وعربدة المستوطنين، وأنه لا تفرقه تقسيمات جغرافية فرضها الاحتلال والظروف الطارئة ولا تعدد الانتماءات الحزبية والعقائد والأيديولوجيات والخلافات السياسية، وانه رغم وجود توزعه على تجمعات لأسباب قاهرة وكأمر واقع، إلا أنه يرفض التجزئة ويتوحد في الوعي والوجدان منتميا لفلسطين الواحدة الموحدة أرضا وشعبا وقضية، متعاضدا متكاتفا، مثله مثل المؤمنين، كما جاء في الحديث الشريف، كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.

ولئن كانت القدس والاقصى الشريف هي من ألهب الحماسة وشحذ الهمم وفجر العنفوان الشعبي نظرا لمكانتها المقدسة وما تمثله بالنسبة لفلسطين، فإن عوامل كثيرة تضافرت في واقع كل تجمع فلسطيني، عبرت موضوعيا عن وصول حالة الكل الفلسطيني إلى استشعار وجود تهديدات تمس الوجود الوطني، ومردها ومنبعها سياسات الكيان الصهيوني الغاصب المتنكرة لأبسط حقوق الانسان الفلسطيني، ناهيك عن الحقوق الجماعية الوطنية لشعب فلسطين، والمتمثلة بتهويد القدس والمقدسات وانتهاك حرمتها، وسياسة التطهير العرقي في القدس وغيرها من الاماكن، والتوسع في عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، والحصار القائم والمحكم على غزة وتفاقم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والصحية والإنسانية على المواطن، والتمادي في سياسات وإجـراءات التمييز والفصل العنصري عبر تشريع يهودية الدولة وهيمنة اليمين الإسرائيلي الديني المتطرف والفاشي على الدولة والمجتمع وكل مناحي الحياة، والتنكر لحق العودة ومحاول شطب قضية اللاجئين، ومحاولة القفز عن العامل الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وخلق البدائل لها واعتبار القضية الفلسطينية مشكلة داخلية يمكن حلها بالقوة بعيدا عن العلاقات مع الإقليم، والاستقواء بالتطبيع مع الأنظمة العربية لتحقيق ذلك، وتكريس هيمنة دولة الاحتلال في الإقليم وتنكرها للقانون الدولي والشرعية الدولية وكأنها دولة فوق القانون بحماية عالمية دون حسيب أو رقيب.

أي تمادي الكيان الصهيوني في محاولات حسم صنع وجوده الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وإعلان انتصاره النهائي، وذلك بعد أن وطد أساساته وامتلك مقومات الدولة الإقليمية الكبرى، بتوفير إمكانيات وقدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية واستخبارية وسياسية ودبلوماسية مسنودة بقوة «روحانية دينية أسطورية"، ما مكنه من فرض وقائع استعمارية استيطانية على الأرض تؤكد سيادته وسيطرته الأمنية على الأرض الفلسطينية من البحر الى النهر، وبما يقوض كل مقومات إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، أو أية كيانية وطنية فلسطينية يمكن أن تحول دون حسم صنع الوجود الاستعماري الاستيطاني المهيمن والمتسيد على فلسطين والمنطقة، مع التنكر تماما للحق الفلسطيني في القدس والتأكيد أنها عاصمة أبدية لدولة الاحتلال باعتراف إقليمي ودولي، وهو ما عبر عنه بقانون أساس القومية اليهودية وصفقة القرن المشؤومة وقرار الضم والتطبيع.

وهكذا فوحدة الشعب الفلسطيني أصلا قائمة بشكل موضوعي، من خلال حرمان كل أجزائه وتجمعاته من ممارسة حق تقرير المصير، وحرمانه أفرادا وجماعات من أبسط حقوق الانسان، وفرض شروط لحياته ومستقبله لا يمكن القبول بها، ومن خلال هذه السياسات التطهيرية العرقية والتمييزية العنصرية والاستيطانية والقمعية التي تطال الكل الفلسطيني، في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام ٤٨ وتجمعات اللجوء والشتات.

وهي قائمة أصلا في الوجدان والوعي والثقافة عبر التاريخ والحياة المشتركة، التي جمعت الفلسطينيين تاريخيا وخلقت لديهم مشتركات الحياة الواحدة بعاداتها وتقاليدها وأعرافها، كما خلقت الانتماء لهذه الأرض ومقدساتها، وأوجدت الوطنية الفلسطينية، ودفعتها نحو التعبير عن ذاتها بإرادة وطنية موحدة من أجل التمتع بحق تقرير المصير والعيش بحرية وكرامة.

وقد عبرت هذه الإرادة الموحدة عن ذاتها في مشروع وطني تحرري فلسطيني تبلور في خضم النضال والكفاح العنيد للشعب الفلسطيني بعد نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، في سبيل ابراز هويته وكينونته وشخصيته الوطنية المستقلة والحفاظ عليها والدفاع عنها، والذي تجسد في انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة مطلع عام ١٩٦٥، التي فجرتها حركة «فتح" وفي تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويلها من إطار وصاية عربية، إلى كيانية وطنية وممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني باعتراف عربي ودولي، ومرجعية وطنية عليا واطارا وطنيا تمثيليا جامعا لكافة تجمعاته وقواه وأطيافه الفكرية والسياسية.

وتضمن المشروع الوطني أبعادا متنوعة وشاملة لعملية التحرر الوطني الفلسطيني، حيث مثل فكريا ربطا للوطنية الفلسطينية بأبعادها القومية العربية والدينية والانسانية، ممثلة بالحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في الاطار القومي العربي العام في مواجهة كل محاولات التبديد والوصاية والاحتواء، وتقديم الرواية الفلسطينية القائمة على الحق والحقوق والحقائق التاريخية في مواجهة رواية الصهيوني المزيفة والملفقة القائمة على الاغتصاب وتقادم الأمر الواقع؛ ومثل المشروع الوطني الفلسطيني على الصعيد البرنامجي عملا نضاليا وكفاحيا من أجل انتزاع الحقوق الوطنية والتاريخية المعبر عنها بالثوابت التي تبلورت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تجسدت هذه الثوابت في برنامج الاجماع الوطني: برنامج حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والتي كفلتها أيضا قرارات الشرعية الدولية ونصت عليها بوضوح باعتبارها حقوقا غير قابلة للتصرف كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤؛ كما ومثل مؤسساتيا اعتباره مشروع الكل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ككيانية وطنية جامعة، حملت وتحمل مشروع دولة، متجاوزة القصور التاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨، ومتبلورة كإطار وطني جامع للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الداخل والشتات، مكتسبة اعترافا بها كممثل شرعي وحيد لفلسطين وشعبها في الأطر العربية والإقليمية والدولية، تتمتع بشخصية قانونية دولية:.

و كما مثل المشروع الوطني أبعاداً متنوعة في آليات تنفيذه وتحقيقه، وطنية وقومية وانسانية، نضالية وكفاحية، تستخدم أساليب وأشكال ووسائل الكفاح والمقاومة المشروعة كافة والتي كفلتها الشرعية الدولية، وبإدارة وطنية موحدة للصراع تحقق اهداف وحقوق الشعب الفلسطيني بأقل الخسائر الممكنة والرد على أساليب المحتل بنجاعة وبما يكفل استمرار التعاطف الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة.

وكان لهذا المشروع أيضا بعده الديمقراطي، الذي تفاوت النظر اليه والى مضامينه من حامل اجتماعي سياسي فلسطيني إلى آخر في إطار مجموع حوامل المشروع الوطني، إلا أنه لقي إجماعا في حدوده المعقولة باحترام التنوع والتعددية الفكرية واستقلالية كل تنظيم سياسي وتعدد البرامج واحترام الاجتهادات والخلافات وحل التعارضات بالحوار والأساليب الديمقراطية، والحرص على تمثيل الجميع، قوى وفصائل سياسية ومنظمات شعبية ومؤسسات وشخصيات

وطنية مستقلة، في إطار مؤسسات وهيئات المنظمة وخاصة المجلس الوطني كأعلى سلطة تشريعية فلسطينية، بل واعتبار كل مواطن فلسطيني عضوا طبيعيا في منظمة التحرير الفلسطينية، كما جاء في النظام الأساسي للمنظمة.

وقد تم التعبير عن الديمقراطية الفلسطينية بشكل جلي وواضح في وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، والتي حددت طبيعة العلاقات بين أطراف الحركة الوطنية وأبناء الشعب الواحد، ونصت بشكل صريح على طبيعة المجتمع والدولة المنشودين، حيث أكدت «ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها، يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الاغلبية حقوق الأقلية، واحترام الاقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري، في التسامح والتعايش السمح بين الاديان عبر القانون".

هذا هو المشروع الوطني الذي ساهمت كل القوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية في بلورته، وحملته طوال عقود من النضال والكفاح الشاق والعنيد.

وللأسف فقد أخضع المشروع الوطني بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، لاشتراطات وأطر ومرجعيات قيدته وحولته إلى أسير تسوية سياسية غير متوازنة ومجحفة بحق الشعب الفلسطيني في ظل اختلال كبير لموازين القوى لصالح المحتل الغاصب وانحيازات دولية واضحة لصالحه، في ظل عجز عربي رسمي واضح، وصل بالبعض إلى حد التواطؤ السافر مع المخططات التي تقوض المشروع الوطني الفلسطيني المستقل.

ولعل هذا الواقع الجديد سمح لحركة الإسلام السياسي لتعبر عن نفسها بمشروع بديل، وقد جرت محاولة جدية لدمج هذا الاتجاه في كيانية السلطة الناشئة، كجزء من عملية متكاملة لتوطيد دعائم وأساسيات الدولة الفلسطينية التي بات العالم مقتنعا بضرورة قيامها، فشاركت حماس في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وحصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، لكن تجربة الاندماج وتداول السلطة سلميا، تعثرت بسبب انقلاب حماس على السلطة في غزة، مما أدى إلى الانقسام الذي جرى الحديث عنه سابقا.

ورغم ذلك بينت الأحداث أن مشروع حماس أخذ بفعل التجربة يقترب شيئا فشيئا من المشروع الوطني في بعض المفاصل والأبعاد، وخاصة السياسية منها المتعلقة بالدولة والعودة، وإن استمر في إضفاء البعد الديني على المسائل كافة معتبرا نفسه جزءا لا يتجزأ من مشروع أشمل تعبر عنه حركة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي في عموم المنطقة والعالم، وبالتالي لم يتوطن فلسطينيا بشكل تام.

وهكذا فإن الحركة الوطنية الفلسطينية قد شهدت اجتهادات واسعة وخلافات حول استراتيجيات الكفاح الوطني وأدواته وتحالفاته وأشكاله، وصلت إلى خلاف حاد حول اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وتفاقمت بعد ذلك لتصل ذروتها بالانقسام البغيض الناتج عن سيطرة حركة المقاومة الإسلامية حماس على السلطة في قطاع غزة، وما تبع ذلك من سياسات وأشكال مواجهة داخلية لحسم الخلاف.

وقد جرت محاولات عديدة لتجاوز الانقسام واتمام المصالحة، وكان آخرها ما تم التوافق حوله من الكل الفلسطيني لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني الفلسطيني لعام ٢٠٢١ باعتبارها مدخلا وسبيلا لتجاوز الانقسام وتجديد الشرعيات الوطنية وإعادة الوحدة للنظام السياسي الفلسطيني وتطويره لاستيعاب واندماج كل قواه الحية في الإطار الجامع الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وباعتبارها مرجعية السلطة وحاملة لواء الدولة. لكن مسيرة الانتخابات تعثرت لأسباب كثيرة أهمها رفض سلطات الاحتلال اجرائها في القدس وانكشاف سياسات الاحتلال تجاه المدينة المقدسة، والتي وصلت حدها بالإجراءات المحمومة والمتسارعة للتهويد والتطهير العرقي الممنهج غير المسبوق، ومحاولات الاستيلاء على بيوت المقدسيين وطردهم وتهجيرهم، وكذلك محاولات فرض أمر واقع جديد في الحرم القدسي يقسمه زمانيا ومكانيا، مما يفسح لعتاة المستوطنين المتطرفين بتنفيذ مشروعهم القاضي بهدم المسجد الأقصى وإعادة بناء ما يسمى بهيكل سليمان مكانه، مما أوصل الأمور إلى حد لا يمكن القبول به ولا السكوت عنه، لأنه يمس جوهريا وجود وروح فلسطين.

ولذا كانت هبة الشيخ جراح وباب العامود والمواجهات في ساحات الأقصى الشريف، وانتفض كل الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، للدفاع عن قدسه ومقدساته، مفجرا كل خزان المعاناة التي يرزح تحتها جراء السياسات الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية.

وقد عبر كل تجمع فلسطيني عن خصوصيته وإمكانياته المتاحة التي فرضت الظروف أشكالها الكفاحية، من المقاومة الشعبية السلمية إلى المقاومة العسكرية المسلحة، وبكل سبل النضال والمقاومة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية والشعبية والإعلامية والمعرفية، التي تضافرت لتعيد الاعتبار للذات الفلسطينية ولدور الشعب الفلسطيني كطليعة كفاحية للأمتين العربية والإسلامية ورأس حربة في مواجهة الكيان الصهيوني من حقه الدفاع عن نفسه بكل الوسائل المتاحة، مما أعاد الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، وقضية تحتل مركز الصدارة لدى أحرار وشرفاء العرب والمسلمين وكل أحرار وشرفاء العالم، قضية لها مكانتها وحضورها في كل ساحات الإقليم والعالم ووسائل الاعلام والرأي العالم العالمي.

وهكذا فإن انتفاضة القدس وما رافقها من مقاومة باسلة ومواجهة مع دولة الكيان، وما أظهرته من تصميم فلسطيني على انتزاع الحرية والكرامة، وما أظهرته أيضا من همجية المحتل ومستوطنيه المتطرفين وعدم تورعه عن استخدام ترسانته وآلته العسكرية المتطورة لتدمير الأحياء السكنية وتعريض حياة المدنيين والأعيان المدنية لخطر الموت والدمار، الأمر الذي استوجب رداً ودفاعا فلسطينيا طال مدنه ومواقعه الحيوية، مبرزا إمكانية ردعه والمساس بأسس وجوده الآمن، قد دفعت العالم مجددا للاهتمام بفلسطين وأعادت للقضية الفلسطينية حضورها وأبرزت أهميتها، وأعادت ضرورة حلها العادل إلى سلم أولويات المجتمع الدولي ودول الإقليم، الأمر الذي يفسر الحراك السياسي والدبلوماسي والإنساني غير المسبوق، بما فيه من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة ودول كبرى وازنة.

لقد شكلت انتفاضة القدس ومعركتها، حدثا نوعيا، يفتح الأبواب لمرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني تستدعي الارتقاء إلى مستوى ما أبرزته من حقائق وإلى تحمل المسؤولية الوطنية في تلبية استحقاقاتها السياسية والتنظيمية.

ولعل المدخل السليم لذلك من زاوية المصلحة الوطنية، يفرض على الكل الوطني الدخول في حوار وطني شامل لصياغة استراتيجية فلسطينية موحدة تقوم على تجاوز الانقسام وتحقيق مصالحة وطنية والاتفاق على السياسات والصيغ النضالية، التي تديم اللحمة النضالية وتكامل المسارات المتوازية للنضال الفلسطيني وتصون وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله الوطني الجامع، وبما يحقق شراكة وطنية راسخة على أسس ديمقراطية.

وعلى هذا الأساس مطلوب من الجميع، من فتح وحماس أساسا، وكل الفصائل والقوى السياسية والفعاليات الوطنية، أن تعمل بكل جدية لاستعادة الوحدة الوطنية والحفاظ عليها وتعزيز نسيج هذه الوحدة بالحرص على انخراط الجميع دون استثناء في المؤسسة الوطنية الكيانية الجامعة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على إصلاح وتطوير وتفعيل المؤسسات الوطنية وترسيخ مبدأ المشاركة في صياغة واتخاذ القرار الوطني، وبما يؤطر الفعل الوطني في استراتيجية وطنية موحدة تفعل إلى أقصى حد الإمكانيات والطاقات المتوافرة والكامنة لدى شعبنا في كافة أماكن تواجده داخل الوطن وخارجه، وتوجه الفعل الوطني باستثمار حكيم للفرص المتاحة بما يستنهض الحالة الوطنية الرسمية والشعبية ويعزز المناعة الوطنية عبر توجيه كل الجهود صوب الأهداف الوطنية لتعزيز البقاء والصمود والمقاومة وحماية الكيانية الوطنية الموحدة والحفاظ على علاقات عضوية تكاملية بين مختلف مكوناتها (السلطة والمنظمة والدولة)، وتفعيل التضامن العربي والإسلامي والمسيحي والدولي، والضغط على المجتمع الدولي لتفعيل آليات الالزام الدولية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لتمكينه من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بالخلاص من الاحتلال والحل العادل لقضية اللاجئين وتجسيد الاستقلال في ظل دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

إن اللحظة التاريخية الجديدة تستدعي إعادة الاعتبار لبرنامج التحرر الوطني، المتمثل بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، كما تستدعي التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ عليها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في الوطن والشتات، ورفض وإحباط أية محاولات لاصطناع البدائل أو القيادات الموازية لها أو الإنقلاب عليها أو التخوين والدعوة لتغيير قيادتها بأساليب انقلابية، بل العمل على انخراط الجميع فيها وتحملهم للمسؤولية في تفعيل مؤسساتها واحترام قراراتها وصلاحياتها وانتظام عملها على قاعدة الشراكة الوطنية والقيادة الجماعية، وصولاً إلى التجديد الديمقراطي لهذه المؤسسات واستعادة اللحمة بينها وبين جماهير الشعب عبر انتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل الذي يسمح بمشاركة الجميع فيها بما يعزز الوحدة الوطنية على أساس احترام قواعد الائتلاف والتوافق الوطني والتعددية والشراكة في صنع القرار وتحمل المسؤولية المشتركة عن المصير الوطني.

صحيح أن هنالك اجتهادات واسعة حول العلاقة بين المنظمة والدولة والسلطة، وان البعض يطرح فصل شخوص الرئاسات الثلاثة، لكن هذا الأمر إن تحقق في اللحظة الراهنة فإنه سيشكل خطرا كبيرا على وجود النظام السياسي الفلسطيني ووحدته وعلى قضية وحدة التمثيل الوطني، وعلى وجود مرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني ضرورية جداً في ظل الانقسام القائم وغياب التجسيد الفعلي للدولة لاستمرار وحدة الشعب وحقوقه الوطنية وقضيته العادلة ومستقبله.

وبالتالي فإن أي اجتهاد بشأن هذه المسألة يجب أن يلحظ استمرار العلاقة العضوية والتكاملية بين المنظمة والدولة والسلطة، وأن أي تفكير بحل يجب أن يكرس وحدة المرجعية الوطنية، وذلك على أساس أن السلطة بالرغم من قيامها على أساس اتفاق أوسلو، هي تشكيلة متفرعة عن منظمة التحرير الفلسطينية تشكلت بقرار منها في أكتوبر عام ١٩٩٣، وأن رئيسها كلف من قبل المجلس المركزي بصفته رئيسا للجنة التنفيذية، وأن المنظمة كانت ولا زالت مرجعية السلطة والجهة صاحبة الحق بتوقيع أية اتفاقات بشأنها، وهي أيضا صاحبة الدولة، وأن رئيسها مكلف برئاسة دولة فلسطين وأن لجنتها التنفيذية مكلفة بشكل مؤقت بالقيام بمهام حكومة دولة فلسطين إلى أن يجري تشكيل الحكومة.

وعليه فإن التفكير بالتغيير يجب أن يستند إلى أسس قانونية، وهو ما يمكن الوصول اليه بالحوار الوطني والتوافق الديمقراطي على وثيقة دستورية وإطار قانوني ينظم العلاقات الوطنية على أسس عضوية تكاملية.





الشروع بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية أشبه بحصول الفلسطينيين على أسلحة نووية

د. كمال قبعه
عضو المجلس الوطني ولجنته القانونية
وعضو لجنة صياغة دستور دولة فلسطين

مقدمـــة

تعيش الحكومة الإسرائيلية ورئيسها وقيادات جيشها أزمة حقيقية، إزاء التعامل مع قرار محكمة الجنايات الدولية فتح تحقيق بشأن وقوع جرائم حرب في قضية الاستيطان المتواصل والاعتداءات على قطاع غزة منذ عام ٢٠١٤.

وتبدو خيارات إسرائيل محدودة وخاسرة في جميع الأحوال، إذ أن فتحها تحقيقات داخلية يعني الاعتراف بمحكمة الجنايات وولايتها، ورفض ذلك يعني فتح الباب على مصراعيه لتحقيقات المحكمة نفسها. وتبدو السيناريوهات والاحتمالات المتوقع أن تتخذها إسرائيل في مواجهة قرار المحكمة محدودة، لتقديم إجابات لمكتب المدعية العامة الجنائية فاتو بنسودا، والذي كان من المقرر أن يتم الرد عليه في غضون التاسع من الشهر الجاري، فجاء الرد بالرفض والتنكر لصلاحيات المحكمة، بشأن التحقيق في قضيتين هما: عدوان عام ٢٠١٤ على قطاع غزة، والبناء في المستوطنات.

الإطار القانوني الناظم للمحاكمة

دخلت معاهدة المحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ بالنسبة لفلسطين في ١ أبريل/نيسان ٢٠١٥، بعد أن أودعت دولة فلسطين إعلاناً بموجب المادة ٣/١٢ من نظام روما معلنة قبول ممارسة اختصاص المحكمة الجنائية، فيما يرتبط بالجرائم المرتكبة في تلك الأراضي منذ ٢٠١٤/٦/١٣. ويعني هذا الإيداع من دولة فلسطين بتاريخ ٢٠١٥/١/١؛ أن دولة فلسطين مارست اختصاصها الأصيل في الإحالة بموجب ما منحها إياه نظام روما كونها عضواً في نظام المحكمة. وصرحت المحكمة إن هذا يمنحها الولاية القضائية على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، وتحديدا غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، منحت الحكومة الفلسطينية المحكمة تفويضا حتى ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٤ لتغطية أعمال القتال في غزة عام ٢٠١٤، للشروع في اختصاصها على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في هذه المنطقة.

وبعد تعطيل طويل تلقت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية في ٢٠٢٠/١/٢٢ طلب الادعاء بموجب المادة ١٩/٣، وكان هذا الطلب متعلق بالاختصاص الإقليمي أو الولاية الإقليمية للمحكمة الجنائية على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). في ٢٠٢١/١/٥ أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية بأغلبية قضاتها، أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في حال فلسطين يمتد إلى الأراضي التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة ١٩٦٧.

وبذلك، فإن إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية عن كل تلك الجرائم المستمرة إستناداً لنص المادتين ١و٢٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، حيث يقع على مسؤوليتها التوقف الفوري عن هذه الانتهاكات ضد الفلسطينيين باعتبارهم "أهداف محمية". ويتوجب على إسرائيل تقديم التعويض المالي للأسر الفلسطينية المتضررة نتيجة هذه الانتهاكات الجسيمة. ويتحمل القادة السياسيون والعسكريون المسؤولية الجنائية إستناداً لنص المادتين ١٤٦و١٤٧ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولنص المادتين ٣ و٥٢ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولنص المادتين ٨٦ و٨٨ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، ولنص المادتين ٢٧ و٢٨ من نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، والتي بمجملها تؤكد على وجوب تقديم مقترفي تلك الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية لإيقاع العقوبة الرادعة بحقهم، نتيجة الجرائم التي اقترفوها بحق الفلسطينيين. ولا تسقط هذه الجرائم بمرور الزمن أو التقادم، ومن واجب الدول السامية الموقعة على إتفاقيات جنيف في آب/ أغسطس عام ١٩٤٩، إتخاذ الإجراءات لضمان تطبيق الاتفاقيات ومساءلة دولة الاحتلال الإسرائيلي عن خرقها الجسيم لها، بموجب المادة الأولى المشتركة للإتفاقيات الأربعة.

ولدى المحكمة ما يكفي من تقارير دولية تشكل بمجموعها وبخلاصاتها ملف الإتهام ضد المجرمين الإسرائيليين، ولعل آخرها التقرير الصادر عن هيومان رايتس ووتش بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢١، الذي تطرق إلى تفاصيل تلك الجرائم، وأكد أن "على مكتب الادعاء في "المحكمة الجنائية الدولية" التحقيق مع الضالعين بشكل موثوق في الجريمتَين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد ومقاضاتهم"؛ و"على الدول الأخرى أن تفعل ذلك أيضا وفقا لقوانينها المحلية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، وأن تفرض عقوبات فردية على المسؤولين عن هاتين الجريمتين، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول". وكان تقرير غولدستون قد فعل ذلك أيضاً، وكذلك تقرير واستنتاجات توصلت إليه منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم، التي نشرت دراسة في يناير الماضي ووجدت أن الفلسطينيين، المقسمين إلى أربع طبقات من المعاملة المتدنية، محرومون من حق تقرير المصير.

وعليه، فإن واجب المنظومة الدولية دولاً ومنظمات دولية وإقليمية، بذل كافة الجهود لمساندة للمطالب الفلسطينية المستندة إلى القانون الولي وقرارات الشرعية الدولية، وبذل كل ما يمكنها من أجل حماية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي يرقي مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، والعمل على أن تعترف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛ والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة في الدورة الطارئة رقم A/Es-١٠/L.٢٣ بتاريخ ١١حزيران ٢٠١٨، واتفاقيات جنيف ذات الصلة؛ ومؤازرة جهود الأمم المتحدة التي ستنظر في التقرير الدوري بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ حول الاستيطان بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، خلال الأيام القليلة القادمة.

الشروع في إجراء التحقيق بالوضع في فلسطين

في مايو/أيار ٢٠١٨، طلبت فلسطين رسمياً من مكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية، الشروع بالتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم خطيرة على أراضيها، وأكدت التزامها بالتعاون مع المحكمة. وبالإضافة إلى المذكرات المكتوبة من فلسطين وضحايا مختلفين، تم تقديم ٤٣ ملخصا داعما إلى المحكمة للنظر فيها، بما فيه من أكاديميين، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، وعدد من الدول. ورغم دعوتها لتقديم مذكرات، لم تشارك إسرائيل رسميا في الإجراءات القضائية. وإختتم مكتب المدعية العامة في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، دراسة أولية استمرت نحو خمس سنوات حول الوضع في فلسطين، وقرر أن جميع المعايير اللازمة للشروع في تحقيق رسمي في الجرائم الخطيرة المزعومة التي ارتكبها الإسرائيليون والفلسطينيون في تلك الأراضي قد استوفيت. وحددت فاتو بنسودا ثلاثة أنواع من الجرائم التي تعتقد المحكمة أن إسرائيل ارتكبتها: الأولى خلال حربها على قطاع غزة عام ٢٠١٤، والثانية خلال مسيرات العودة على حدود قطاع غزة عام ٢٠١٨، والثالثة جريمة بناء المستوطنات في أراضي الضفة الغربية والقدس والإستيطان. وستركز التحقيقات على كبار المسؤولين الإسرائيليين من رؤساء الوزراء والوزراء المعنيين والقادة العسكريين والأمنيين، وبعد تحديد لجنة التحقيق المشتبه بهم، يمكن للمدعي العام للمحكمة إصدار أوامر الاعتقال بحقهم، والتي يفترض أن تكون تلك الأوامر سرية كعامل مساعد في القبض عليهم.

وأعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي فاتو بنسودا مساء الثالث من آذار/ مارس ٢٠٢١، بدء مكتبها بإجراء تحقيق يتعلق بالوضع في فلسطين، وإنّ التحقيق سيغطي الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، والتي من المفترض أنّها ارتكبت في القضية ذات الصلة منذ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. وقالت: "إنّ قرار فتح التحقيق جاء في أعقاب تحقيق أولي شاق أجراه المكتب لقرابة خمس سنوات". وقالت بنسودا: "إنّه كخطوة أولى، سيُطلب من المكتب إخطار جميع



الدول الأطراف والدول التي عادة ما تمتلك ولاية قضائية على الجرائم المزمع التحقيق بشأنها". وبذلك، فقد قامت المحكمة الجنائية الدولية بإصدار قرارين تاريخيين من حيث القيمة القانونية والإجرائية الواجبة، فبعد قرارها الأول بتاريخ الخامس من كانون الثاني/ فبراير ٢٠٢١، باعتبار نطاق صلاحيتها يشمل "أراضي دولة فلسطين" في الضفة والقطاع والقدس، إنسجاماً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩/ ٦٧ لعام ٢٠١٢ حول عضوية دولة فلسطين وحدودها، بأن أزال أي التباس حول ما لفلسطين الدولة من حدود واضحة. وأعلنت بتاريخ الثالث من آذار/ مارس ٢٠٢١ قراراً تاريخياً تكميلياً وإجرائياً، بأنها قررت فتح تحقيق حول جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

وبالفعل تلقت إسرائيل رسالة من المحكمة الجنائية الدولية في التاسع من آذار/ مارس(١)، توضح بالتفصيل نطاق تحقيقها الذي قررت أن تطلقه بشأن الحالة في فلسطين، وأمهلت المحكمة إسرائيل ٣٠ يوما أي أنها حددت الموعد النهائي لهذا التقديم ليوم الجمعة ٩ نيسان/ أبريل للرد على رسالتها. وبتاريخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢١ إعترفت إسرائيل بأن الرسالة وصلت، وأن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعكف على صياغة الرد الإسرائيلية عليها؛ولفتت إلى أن الرسالة جاءت في صفحة ونصف الصفحة، وعرضت بإيجاز المجالات الثلاثة الرئيسية التي تنوي تغطيتها وهي : حرب ٢٠١٤ بين إسرائيل وحماس؛ وسياسة الاستيطان الإسرائيلية، واحتجاجات مسيرة العودة الكبرى عام ٢٠١٨ في غزة.

وبحسب تقرير إسرائيلي(٢)، فإن الموقف الإسرائيلي سيكون أمام إحتمالين: الإحتمال الأول، أنه في حال أعلنت إسرائيل أنها تريد استجواب نفسها، فمن المتوقع أن يمتثل المدعي العام للمحكمة لهذا الطلب والذي سينقل إلى الملعب الإسرائيلي. وفي حال تم الإعلان عن فتح تحقيق ذاتي، فهذا سيعني الاعتراف بإختصاص المحكمة؛ وبالتالي سيُطلب من إسرائيل تقديم تقرير إلى المحكمة كل ستة أشهر حول التحقيقات. والإحتمال الثاني، أنه في حال لم تلتزم تل أبيب بذلك، فسوف تفتح المدعية تحقيقاً فوريا ضد إسرائيل للاشتباه بارتكابها جرائم حرب، وفي مثل هذا الوضع الحساس، ستعرض إسرائيل نفسها لعمليات التحقيق وأوامر اعتقال ضد كبار المسؤولين فيها. والإحتمال الثالث يمكن من خلاله أن تطلب تل أبيب تأجيلا فنيا للرد، بسبب الوضع السياسي وعدم وجود حكومة مستقرة والاتصالات الجارية لتشكيلها، ما يمكن تأجيلها لمدة ٣٠ يوما، وهو أمر ممكن، وفي ذات الوقت لا يعتبر اعترافاً بسلطة المحكمة.

وقبل يوم واحد من إنتهاء مهلة الجنائبة لإسرائيل، تقرر أن توضح إسرائيل للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، أنه ليس لديها سلطة فتح تحقيق ضد إسرائيل، وأنها سترفض التعاون بهذا الشأن. وسيتم توجيه رسالة بهذا الشأن إلى المحكمة الجنائية الدولية(٣).

ويتوقع الإسرائيليون(٤) بأن السيناريو الذي سيتبع قرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية، قد يكون بداية بتلقي إسرائيل بيانا رسميا من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية المنتهية ولايتها فاتوبنسودا، تصف فيها النقاط الرئيسية للتحقيق التي تنوي إجراؤها للاشتباه في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الضفة وغزة خلال حرب صيف ٢٠١٤. ومن لحظة استلام الرسالة، سيكون أمام إسرائيل ٣٠ يومًا للإعلان عما إذا كانت تنوي التحقيق في الشبهات بنفسها أم لا. وتستغرق هذه التحقيقات سنوات وشهور عديدة على الأقل. وفعلاً أعلنت المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢١، أنها أبلغت إسرائيل والسلطة الفلسطينية رسميا بتحقيقها المقبل في جرائم الحرب المزعومة في الأراضي الفلسطينية، لإعتبار أن النظام يمنح الطرفين فترة شهر لتقديم طلب تأجيل القضية، بموجب المادة ١٦ من النظام الأساسي، الذي يتيح تأجيل التحقيق أو الملاحقة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لمدة تصل إلى عام بناءً على طلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يجب أن يوافق أولاً على القرار المناسب. وللقيام بذلك، يجب على الطرف إثبات قدرته على التحقيق في الأمر بمفرده. ، تم إرسال الإخطارات إلى جميع الموقعين على نظام روما الأساسي، الميثاق التأسيسي للمحكمة، بالإضافة إلى إسرائيل والفلسطينيين، في ٩ آذار/ مارس الماضي.

ويبقى الخوف الحقيقي لدى إسرائيل من أن المدعية العامة ستصدر أوامر اعتقال دولية ضد إسرائيليين، ويمكن لهذه الأوامر أن تكون سرية دون علم الشخص الذي صدر الأمر بشأنه. أي بمجرد إصدار مذكرة توقيف، تكون كل دولة عضو في المحكمة ملزمة بتنفيذها والقبض على المشتبه به. يوجد اليوم ١٢٢ دولة عضو - بما في ذلك جميع الدول الأوروبية التي يزورها كثير من الإسرائيليين. وتطلب القرار من إسرائيل توخي الحذر بشكل خاص في رحلات المسؤولين السياسيين والعسكريين إلى الخارج خوفًا من الاعتقال، وفي إسرائيل تم تجميع قائمة تضم ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مسؤول، ووضعوا "حزمة حماية" لكل جندي أو مواطن ضد أي "اضطهاد" قانوني لمحكمة لاهاي، وسيخصص معظم الجهد لمنع اعتقال مسؤولين إسرائيليين كبار في الخارج وجمع المعلومات الاستخباراتية لإحباط مثل هذه المحاولات. ويدعوا أحد الكتاب الإسرائيليين "لبلورة كتلة واسعة في أوروبا وفي الولايات المتحدة تعارض إعتقال الإسرائيليين" (٥).

رد فعل هوجائي إسرائيلي ضد المحكمة

وعقب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مباشرة على قرار الجنائية الدولية، وقال: «إسرائيل تتعرض للهجوم الليلة»!؟ وإعتبر أن قرار المحكمة الجنائية الدولية «يمثل جوهر معاداة السامية وجوهر النفاق»، وأن الحكومة الإسرائيلية «ستحمي جميع الجنود والمدنيين وستقاتل لإلغاء هذا القرار». ويحمل تصريح نتنياهو الكثير من التزييف ولوي عنق الحقيقة ومحاولة للإستناد زوراً على إدعاء «معاداة السامية»، كون محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على ما اقترفوه من أعمال إجرامية مخالفه للقانون الدولي، ليست معاداة للسامية مطلقا كما يدعي نتنياهو وبعض قادة الاحتلال؛ فما تقوم به إسرائيل من إحتلال كولونيالي استعماري، وسرقة الأرض وهدم البيوت الفلسطينية، وقتل الفلسطينيين هو معاداة للإنسانية جمعاء، ومحاكمة مقترفي هذا الجرم لا يمكن تفسيره مطلقا بمعاداة السامية، إلا من قبل ثلة تبحث عن أسانيد زائفة لإستمرار جرائمها.

ومن جهة أخرى، قال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، إن فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في جرائم حرب بالأراضي الفلسطينية "إفلاس أخلاقي وقانوني". وصرح وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، "إن مئات الإسرائيليين، بمن فيهم هو نفسه، قد يخضعون للتحقيق في جرائم حرب". وأكد رؤوفين ريفلين، في بيان أيضا أن "حقنا وواجبنا في حماية مواطنينا"، مضيفا "سنكون يقظين في ضمان عدم المساس بجنودنا". وقدّر مسؤولون إسرائيليون كبار، أن عددا من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، قد يواجهون أوامر اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، حال شروعها بالتحقيق، وقد تصدر أوامر اعتقال بحق نحو ١٠ مسؤولين "سياسيين وعسكريين" إسرائيليين. و«يمكن تقسيم كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى ثلاث فئات: أولئك الذين شاركوا في القرارات المتعلقة بحرب غزة ٢٠١٤، وأزمة حدود غزة ٢٠١٨ (مسيرات العودة)، والنشاط الاستيطاني منذ يونيو/حزيران ٢٠١٤". واعتبرت الصحيفة أن الملف الأسوأ لإسرائيل، هو المشروع الاستيطاني الذي يجري منذ عام ٢٠١٤، وقالت "المسؤولون الرئيسيون الذين يمكن أن يكونوا في المقعد الساخن، سيكونون الوزراء المسؤولين عن المستوطنات، وهم وزراء البناء والإسكان منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن"؛ وأضافت "يمكن أن يشمل ذلك أوري أرييل، ويفعات شاشا بيتون، ويعقوب ليتسمان، ويتسحاك كوهين، ويوآف جالانت"؛ وأن وزراء الجيش خلال هذه الفترة، "قد يقعون أيضًا في مأزق، لأنهم استخدموا الجيش الإسرائيلي للحفاظ على مستوطنات مختلفة أو إقامتها" (٦).

وقام الرئيس ريفلين ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي اللفتنانت جنرال أفيف كوخافي بجولة في أوروبا، سعيا لحشد الدعم لإسرائيل ورفضها تحقيق المحكمة الجنائية الدولية(٧). وفي رسالة نُشرت في صحيفة لو فيجارو الفرنسية اليومية قبيل زيارته لباريس، ناشد ريفلين الرئيس إيمانويل ماكرون وزعماء أوروبيين آخرين، للوقوف إلى جانب الدولة اليهودية في مواجهة قرار المحكمة الجنائية الدولية «المفلس أخلاقيا وقانونياً» (٨). ووجه رئيس الأركان العامة بالجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي رسالة الى قادة وجنود الجيش، وختم كوخافي رسالته بالقول: "قادة وجنود الجيش، اذكروا أن الجيش يقف دائمًا خلفكم ويدعمكم.» وكتب السفير الإسرائيلي في إيطاليا الفير درور إيدار: "استخدام المحكمة كأداة لإلحاق الأذى بالدولة اليهودية، ليس ما كان يدور في أذهان مؤسسي المحكمة الجنائية الدولي (..) إن استبعاد إسرائيل من أسرة الأمم من خلال المؤسسات الدولية وفرض معايير قانونية مزدوجة على إسرائيل هو استمرار لمعاداة السامية" (٩).

وبعد يوم واحد من تصرح المدعية العامة بأنها ستبدأ التحقيق، سارعت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس بالاتصال مع نتنياهو، لتؤكد رفضها الكامل لمثل هذا التحقيق ورفض ممارسة المحكمة الدولية الولاية القانونية علي جنود الاحتلال الإسرائيلي. وعقبت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان في الثالث من الشهر ذاته على بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بفتح التحقيق بقولها «لا اختصاص للمحكمة الجنائية الدولية على هذه المسألة»، وأن «الفلسطينيون غير مؤهلين كدولة ذات سيادة»(١٠). ووقف وزير الخارجية الأميركي، انتوني بلينكن، من وراء إسرائيل، واحتج على صلاحية المحكمة . وبهذا فإن الإدارة الأمريكية الجديدة لا تزال تراوح في إطار موقفها الإنتظاري المعهود، والذي يرتكز في الأساس على تجريد الفلسطينيين من أية وسائل وأدوات دفاعية وحتى القانونية الدولية منها. ولعل ما حدث من سجال خلال المؤتمر الصحفي بتاريخ ليلة الخامس من شهر آذار/ مارس الماضي للناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، خلال الإجابة على سؤال كرره مراسل وكالة «أسوشيتدبرس» العالمية مات لي، عن الوجهة التي تطلب الولايات المتحدة الأميركية من الفلسطينيين الذهاب إليها لمحاسبة إسرائيل، بعد إعلان وزارة الخارجية الأميركية معارضتها لقرار المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق بالحالة في فلسطين : «أين يذهبون؟» ١٢ مرة، في الإيجاز اليومي للصحافيين، دون الحصول على إجابة؟!

إسرائيل تتوسل وتؤلب الدول

تسعى إسرائيل إلى أن تحافظ إسرائيل على حوار منتظم مع الدول الأعضاء في المحكمة الدولية البالغ عددها ١٢٣ دولة، لمعرفة ما إذا كانت ستتدخل إذا قدمت مع المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق المسؤولين؛ علماً بأن نتنياهو وغانتس توجها إلى كبار المسؤولين الأوروبيين، يستنجدان بهم عبر رسالة مفادها: «إن التحقيق الذي انطلق في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي منحاز». وأكد الاثنان أن في إسرائيل جهازا قضائيا مستقلا. وكانت إسرائيل منذ الإعلان عن الشروع في التحقيق الجنائي بحق كبار مجرميها، تقوم بتأليب الدول ومناشدتها وتحريضها ضد المحكمة. وفي هذا السياق، إلتقى الرئيس رؤوفين ريفلين في برلين بنظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير، وخلال لقائهما، وصف تحقيق المحكمة



الجنائية الدولية بشأن إسرائيل بأنه قرار "فاضح" (١١)، وشكر ألمانيا على معارضة التحقيق، وبعد زيارته لألمانيا، سافر ريفلين إلى النمسا وفرنسا للقاء رئيسيهما لذات الغرض.

وتتباين وتتعدد المواقف والمقترحات الإسرائيلية بشأن مواجهة المحكمة الجنائية، فقد كتب البروفيسور بوعز جانور(١٢)المؤسس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في هرتسليا، أن «الرد على هذه الخطوة الخطيرة من قبل المحكمة هو التغيير العاجل لقوانين الحرب التي عفا عليها الزمن"، وأن «الجيش الإسرائيلي يحقق دائمًا في هذه الأخطاء، وعند الضرورة، يحاكم الجنود أو الضباط الذين أهملوا في المحاكمة». بينما كتبت عضو كنيست ومنسقة عمل الكنيست(١٣) بمسألة محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، بأن "مسؤوليتنا أن نفهم ونستخدم «لغة الحقوق» التي يتحدث بها أصدقاؤنا وأعداؤنا".

ولا تخفي إسرائيل والإدارة الأمريكية نيتهما السعي لإقناع كريم خان المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية والذي سيخلف بنسودا في منتصف شهر حزيران القادم، لتحويل تركيز المحكمة عن القضية المرفوعة ضدها. ويحق للمدعي العام تأجيل التحقيق لمدة إثني عشر شهراً تجدد لمرة واحدة، بدعوى وجود قضايا أكثر إلحاحاً في ظل محدودية القضايا التي تستطيع المحكمة النظر فيها في آن واحد.

وكانت الولايات المتحدة قد ألغت تأشيرة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٠١٩، انتقاما مما اعتُبر آنذاك تحقيقا محتملا في أفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي ١٥ مايو/أيار ٢٠١٩، كان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قد هدد بـ «عواقب دقيقة» إذا استمرت المحكمة الجنائية الدولية "في مسارها الحالي" - أي إذا استمرت المحكمة في التحقيق في فلسطين. وفي ١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٠، أصدر الرئيس السابق ترامب أمراً تنفيذياً يُجيز تجميد الأصول وحظر السفر العائلي ضد موظفي المحكمة الجنائية الدولية، وربما يستهدف الذين يُساعدون المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، فرض الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب عقوبات على اثنين من مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، من ضمنهما المدعية العامة فاتو بنسودة. وجاء الأمر التنفيذي الصادر في يونيو/حزيران ٢٠٢٠، الذي يصرح بمثل هذه العقوبات بعد نحو عامين من التهديدات المتصاعدة من قبل الإدارة الأمريكية السابقة لإحباط تحقيقات المحكمة الجنائية في أفغانستان وفلسطين، والتي يمكن أن تحقق في سلوك مواطنين أمريكيين وإسرائيليين.

وسمح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في يونيو/حزيران ٢٠٢٠، بفرض عقوبات وقيود إضافية على التأشيرات ضد موظفي المحكمة الجنائية الدولية، وبالرغم من الضغوط السياسية التي واجهتها المحكمة، إلا أنها أصدرت بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢١ كما ذكر سابقاً، قراراً بانطباق الولاية الإقليمية لها على قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. غير أن الضغوطات الدولية اشتدت على المحكمة من قبل أطراف دولية أخرى، ومورس بحقها ضغوط غير عادية، إلا أن المدعية العامة تجاوزتها، وأصدرت قراراً يوم ٣ مارس ٢٠٢١، ببدء التحقيق رسمياً في الجرائم المدعى بارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر يقضي بأن إسرائيل مشتبه بها باقتراف جرائم حرب.

وبعد أفول إدارة ترامب، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٢١، إلغاء العقوبات والقيود المفروضة على تأشيرات موظفي المحكمة الجنائية الدولية، فرضتها إدارة الرئيس السابق ترامب. ويشمل القرار رفع العقوبات المفروضة على المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا بسبب تحقيقها

في ما إذا كانت القوات الأمريكية ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان. كما تقرر أيضا رفع قيود التأشيرات التي فرضت على بعض موظفي المحكمة الجنائية الدولية. ورحبت المحكمة الجنائية الدولية بقرار الحكومة الأمريكية اليوم بإلغاء الأمر التنفيذي ١٣٩٢٨، وإنهاء العقوبات والقيود المفروضة على إصدار التأشيرات لموظفي المحكمة الجنائية الدولية».

والحقيقة، أنه ليس من قبيل المصادفة أن قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق، جاء بعد تولي رئيس أمريكي جديد منصبه. وتقترح قانونية إسرائيلية أنه "يتعين على إسرائيل تمرير قوانين لحماية موظفيها الأمنيين من لاهاي، على غرار السياسة الأمريكية بشأن هذه المسألة، والتي تم تبنيها فور إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢، والتي تمنع أي نوع من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (..) كما يجب على إسرائيل العمل مع الولايات المتحدة، التي تواجه نفس الخطر»(١٤).

ضغوط وتهديد للقيادة الفلسطينية

تدرك إسرائيل وكذلك الإدارة الأمريكية جيداً خطورة وهول شروع الجنائي الدولية بالتحقيق، وما سيترتب على ذلك. وكشف رئيس الوزراء د. محمد شتية عن أن الإدارات الأمريكية تعتير «أن عضويتنا في المحكمة الجنائية الدولية ليست فقط ضد إسرائيل»!؟ ويروي أن وفد من وزارة الخارجية جاء لمقابلة الرئيس محمود عباس في نيويورك بحضوره، والسبب أنه» إذا تم توجيه الاتهام إلى إسرائيل، فسيتم أيضًا توجيه الاتهام إلى جميع الأطراف المتورطة في الأعمال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وهذا يعني أنه يمكننا أيضًا محاكمة الشركات والمنظمات الأمريكية التي تدعم إسرائيل. ومن ثم، قال نائب وزيرة الخارجية للرئيس عباس: إذا أصبحت عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، فسيكون الأمر أشبه بالحصول على أسلحة نووية" (١٥).

وبناءً على هذا التقدير، تمارس إسرائيل سياسة التهديد والوعيد للطرف الفلسطيني وقيادته، وكما يكتب أحد الإسرائيليين «وقد تطال محمود عباس نفسه، ويمكن لإسرائيل المسيطرة على معبر اللنبي، بوابة السلطة الفلسطينية للعالم الأوسع، أن تمنع ضيوفها، وأسوأ من ذلك، ليس لاعتقالهم، بل لتنفيذ عمل رادع، لكن من المشكوك فيه أن تتمكن بهذه المرحلة من مساعدة الدفاع الإسرائيلي، فقد غادر القطار المحطة، وبقية الإجراءات بيد النيابة العامة في لاهاي، التي حصلت على إذن من القضاة لفتح التحقيقات». وأكد أنه "رغم كل هذا، فقد تجد إسرائيل نفسها عاجلاً أم آجلاً ممسوكة بين يدي الكماشة (..) ولا أحد يضمن أن معظم عواصم العالم ستدافع إلى الأبد عن إسرائيل" (١٦).

وكشفت مصادر إسرائيلية(١٧) عن أن "الحكومة الإسرائيلية ستفرض عقوبات شخصية على جميع مسؤولي السلطة الفلسطينية بمن فيهم الرئيس محمود عباس"، مضيفةً أن إسرائيل ستوقف جميع المشاريع الاقتصادية والتنموية مع السلطة»؛ عدم التعاون مع الجنائية الدولية؛ إستخدام كل الموارد اللازمة لحماية الإسرائيليين من الملاحقة؛ ومنع مسؤولي ومحققي المحكمة من الوصول لإسرائيل. وغرد المحلل الإسرائيلي يوني بن مناحيم على تويتر قائلا: "حان الوقت لأن تستيقظ الحكومة الإسرائيلية وتفرض عقوبات شخصية على جميع كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، بقيادة محمود عباس، الذين شاركوا في رفع شكاوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. لقد غير الفلسطينيون قواعد اللعبة ويجب على إسرائيل أن تتكيف مع القواعد الجديدة".

ويعتقد الإسرائيليون بأن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في ٥ فبراير الماضي، قد "إخترعت دولة فلسطين ورسمت حدودها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ (..) وإستخدمت كسلاح لاضطهاد اليهود (..) وقراراتها المعادية للسامية"؛ وشبه أحد هؤلاء قرار التحقيق ب "عدوان المحكمة الجنائية الدولية الجديد" (١٨). ويقترح موريس هيرش أربعة إجراءات حقيقية يجب أن تتبناها إسرائيل(١٩) تبدأ ب»طرد موظفي الأمم المتحدة، ووقف تمويل السلطة الفلسطينية إلى أن تنسحب دولة فلسطين «الوهمية» من المحكمة الجنائية الدولية، ووضع حد للارتباك الإسرائيلي، وفرض عقوبات المنظمات غير الحكومية مثل بتسيلم وكسر الصمت التي تروج لمعاداة السامية، كما يدعي.

وقد باشرت إسرائيل بتنفيذ بعض تلك الإجراءات، فبعد أن التقى وزير الخارجية المالكي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا في لاهاي، سحبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطاقة المرور VIP منه بتاريخ ٢١ آذار/ مارس، واستدعت الوفد المرافق له للتحقيق عند المخابرات الإسرائيلية على جسر الأردن. وفي وقت سابق، قالت وكالة «وفا» الفلسطينية: إن رسائل تهديد أمريكية وإسرائيلية كانت وصلت للسلطة الفلسطينية مفادها أن المطالبة بالتحقيق في جرائم «إسرائيل» خط أحمر لا تقبله «تل أبيب»؛ وجاء وبما أن الفسطينين يأملون «إعاقة حرية التنقل للمسؤولين الإسرائيليين، قررت إسرائيل أن المالكي - الذي يقود الإجراءات القانونية - يجب ألا يتمتع بامتيازات إضافية على الحدود»(٢٠).

وقد تلجأ إسرائيل لسحب بطاقات الشخصيات المهمة لعدد من المسؤولين الفلسطينيين وتقييد حركتهم، وربما تقيد عمل السلطة وتضيق عليها في القضايا التي تحتاج إلى موافقات ومصادقات إسرائيلية. كما ستذهب إسرائيل إلى الاستعانة بالجهات الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية كألمانيا، التي عملياً ترفض قرار الجنائية الدولية للضغط على القيادة الفلسطينية لثنيها عن تقديم الملفات والدعاوى، ولتمييع الموضوع والمماطلة فيه قدر الإمكان. وقد

تستعين كذلك ببعض الدول العربية من أجل هذا الغرض. وستحاول الحكومة الإسرائيلية الضغط على كريم خان البريطاني الجنسية المدعي العام الجديد الذي سيتسلم مهام منصبه في شهر حزيران المقبل، على اعتبار أن المدعية العامة الحالية فاتو بن سودة «شخصية معادية» لإسرائيل، ولم تنجح معها الضغوطات الكثيرة التي مارستها إسرائيل بهذا الشأن. وكانت السلطة الفلسطينية قد طلبت من المحكمة الجنائية الدولية تسريع تحقيقاتها، خلال اجتماع رسمي عقد بتاريخ ١٨ آذار/ مارس بين وفد من الوزارة والمدعية العامة للمحكمة. وطالب الوفد بتسريع وتيرة تحقيقات الجنائية الدولية وعدم الاستجابة لأي ضغوط خارجية، بما في ذلك إرسال الفريق الذي يتم إعداده إلى الأراضي الفلسطينية بأسرع وقت.

الخاتمة

واجهت القيادة الفلسطينية ضغوط وتهديدات شتى لسحب الدعوى من أمام المحكمة الجنائية الدولية، غير أنها تأبى حتى اللحظة عن تلبية هذا الطلب. وحتى يمكن أن تسحب فلسطين إعلانها أو انضمامها من المحكمة الجنائية وميثاق روما، إلا إنها لا تملك سلطة إيقاف الدراسة الأولية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية. وبموجب نظام المحكمة، لا تستطيع دولة فلسطين أو منظمة التحرير، ولا تملك حقّ مطالبة المدعي العام وقف الإجراءات أو عدم التحقيق أو سحب الشكوى والإحالة من أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ إذ أن هناك فرق واضح بين حقّ الانسحاب من معاهدة نظام روما للمحكمة الجنائية، وبين طلب وقف الإجراءات والتحقيق وسحب الشكوى. والآثار القانونية التي نتجت عن دراسة الحالة في فلسطين والملفات المقدمة للمحكمة، أصبحت ملكاً ومن حقّ المحكمة والمدعي العام، وليس من حقّ الدولة الطرف في نظام روما التي سجلت سحب عضويتها من المعاهدة أن تقوم بسحب الشكوى ووقف إجراءات التحقيق، وكذلك تبقى الآثار القانونية لإجراءات التحقيق التي قام بها المدعي العام، ويستطيع المدعي العام بما يملك من سلطة إجراء التحقيق الاستمرار بعمله حتى تحقيق العدالة.

وحتى لو قدم طلب انسحاب من قبل السلطة الفلسطينية أو القيادة الفلسطينية لا يكون نافذاً إلا بعد سنة، ولا يؤثر هذا الطلب على الحقوق والالتزامات التي نشأت من الانضمام للمعاهدة، ومنها إحالة الحالة التي تمت من قبل القيادة الفلسطينية للمحكمة، والتي أضحت ملك وحق للمحكمة والمدعي العام. ويستطيع المدعي العام الاستمرار بإجراءات التحقيق ،وفق ما يملكه من حق أصيل وصلاحيات ممنوحة له بموجب نظام روما الأساسي؛ لذلك فإن حالة فلسطين أصبحت حقّ يملكه المدعي العام للمحكمة الجنائية والدائرة التمهيدية، ولا يملك أحد أن يوقف ذلك استناداً لنظام روما، إلا مجلس الأمن بإرجاء التحقيق.

هوامش

(١) القناة الإسرائيلية "١٣"/ وكالة معاً، بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(٢) موقع واي نت العبري (الموقع الإخباري لصحيفة يديعوت أحرونوت)/ موقع معاً، بتاريخ الرابع من نيسان/ أبريل ٢٠٢١.
(٣) صحيفة يديعوت أحرونوت، بتاريخ الثامن من نيسان/ أبريل ٢٠٢١.
(٤) موقع صحيفة يديعوت احرنوت/ وكالة معاً، بتاريخ ٤ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(٥) إسحق ليفانون، تحديات تنتظر إسرائيل: يجب التنسيق مع الولايات المتحدة، هآرتس/ الأيام ١١ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(٦) جروزاليم بوست/ موقع قدس نت للأنباء، الجنائية الدولية قد تصدر أوامر اعتقال بحق نحو ١٠ مسؤولين إسرائيليين، بتاريخ ٥ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(٧) موقع صحيفة إسرائيل هيوم/ صحيفة الأيام، بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(٨) نفس المصدر.
(٩) درور إيدار، المحكمة الجنائية الدولية تقوِض شرعيتها، صحيفة إسرائيل هيوم، بتاريخ ٤آذار/ مرس ٢٠٢١.
(١٠) صحيفة إسرائيل هيوم، بتاريخ ٣ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١١) صحيفة تايمز أف إسرائيل بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٢) البروفيسور بوعز جانور، حان الوقت لتغيير قوانين الحرب التي عفا عليها الزمن، إسرائيل هيوم بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٣) ميخال كوتلر فونش، التحقيق ضد إسرائيل في لاهاي .. قرار سياسي، معاريف/ الأيام، بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٤) نتسانا دارشان ليتنر، النفاق الجسيم للمحكمة الجنائية الدولية، صحيفة إسرائيل هيوم، بتاريخ ٤ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٥) صحيفة إسرائيل هيوم، بتاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٦) جاكي خوجي، إتهامات المحكمة الجنائية إنطلقت دون رجعة، صحيفة معاريف، بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٧) موقع أمد الإخباري، ٣ آذار/ مارس ٢٠٢١.
(١٨) موريس هيرش، حان الوقت أن تخلع إسرائيل القفازات أمام المحكمة الجنائية الدولية، صحيفة إسرائيل هيوم بتاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٢١. المقدم (احتياط) موريس هيرش هو رئيس الإستراتيجيات القانونية في منظمة مراقبة الإعلام الفلسطينية. خدم لمدة ١٩ عامًا في النيابة العسكرية العامة في الجيش الإسرائيلي.
(١٩) نفس المصدر.
(٢٠) صحيفة إسرائيل هيوم، بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٢١.



القضية الفلسطينية والإدارة الأمريكية الجديدة

بقلم : د. أحمد مجدلاني
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

لم نراهن يوماً على الولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها المتعاقبة التي أثبتت تاريخياً عدائها لقضيتنا وحقوقنا الوطنية الفلسطينية ودعمها وإسنادها لدولة الاحتلال، وكافة المواقف الأمريكية منحازة لإسرائيل الدولة القائمة بقوة الاحتلال، ونحن على قناعة تامة بعدم إحداث تغيير في المواقف الأمريكية بدون أن يكون هناك مواقف دولية وعربية داعمة لعدالة القضية الفلسطينية وتطوير عمل اللجنة الرباعية الدولية وتوسيعها وتحقيق الشراكة الدولية لرعاية العملية السياسية وإنهاء التفرد الأمريكي الذي ثبت فشله وانحيازه وشراكته للاحتلال.

المطلوب قبل كل شيء هو إعادة بناء العلاقات الفلسطينية الأمريكية ولكن على أسس ومرتكزات واضحة أساسها الاحترام المتبادل وبشرط ألّا تكون مرتبطة بالجانب الإسرائيلي، حيث انحازت الإدارة الأمريكية دائماً لحكومات الاحتلال المتعاقبة، ونحن ننتظر بأن تقوم إدارة بايدن برفع العقوبات والقرارات المجحفة التي اتخذتها إدارة ترامب في السابق سواء بما يخص منظمة التحرير الفلسطينيّة أو مسألة ضم القدس وكل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومحاولات النيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية من خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

على إدارة الرئيس بايدن أن تراجع مواقفها وسياساتها الخارجية على المستويات كافة وبخاصة سياساتها في الشرق الأوسط ومواقفها المنحازة لإسرائيل وتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني التي تحظى بإجماع دولي، وأن تقرأ الأوضاع بصورة مختلفة ارتباطا بالتوازنات المختلفة الموجودة على الساحة الدوليّة، ومن هنا جاء ترحيبنا بتصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن بالتزامه بحل الدولتين، وهذه التصريحات تتطلب خطوات عملية ملموسة من خلال إعادة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف الصريح والواضح بأن القدس الشرقية جزء من أراضي دولة فلسطين المحتلة وجزء من الحل العادل والشامل بما فيه عودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً لقرار ١٩٤.

إعلان الإدارة الأمريكية التزامها بحل الدولتين واستئناف تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية للشعب الفلسطيني وعودة تقديم الدعم المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يشكل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ويمكن البناء على هذا الموقف لتصويب العلاقة مع فلسطين التي دمرتها الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة ترامب، وما من شأنه استعادة مناخات الثقة والعمل مع كافة أطراف اللجنة الرباعية وتوسيعها لإطلاق عملية سلام على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بهدف حل الصراع من مختلف جوانبه، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية .

إن المؤشرات القادمة من الإدارة الأميركية الجديدة يمكن البناء عليها، فهناك إشارات يمكن البناء عليها سواء ما يتعلق باستئناف العلاقات الثنائية الفلسطينية -الأميركية ورفض الاستيطان والضم واعتبار حل الدولتين الحل الوحيد الممكن للصراع .

ورغم فهمنا العملي والحقيقي لطبيعية المواقف والمنطلقات الأمريكية والمؤشرات القائمة حتى الآن والتي تؤكد بأن الإدارة الأميركية الجديدة ستعود إلى المسار التقليدي لكل الإدارات الأميركية السابقة في التعامل مع الملف الفلسطيني-الإسرائيلي عبر الانحياز للاحتلال والشراكة معه في تنفيذ مخططاته العدوانية والتوسعية الكولونيالية.

ندرك أن لدى الإدارة الأميركية الجديدة تحديات كبيرة ستعمل عليها، على الأقل في عامها الأول، مثل الحد من جائحة كورونا والتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنها في الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا معالجة الانقسام الداخلي الأميركي الذي تعمق في عهد ترامب واستعادة الولايات المتحدة الأميركية لدورها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة التي انسحبت الإدارة السابقة منها، فانتهاء حقبة ترامب ولدت آمالا لعلاقات دولية جديدة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والقانون والشرعية الدولية وبناء علاقات ثنائية ومعالجة الكثير من الأزمات التي خلفتها إدارة ترامب .

كفلسطينيين، دفعنا ثمناً كبيراً للسياسة المتطرفة التي انتهجها ترامب والذي حول الولايات المتحدة الأميركية من طرف منحاز لإسرائيل إلى شريك كامل للاحتلال، فحقبة ترامب كانت عبارة عن مرحلة مظلمة على كافة المستويات وسياسات كوارث متتالية حلت بالشعب الفلسطيني نتيجة السياسة الأميركية المتهورة التي كانت منفلتة من عقالها، فالسنوات الأربع الماضية شهدت العديد من القرارات الأميركية بشأن القدس والاستيطان وضم الضفة الغربية ومحاولة ابتزاز الفلسطينيين سياسياً عبر وقف المساعدات للحكومة والمستشفيات الفلسطينية بالقدس ووكالة " الأونروا " وإغلاق مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإغلاق القنصلية الأميركية العامة بالقدس.

كل هذه السياسات الأمريكية المعادية ننتظر التراجع عنها والامتثال للشرعية الدولية وأن تمارس الولايات المتحدة دورها كراعٍ نزيه لعملية السلام بالشراكة مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل تنفيذ القرارات الدولية وانجاز السلام العادل والشامل والمتوازن انسجاماً مع الدعوة التي أطلقها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام وحل القضية الفلسطينية على أساس القرارات الدولية، واستكمالاً للجهود الدولية في هذا السياق والتي كان آخرها الموقف الصيني والمبادرة الصينية ببنودها الخمسة لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الإجماع الدولي وبما يحقق السلام والاستقرار الشامل .

الخطوة العملية الملموسة التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية بشكل واضح، هي ترجمة لما عبرت عنه حملة الرئيس جو بايدن أثناء الانتخابات الأمريكية وبعد تسلمه للرئاسة، وهي خطوة إيجابية من الممكن البناء عليها، وفيما يخص الخطوة الجديدة التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية، والتي تنص على إعادة تفعيل اللجنة الرباعية فهذه الخطوة سياسية إيجابية نحو إنهاء التفرد والرعاية الأمريكية لعملية السلام، والقبول بمبدأ المرجعيات المتعددة الأطراف للعملية السياسة.

فلسطينياً علينا إعادة تحديد وتوجيه خطابنا السياسي الفلسطيني في التعامل مع المجتمع الدولي عامة ومع الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة الحفاظ على أهدافنا ومصالحنا الوطنية والانطلاق بعلاقة تضمن إنهاء الدعم اللامحدود للسياسات الاستيطانية وضم القدس التي اتخذتها الإدارة السابقة ومحاولة التأثير على الإدارة الجديدة بشتى الطرق والإمكانيات واختراق الحالة الأمريكية بمواقفنا السياسية وعبر تمسكنا بحقوقنا الوطني وبمشروعنا الفلسطيني الذي يستهدف تحقيق السلام العادل والشامل وتنفيذ حل الدولتين، ومن هذا المنطلق ينبغي وضع إستراتيجية عمل فلسطينية لإدارة الحوار والتواصل والاتصال مع الولايات المتحدة كقوة دولية لها وزنها ولها تأثيرها إلى جانب الحفاظ على إقامة العلاقات المتوازنة مع كافة الأطراف الدولية بما فيها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وكافة المحاور الدولية للتأكيد بأن العلاقات الفلسطينية علاقات متكافئة ومنفتحة على الجميع وأن مستوى العلاقة بقدر موقف هذا الطرف أو ذاك من قضيتنا ومن حقوقنا الوطنية العادلة والمشروعة، ولذلك ونحن نؤكد على إحداث اختراق في الموقف الأمريكي فإننا نرحب ببيان عدد من أعضاء الكونغرس والمواقف الرافضة للاستيطان والمطالبة بالعدالة لفلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي .



تقرير حول عمليات الهدم في فلسطين

هيئة مقاومة الاستيطان والجدار

على النقيض من ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجاه المستعمرين، كانت سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية ولا تزال أحد الممارسات المنهجة لها على امتداد الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي بدأت منذ أيام الاحتلال الاولى عام ١٩٦٧، بتدمير قرى اللطرون الثلاث (عمواس، يالو، بيت نوبا)، وتشريد أهلها الذين زاد عددهم حينها عن (٧٠٠٠) نسمه.

استراتيجية سلطات الاحتلال هدفت إلى السيطرة على الحيز المكاني لصالح إقامة المستعمرات الاسرائيلية واستجلاب المستعمرين اليهود على حساب التجمعات السكنية الفلسطينية،فعلى مدار سنوات الاحتلال ال ٥٣ لم يتم إقامة مدينة فلسطينية واحدة على الاراضي الواقعة تحت سيطرة سلطات الاحتلال، بل إن العديد من القرى الفلسطينية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ لم يتم الاعتراف بها، مقابل إقامة مئات المدن والبلدات والبؤر الاستعمارية في الاراضي المحتلة التي تتواصل الاجراءات الاحتلالية الداعمة لها لتصبح تجمعات سكنية ضخمة.

بلغ مجموع عمليات الهدم التي قامت بها سلطات الاحتلال بحق المساكن والمنشآت الفلسطينية للعام ٢٠٢٠، (١٠٤٧) عملية هدم، موزعه على (٤٢٣) عملية هدم مساكن (مساكن مأهولة، مساكن غير مأهولة، حمامات)، و(٦٢٤) عملية هدم منشآت، (زراعية، تجارية، أخرى).

وقد تركزت عمليات الهدم بشكل مكثف في محافظات القدس، الخليل وطوباس والاغوار الشمالية اللواتي شهدن ما يزيد عن ٦٣٪ من مجمل عمليات الهدم.

ويوضح الشكل أدناه أن محافظة القدس كانت أعلى نسبة عمليات هدم خلال العام المنصرم (٣٢٣) عملية هدم، وهذا يعكس حجم الاستهداف لمحافظة القدس في المشاريع الإحلالية الاستعمارية الإسرائيلية.

التوزيع النسبي لعمليات الهدم حسب المحافظة للعام ٢٠٢٠



ولتسيط الضوء على سلسلة عمليات الهدم الواسعة التي شهدها العام المنصرم، نستعرض هذا الجدول الذي يوضح عمليات الهدم في المحافظات على النحو الآتي:-

توزيع عمليات الهدم على المحافظات للعام ٢٠٢٠ حسب النوع

المحافظة	هدم مساكن			هدم منشآت			مجموع عمليات الهدم
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	حمامات	زراعية	تجارية	أخرى	
جنين	١١	١٣	٦	٣٠	١٧	١	٧٨
طولكرم	–	–	–	١	٤	١	٦
نابلس	٢	١	٥	١٦	٨	–	٣٢
قلقيلية	–	–	–	–	٢	–	٢
سلفيت	–	١	٣	٦	١	–	١١
رام الله	١١	٨	٢	٢٤	١٢	١١	٦٨
اريحا	٢٠	٢٠	٦	٣٣	١	١٦	٩٦
القدس	٨٠	٥١	–	٦٢	٥١	٧٩	٣٢٣
بيت لحم	١٦	١٢	١٠	٣٢	١٠	١٩	٩٩
طوباس والأغوار الشماليه	٢٥	١٨	١٤	٤٢	١٠	٧	١١٦
الخليل	٣١	١٧	٤٠	٥٧	٢١	٥٠	٢١٦
المجموع	١٩٦	١٤١	٨٦	٣٠٣	١٣٧	١٨٤	١٠٤٧
	٤٢٣			٦٢٤			

تعددت الذرائع والحجج التي تستخدمها سلطات الاحتلال الاسرائيلية لهدم المساكن والمنشآت الفلسطينية وهي كالآتي:-

1. البناء غير المرخص.
2. هدم منازل عائلات منفذي العمليات العسكرية.
3. أسباب أمنية.
4. وقوع المبنى في منطقة أثرية.
5. الاعتداء على أراضي الدولة.
6. هدم لذرائع تتعلق بالتدريبات العسكرية.
7. التعدي على حدود الجدار.

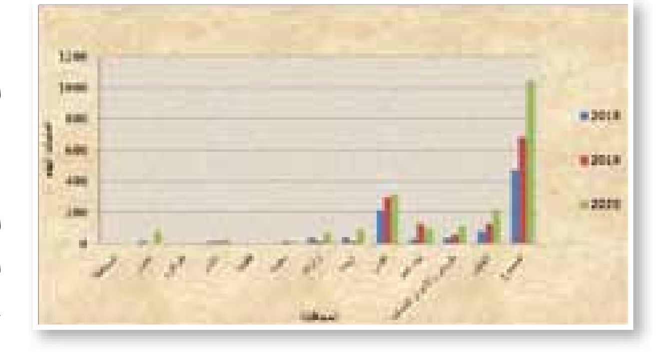
وعند مقارنة عمليات الهدم الاسرائيلية خلال السنوات الثلاثة الماضية(٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠)من الملاحظ أن العام الماضي شهد ارتفاعا غير مسبوق في عمليات هدم المساكن والمنشآت الفلسطينية (١٠٤٧) عملية هدم، وذلك مقارنة مع السنوات السابقة فقد هدم الاحتلال في العام ٢٠١٨ (٤٧١) عملية هدم، وفي العام ٢٠١٩(٦٨٦) عملية هدم.

ومن الجدول أدناه نلاحظ تركز عمليات الهدم وتصاعد وتيرتها من سنة لأخرى كان في محافظة القدس، فقد هدم الاحتلال في محافظة القدس للعام ٢٠١٨ (٢١٥) عملية هدم، وفي العام ٢٠١٩ (٣٠٠)، وفي العام ٢٠٢٠ (٣٢٣). وذلك بهدف إفراغ القدس من المواطنين الفلسطينيين، وإجبار أهلها على تركها خاصة مع صعوبة عمل تراخيص البناء، في سعي ممنهج من قبل سلطات الاحتلال لتغيير الواقع الديمغرافي والتاريخي والديني للمدينة المقدسة، وتسهيل تنفيذ خطة القدس الكبرى خاصة بعد إعلان ترامب المشؤوم القدس عاصمة لإسرائيل.

جدول (١-٢): مقارنة عمليات الهدم الإسرائيلية خلال السنوات الثلاثة الماضية (٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠)

المحافظه	السنه			مجموع عمليات الهدم
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
جنين	٢١	٥	٧٨	١٠٤
طولكرم	٢	٦	٦	١٤
نابلس	٩	١٤	٣٢	٥٥
قلقيلية	-	٣	٢	٥
سلفيت	٧	١٣	١١	٣١
رام الله	٣٥	١٨	٦٨	١٢١
أريحا	٣٧	١٧	٩٦	١٥٠
القدس	٢١٥	٣٠٠	٣٢٣	٨٣٨
بيت لحم	٣٠	١٢٥	٩٩	٢٥٤
طوباس والأغوار الشمالية	٣٤	٦٠	١١٦	٢١٠
الخليل	٨١	١٢٥	٢١٦	٤٢٢
المجموع	٤٧١	٦٨٦	١٠٤٧	٢٢٠٤

شكل(١-٢): عمليات الهدم الإسرائيلية خلال السنوات الثلاثة الماضية



"إن عمليات التهجير غير القانوني للمدنيين في الأراضي المحتلة تنتهك إتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية». كما أن " عمليات الهدم هذه تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وجزء من نمط ممنهج من جانب السلطات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين قسراً في الأراضي المحتلة حيث ترقى مثل هذه الأعمال إلى جرائم حرب".



الخلاصة والتوصيات - تقرير هيومن رايتس ووتش

إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين

الخلاصة

النتائج التي خلصت إليها «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها الصادر بتاريخ ٢٧-٤-٢٠٢١، بأن السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالفصل العنصري والاضطهاد.

يقع التقرير الصادر في ١٨٧ صفحة، بعنوان «تجاوَزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد»، في معاملة إسرائيل للفلسطينيين.

التوصيات

هذه التوصيات نابعة من النتائج التي خلصت إليها «هيومن رايتس ووتش» بأن السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالفصل العنصري والاضطهاد.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن الحكومة الإسرائيلية عملت بنيّة الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها. اقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية المرتكبة ضدهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. عندما تجتمع هذه العناصر معا، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري.

كما ترتكب السلطات الإسرائيلية الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد على أساس نية التمييز الكامنة وراء معاملة إسرائيل للفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولا: إلى دولة إسرائيل

- تفكيك جميع أشكال القمع والتمييز المنهجيَّين التي تعطي امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، وتنتهك حقوق الفلسطينيين بهدف ضمان هيمنة اليهود الإسرائيليين، وإنهاء اضطهاد الفلسطينيين، بما يشمل إنهاء السياسات والممارسات التمييزية في مجالات مثل إجراءات المواطنة والجنسية، وحماية الحقوق المدنية،



- وحرية التنقل، وتخصيص الأراضي والموارد، والحصول على المياه والكهرباء والخدمات الأخرى، ومنح تصاريح البناء.
- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن الحماية الواجبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي.
- وقف بناء وتوسيع المستوطنات، وتفكيك المستوطنات الموجودة وإعادة المواطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى داخل حدود إسرائيل المعترف بها دوليا.
- إنهاء منع السفر الشامل من غزة وإليها والسماح بتنقل الأشخاص من غزة وإليها بحرية، ولا سيما بين غزة والضفة الغربية وغزة والخارج، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.
- السماح للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنقل بحرية إلى القدس الشرقية، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.
- إنهاء التمييز في تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط، وتصاريح البناء، والبناء التي تُخضع الفلسطينيين لرفض التصاريح وأوامر الهدم بشكل تمييزي.
- إتاحة حصول الفلسطينيين بشكل عادل على الأراضي، والمساكن، والخدمات الأساسية.
- تفكيك أجزاء جدار الفصل المبنية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وليس على طول الخط الأخضر.
- إلغاء القوانين والأحكام القانونية التمييزية وإقرار تشريعات مبنية على مبدأ المساواة وتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، منها:
  - «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة) – ٢٠٠٣"، والذي يسمح للمواطنين والمقيمين الإسرائيليين بالحصول على وضع قانوني لأزواجهم غير الإسرائيليين، دون أن ينطبق ذلك على الأزواج من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إنهم، مع استثناءات قليلة، مستبعدين صراحة بموجب هذا القانون؛
  - أحكام "قانون لجان القبول لعام ٢٠١١" التي تسمح فعليا لسكان البلدات الصغيرة داخل إسرائيل بالتمييز ضد السكان المحتملين على أساس العرق أو الإثنية أو الأصل القومي؛
  - أحكام في "قانون أساس: إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي" تميز بين اليهود وغير اليهود فيما يتعلق بحق تقرير المصير والسكن.
- إزالة القيود التعسفية على حقوق الإقامة للفلسطينيين سكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وعائلاتهم، بما في ذلك عن طريق وقف الممارسة التي تقضي بإلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية، وإنهاء التجميد الفعلي لطلبات لمّ شمل العائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ٢٠٠٠، والسماح للفلسطينيين بإعادة التوطين في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيل عناوينهم الجديدة.
- الاعتراف بحق الفلسطينيين الذين فروا أو طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ وأبنائهم وأحفادهم بدخول إسرائيل والإقامة في المناطق التي كانوا يعيشون فيها هم أو عائلاتهم واحترام هذا الحق، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في سياسة منفصلة تحدد أيضا خيارات دمجهم في مكان وجودهم أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة توطينهم في مكان آخر.(٨٦٦)
- التعاون مع توصيات هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والالتزام بها.
- المصادقة على "نظام روما الأساسي" وإدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هذه الجرائم ومقاضاتهم.

ثانيا: إلى منظمة التحرير الفلسطينية

- تبني استراتيجية مناصرة تتمحور حول الإعمال الفوري لحقوق الإنسان الكاملة للفلسطينيين، بدلا من استراتيجية تؤخر إعمال حقوق الإنسان لصالح تحقيق نتيجة سياسية معينة.

ثالثا: إلى السلطة الفلسطينية

- وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي، والذي يساهم في تسهيل جرائم الفصل العنصري والاضطهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني.

رابعا: إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية

- التحقيق بشأن المتورطين بشكل موثوق في الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، وملاحقة هؤلاء الأشخاص.

خامسا: إلى أعضاء الأمم المتحدة

- إنشاء لجنة تحقيق دولية من خلال الأمم المتحدة للتحقيق في التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. يجب أن يكون



التحقيق مفوضا لتحديد وتحليل الوقائع، وعند الاقتضاء، تحديد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد، بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات، إضافة إلى جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات والحفاظ عليها لاستخدامها في المستقبل من قبل مؤسسات قضائية ذات مصداقية. يجب أن يكون تفويض التحقيق واسعا بما يكفي لتغطية دور الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الشركات والمسؤولون في الدول الأخرى.

- إنشاء لجنة متابعة خاصة من خلال الأمم المتحدة تضم ممثلي الدول الأعضاء لتقييم نتائج لجنة التحقيق الدولية، والمراجعة المنتظمة للامتثال لتوصيات لجنة التحقيق، والتوصية بمزيد من الإجراءات حسب الحاجة.
- في ضوء الجمود في القضية في مجلس الأمن الدولي، ينبغي التوصية بأن تفرض الدول الأعضاء وتكتلات الدول تدابير أحادية الجانب في شكل عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المتورطين بشكل موثوق في جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد؛ ووضع شروط أحادية تربط مبيعات الأسلحة والمساعدة الأمنية لإسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين؛ وإخضاع الاتفاقيات، وخطط التعاون، وجميع أشكال التجارة والتعامل مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم في تسهيل هاتين الجريمتين الخطيرتين.
- استحداث منصب من خلال الأمم المتحدة لمبعوث عالمي من الأمم المتحدة لجريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري مع تفويض بالدعوة إلى إنهاء هاتين الجريمتين وتحديد الخطوات التي على الدول والمؤسسات القضائية اتخاذها للملاحقة بشأنهما. بمجرد استحداث المنصب، ينبغي الطلب من مجلس الأمن الدولي دعوة المبعوث للمشاركة في جلسات إحاطة فصلية حول الوضع في الشرق الأوسط.

سادسا: إلى جميع الدول

- إصدار بيانات رسمية فردية وجماعية تعبر عن القلق بشأن ارتكاب إسرائيل جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إخضاع الاتفاقيات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والتعامل مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة، لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين، والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم مباشرة في تسهيل هذه الجرائم الخطيرة.
- فرض عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المسؤولين عن استمرار ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد.
- فرض شروط تربط بيع الأسلحة والمساعدات العسكرية والأمنية إلى إسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إدراج الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هاتين الجريمتين ومقاضاتهم.
- التحقيق بشأن الأشخاص المتورطين بشكل موثوق في جريمتَي الاضطهاد والفصل العنصري وملاحقتهم بموجب الولاية القضائية العالمية وبما يتماشى مع القوانين الوطنية.
- النظر في دعوة إسرائيل في المنشورات، والتقارير، والمواقف السياسية إلى منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حقوق مدنية مساوية على الأقل لتلك التي تمنحها لمواطنيها، وتقييم سلوك إسرائيل على هذا الأساس، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في تقرير منفصل.(٨٦٧)

سابعا: إلى الرئيس الأمريكي

- إصدار بيان رسمي يعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.

ثامنا: إلى وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الخزانة

- فرض شروط تربط بيع الأسلحة والمساعدات العسكرية والأمنية إلى إسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إجراء تقييم وإصدار تقرير علني عن استخدام الأسلحة و/أو المعدات أمريكية الأصل، أو الأسلحة و/أو المعدات الإسرائيلية التي تم شراؤها بأموال أمريكية، للمساهمة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد، أو لتسهيل انتهاكات قانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدوليّين. في حال توفير المزيد من المساعدات وإذا تم ذلك فعلا، ينبغي ضمان ألا يذهب أي تمويل إلى الوحدات حيث توجد معلومات موثوقة بشأن تورطها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفقا للمادة M٦٢٠ من "قانون المساعدة الخارجية" لعام ١٩٦١،٢٢ U.S.C. ٢٣٧٨d والبند ٣٦٢ من الباب ١٠ من قانون الولايات المتحدة، والمعروف باسم قوانين ليهي.



- فرض حظر التأشيرات وتجميد الأصول وفقا لقانون "ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الإنسان" لعام ٢٠١٦، والأمر التنفيذي ١٣٨١٨، والقسم ٧٠٣١ (ج) من "قانون اعتمادات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة" لعام ٢٠١٩، على جميع المسؤولين الإسرائيليين الذين تتبين مسؤوليتهم أو تواطؤهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.

تاسعا: إلى "الكونغرس" الأمريكي

- إصدار بيانات رسمية تعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إذا لم تضع السلطة التنفيذية الأمريكية شروطا على المساعدات العسكرية والأمنية لإسرائيل، فعلى الكونغرس أن يقر تشريعات تربط المساعدة المخصصة لإسرائيل بخطوات ملموسة من السلطات الإسرائيلية لتنهي ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- طلب تقرير من "مكتب محاسبة الحكومة" حول كيفية استخدام الدعم الأمريكي لإسرائيل، بما في ذلك الأموال والأسلحة والمعدات، للمساهمة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد؛ ومطالبة مكتب محاسبة الحكومة بأن يتضمن تقريره تحقيقا في مدى قدرة وزارتَي الخارجية والدفاع الأمريكية على إجراء تدقيق حقوقي مناسب للوحدات العسكرية الإسرائيلية.
- التأكد من أن جميع المكاتب المكلفة بضمان الامتثال لقوانين ليهي في وزارتي الخارجية والدفاع لديها ما يكفي من تمويل وموظفين.

عاشرا: إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

- إصدار بيانات علنية تعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، الناشئة عن نتائج التقييم بشأن جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد، التي تحدد بشكل خاص العواقب والالتزامات القانونية بموجب أحكام قوانين الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي التي تسري على مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والشركات الخاصة في الاتحاد، والخطوات التي يجب أن تؤخذ بشأن ذلك، ونشر التقييم علنا.
- إخضاع جميع الاتفاقيات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والتعامل الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة، والتدقيق في الاتفاقيات التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين، والتخفيف من آثارها على حقوق الإنسان، وحيث يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم مباشرةً في تسهيل هاتين الجريمتين الخطيرتين.
- فرض عقوبات موجهة تستهدف الأفراد والكيانات التي يتبين أنها مسؤولة عن استمرار ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد.
- وضع شروط على المساعدات العسكرية والأمنية لإسرائيل وربطها بخطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء السلطات الإسرائيلية ارتكابها جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- دعم تشكيل لجنة تحقيق من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في جميع أشكال التمييز أو القمع المنهجيَين على أساس الهوية الجماعية في إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- دعم استحداث منصب مبعوث أممي بشأن جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.

حادي عشر: إلى البرلمان الأوروبي

- حث المفوضية الأوروبية، و"الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية"، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الخطوات الموضحة أعلاه، والطلب من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي والمفوضية إبقاء البرلمان على علم بالخطوات التالية.

ثاني عشر: إلى الشركات العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

- وقف الأنشطة التجارية التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد.
- تقييم ما إذا كانت سلع الشركات وخدماتها تساهم في جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد، مثل المعدات المستخدمة في الهدم غير القانوني لمنازل الفلسطينيين، والتوقف عن توفير السلع والخدمات التي يُرجح استخدامها لهذه الأغراض، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ملخص التقرير

قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير أصدرته ٢٧-٤-٢٠٢١، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد.

يعرض التقرير الواقع الحالي، "إذ توجد سلطة واحدة – الحكومة الإسرائيلية – هي الجهة الرئيسة التي تحكم المنطقة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، حيث تسكن مجموعتان متساويتان في الحجم تقريبا. تمنح هذه السلطة بشكل ممنهج امتيازات لليهود الإسرائيليين بينما تقمع الفلسطينيين، ويمارَس هذا القمع بشكله الأشدّ في الأراضي المحتلة».

وقال كينيث روث، المدير التنفيذي لـ في "هيومن رايتس ووتش": "حذّرتْ أصوات بارزة طوال سنوات من أن الفصل العنصري سيكون وشيكا إذا لم يتغير مسار الحكم الإسرائيلي للفلسطينيين. تُظهر هذه الدراسة التفصيلية أن السلطات الإسرائيلية أحدثت هذا الواقع وترتكب اليوم الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد».

ووفق التقرير فإن النتائج التي تبيّن الفصل العنصري والاضطهاد لا تُغيّر الوضع القانوني للأراضي المحتلة، المكونة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة، كما لا تغير واقع الاحتلال.

ويقول التقرير: بعد أن كان مصطلح "أبارتهايد" أو الفصل العنصري قد صيغ في سياق متصل بجنوب أفريقيا، أصبح اليوم مصطلحا قانونيا عالميا. يشكل الحظر على التمييز المؤسسي والقمع الشديدين والفصل العنصري مبدأ أساسيا في القانون الدولي. "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها" لسنة ١٩٧٣ (اتفاقية الفصل العنصري) و"نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية" لسنة ١٩٩٨ (نظام روما الأساسي) يُعرّفان الفصل العنصري باعتباره جريمة ضد الإنسانية تتكونَ من ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً: نية إبقاء هيمنة جماعة عرقية على أخرى. سياق من القمع المنهج من الجماعة المهيمنة ضد الجماعة المهمشة. الأفعال اللاإنسانية. اليوم، تُفهم الإشارة إلى الجماعة العرقية على أنها لا تتناول المعاملة على أساس السمات الوراثية فحسب، بل أيضا على أساس النسب والأصل القومي أو الاثنين، على النحو المحدد في اتفاقية التمييز العنصري. تطبق هيومن رايتس ووتش هذا الفهم الأوسع للعرق.

ثانياً: الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الاضطهاد، كما يعرّفها نظام روما الأساسي والقانون الدولي العرفي، تتكون من الحرمان الشديد من الحقوق الأساسية لمجموعة عرقية، أو إثنية، أو غيرها بقصد تمييزي.

ثالثاً: وجدت «هيومن رايتس ووتش» أن عناصر الجريمتين تجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كجزء من سياسة حكومية إسرائيلية واحدة. تتمثل هذه السياسة في الإبقاء على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة. تقترن في الأراضي المحتلة بقمع ممنهج وأعمال لاإنسانية ضد الفلسطينيين القاطنين هناك.

وقالت المنظمة الدولية: إنه "بناء على سنوات من التوثيق الحقوقي، ودراسة الحالات، ومراجعة وثائق التخطيط الحكومية، وتصريحات، ومصادر أخرى، قارنت هيومن رايتس ووتش السياسات والممارسات تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإسرائيل بتلك المتعلقة باليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في نفس المناطق، فيما راسلت "هيومن رايتس ووتش" الحكومة الإسرائيلية في تموز/يوليو ٢٠٢٠ طالبة منها عرض وجهة نظرها بشأن هذه القضايا، لكنها لم تتلق أي رد.

ويقول التقرير: في مختلف أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة، سعت السلطات الإسرائيلية إلى زيادة الأراضي المتاحة للبلدات اليهودية وتركيز معظم الفلسطينيين في مراكز سكانية مكتظة. تَبنّت السلطات سياسات للتخفيف مما وصفته علنا بأنه "تهديد" ديموغرافي من الفلسطينيين. في القدس، على سبيل المثال، تحدد خطة الحكومة للبلدية، بما يشمل الأجزاء الغربية وتلك المحتلة الشرقية من المدينة، هدف "الحفاظ على أغلبية يهودية متينة في المدينة"، بل وتحدد النسب الديمغرافية التي تأمل في الحفاظ عليها.

ويضيف: "للإبقاء على الهيمنة، تميّز السلطات الإسرائيلية منهجيا ضد الفلسطينيين. التمييز المؤسسي الذي يواجهه الفلسطينيون في إسرائيل يشمل قوانين تسمح لمئات البلدات اليهودية الصغيرة فعليا باستبعاد الفلسطينيين، ووضع ميزانيات تخصص جزءا ضئيلا من الموارد للمدارس الفلسطينية مقارنة بتلك التي تخدم الأطفال اليهود الإسرائيليين. في الأراضي المحتلة، فإن شدة القمع ترقى إلى القمع المنهج، وهو شرط ليتحقق الفصل العنصري. يشمل هذا القمع فرض حكم عسكري شديد القسوة على الفلسطينيين، مع منح الإسرائيليين اليهود الذين يعيشون بشكل منفصل في نفس المنطقة حقوقهم الكاملة بموجب القانون المدني الإسرائيلي، الذي يحترم الحقوق».

وشددت المنظمة الحقوقية الدولية على أن "السلطات الإسرائيلية ارتكبت مجموعة من الانتهاكات ضد الفلسطينيين. العديد من الانتهاكات المرتكبة في الأراضي المحتلة تشكل خرقا جسيما للحقوق الأساسية وأعمالا لاإنسانية هي شرط لتحقُق الفصل العنصري. وتشمل هذه الانتهاكات: القيود المشددة على التنقل المتمثلة في إغلاق غزة ونظام التصاريح؛ ومصادرة أكثر من ثلث أراضي الضفة الغربية؛ والظروف القاسية في أجزاء من الضفة الغربية التي أدت إلى الترحيل القسري لآلاف الفلسطينيين من ديارهم؛ وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين وأقاربهم من حق الإقامة؛ وتعليق الحقوق المدنية الأساسية لملايين الفلسطينيين».

وأكدت بأن العديد من الانتهاكات التي تشكل جوهر ارتكاب هذه الجرائم، مثل الرفض شبه القاطع لمنح الفلسطينيين تصاريح بناء وهدم آلاف المنازل بحجة غياب التصاريح، لا تستند إلى أي مبرر أمني. بعض الانتهاكات الأخرى، مثل قيام إسرائيل فعليا بتجميد سجل السكان الذي تديره في الأراضي المحتلة، تستخدم الأمن ذريعةً لتحقيق مآرب ديموغرافية أخرى، وتمنع لم شمل العائلات الفلسطينية التي تعيش هناك بشكل شبه تام وتمنع سكان غزة من العيش في الضفة الغربية.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه حتى عندما يشكل الأمن جزءا من الدافع، فإنه لا يبرر الفصل العنصري والاضطهاد، تماما كما لا يبرر القوة المفرطة أو التعذيب.





المجلس الوطني: النكبة جريمة تطهير عرقي مستمرة

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن النكبة جريمة مستمرة حتى الان، يواصل الاحتلال تنفيذها على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لتغيير معالمها السياسية والتاريخية، من خلال الاستيطان والضم وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة وتهجير سكانها الفلسطينيين، بأساليب عنيفة وإرهابية وقسرية، لتكريس احتلاله ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس.

وجاء ذلك خلال اجتماع للجنة السياسية بالمجلس، بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١، بمشاركة رئاسة المجلس الوطني، في العاصمة الأردنية عمان، لمناسبة الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة، العدوان الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني، خاصة في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى، وسبل التحرك على مختلف المستويات.

ووجه المجتمعون تحية اجلال واكبار واعتزاز لشعبنا الفلسطيني، خاصة لأهلنا في مدينة القدس المحتلة الذين أرسلوا رسالة عنوانها الصمود والتحدي والشجاعة والبطولة دفاعا عن مدينتهم المقدسة والمسجد الأقصى، ورفضا لسياسة التهجير القسري التي تجري في حي الشيخ جراح الصامد في وجه الاعتداءات الهمجية التي ترتكبها قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين الإرهابية.

وأشاروا إلى أن الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، تترافق مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على شعبنا وارضه ومقدساته، وتنفيذ عمليات تطهير عرقي تستهدف مدينة القدس المحتلة ومقدساتها في محاولة اسرائيلية لاستكمال تهويدها ومحو طابعها ومعالمها التاريخية والحضارية وطمس هويتها الفلسطينية العربية والإسلامية والمسيحية، لصالح المشروع الاستيطاني اليهودي.

وأكدوا أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل عدوانه على حقوق الشعب الفلسطيني ويحرمه من ممارسة حقه في تقرير مصيره واستقلاله على أرضه استكمالا لمشروعه الذي بدأ عام ١٩٤٨ بالاستيلاء على حوالي ٧٨٪ من أرض فلسطين، وتدمير ٥٣١ قرية ومدينة، ارتكب خلالها أكثر من ٧٠ مجزرة، وراح ضحيتها أكثر من ١٥ ألف إنسان، وتشريد حوالي ٩٥٠ ألف فلسطيني قسرا.

وشددوا على أن سياسة التطهير العرقي التي أنتجت نكبة عام ١٩٤٨، ما زالت تتجلى اليوم بسياسات وإجراءات احتلالية في النقب والمثلث والجليل مستهدفة حرمان أصحاب الأرض الأصليين من ملكية أرضهم ومحو هويتهم الوطنية والقيام بعملية تهويد شاملة للأرض العربية الفلسطينية، ومقايضة وجودهم بولاءات مزيفة لدولة التمييز والفصل العنصري.

وأكدوا اللجنة أن ما يقوم به الاحتلال في مدينة القدس المحتلة من تهجير قسري للمقدسيين من منازلهم في الشيخ جراح، والبستان وبطن الهوى في بلدة سلوان ووادي الجوز والولجة ومطار قلنديا، هي جرائم حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، وهي كذلك جريمة ضد الإنسانية بموجب مبادئ وأحكام المحكمة الجنائية الدولية، وتشكل خرقا للقانون الدولي ولاتفاقية لاهاي، وقرارات مجلس الأمن خاصة القرار (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦.

وطالب المجلس الوطني الأمم المتحدة بفرض عقوبات على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لرفضها تنفيذ قراري ١٨١، ١٩٤، كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة، وتنصلها من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تكفل تجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وأكد المجتمعون أن ما يجري خاصة في مدينة القدس وسائر الأراضي الفلسطينية يفرض على الأمم المتحدة توفير الحماية العاجلة للمدنيين الفلسطينيين، تنفيذا لقرار الجمعية العامة رقم ES-١٠/L.٢٣ لعام ٢٠١٨.

ودعوا جامعة الدول العربية إلى تنفيذ قرارات قممها المتتالية الخاصة بالدعم المالي منذ عام ٢٠٠٢، والايفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني ولمدينة القدس بشكل خاص، وضرورة تفعيل الصناديق المالية التي أنشئت لهذا الغرض، كما طالب الاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي بتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي اللازم لمدينة القدس تنفيذا لقراراتها.

وقالت اللجنة إن هناك مسؤولية كبرى تقع على عاتق البرلمانات العربية والإسلامية واتحاداتها، في تنفيذ قراراتها ذات الصلة بمدينة القدس، وضرورة الضغط على حكوماتها لتنفيذ قرارات القمم العربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والالتزام بمبادرة السلام العربية كما تم تبينها.

واشاد المجتمعون بالدور الاردني الرائد والمبادر الذي يقوده الملك عبد الله الثاني بن الحسين في اطار الوصاية الهاشمية على القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية فيها، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني خاصة في هذه الظروف الحرجة والصعبة والخطيرة التي يتعرض فيها شعبنا للعدوان الاسرائيلي في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحشد الدعم العربي والاسلامي والدولي الرافض لسياسات التهجير والتطهير العرقي في مدينة القدس تحديدا.

وأكدوا التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨، وفقا للقرار ١٩٤، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وضرورة استمرار الدعم والتمويل اللازمين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ورفض اية اشتراطات على استمرار هذا التمويل.

١٣,٧ مليون فلسطيني في العالم مع نهاية ٢٠٢٠

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أمس الخميس، إن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ١٣,٧ مليون فلسطيني؛ ٥,٢ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٦ مليون فلسطيني في أراضي الـ ١٩٤٨، وما يقارب ٦,٢ مليون في الدول العربية ونحو ٧٣٨ ألف في الدول الأجنبية.

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي ٦,٨٠ مليون نهاية عام ٢٠٢٠، في حين من المتوقع أن يبلغ عدد اليهود ٦,٨٨ مليون مع نهاية عام ٢٠٢٠، وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية عام ٢٠٢٢، وسيصبح عدد الفلسطينيين واليهود حوالي ٧,١ مليون لكل منهم.

وقدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي ٥,٢ مليون (حوالي ٣,١ مليون في الضفة الغربية و٢,١ مليون في قطاع غزة). وبلغت نسبة السكان اللاجئين لعام ٢٠١٧ نحو ٤٢٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ بواقع ٢٦٪ في الضفة الغربية و٦٦٪ في قطاع غزة.

اللجنة السياسية تعقد اجتماعاً لمتابعة تطورات الأوضاع الفلسطينية



عقدت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة السياسية بالمجلس بتاريخ ٢٠٢١/٦/٩ في العاصمة الأردنية عمان، اجتماعا بتوجيه من رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، لمتابعة التطورات والأحداث التي مر بها شعبنا في كافة أماكن تواجده، والعدوان الإسرائيلي المستمر عليه.

وأكد المجتمعون أن شعبنا الفلسطيني خاض معركة بطولية في جميع أماكن تواجده، وفي المركز منها مدينة القدس التي واجهت سياسة التهويد والتهجير والاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وامتد هذا العدوان الى باقي الأراضي الفلسطينية، وطالت سياسة الاضطهاد العنصري أهلنا في أراضي عام ١٩٤٨، فالعدو واحد وسياسة الإجرام والإرهاب واحدة.

وأكدوا أنه رغم السنوات الطويلة من ممارسة سياسة الفصل العنصري، وإرهاب الدولة المنظم الذي يمارسه الاحتلال، وتصاعد ارهاب المستوطنين، واستمرار مشاريع الضم والتهويد في القدس وكافة احيائها وخاصة حي الشيخ جراح وباب العامود، وبلدة سلوان، وسائر الأراضي المحتلة، وقوافل الشهداء، واعتقال النساء والأطفال والشيوخ والشباب، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، ومواصلة التهجير القسري وهدم البيوت، وتشريد اصحابها، فقد عبّر الشعب الفلسطيني عن تمسكه بحقوقه المشروعة ولم تنكسر إرادة صموده وإصراره على مواصلة نضاله لتحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة والحرية واستقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس.

وشددوا على الوحدة الوطنية التي هي الطريق الوحيد لتحقيق أهداف شعبنا، مطالبين بالبناء على الوحدة الميدانية والشعبية التي أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد الدولي، واستثمار ذلك لتعزيز وحدة شعبنا الشاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لاجتياز كافة المنعطفات الخطيرة التي نمر بها، ومواصلة معركة تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، وإنجاز كافة حقوقنا غير القابلة للتصرف وفقا للقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وتوجه المجتمعون إلى الأمناء العامين للفصائل الذين يجتمعون في القاهرة، بأن يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها شعبنا، وأن يزيلوا كافة العوائق التي تعترض طريق الوحدة الوطنية، وينتظر شعبنا نتائج ترقى لمستوى تضحياته وطموحاته وأهدافه، نتائج تنهي صفحة الانقسام الأسود من تاريخه، وتعيد له وحدته.

وأكد الاجتماع ضرورة العمل لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ودعم كل من وقع عليه ضرر الاحتلال من أبناء شعبنا في القدس وكافة المناطق التي طالها عدوان هذا الاحتلال المجرم.

وبين المجتمعون أن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات لإنهاء الانقسام، سيفتح الطريق لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتطوير مؤسساتها وتعزيز أدائها، لتشمل كافة القوى والفصائل والمنظمات الشعبية والكفاءات والمستقلين والجاليات تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ووجهوا التحية للمملكة الأردنية الهاشمية ملكا وحكومة وبرلمانا وشعبا، التي سخرت كافة الإمكانات لدعم واسناد شعبنا في مواجهته العدوان الإسرائيلي، وتجلى ذلك في التنسيق الحثيث بين القيادتين الفلسطينية والاردنية خاصة بين الرئيس محمود عباس وأخيه الملك عبد الله الثاني صاحب الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

كما وجهوا التحية لجمهورية مصر العربية على مبادراتها المستمرة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وجهودها المتواصلة لإنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإسهامها المقدر في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غزة.

وأثنى المجتمعون على ما بذلته وتبذله القيادة الفلسطينية من جهود واتصالات مع الأطراف العربية والاسلامية والدولية وفي مجلس الامن الدولي لوقف ما جرى من عدوان على أبناء شعبنا في القدس والضفة وقطاع غزة، ووقف ما يجري من عدوان على القدس ومقدساتها المسيحية والاسلامية والاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، ومنع طرد المقدسيين من منازلهم في الشيخ جراح وبطن الهوى وسلوان وكافة أحياء المدنية المقدسة.

وحيا المجتمعون صمود الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتضحياتهم في سبيل حرية أبناء شعبهم، فهم طليعة النضال، مطالبين بالعمل على إطلاق سراحهم جميعا من سجون الاحتلال، وبهذه المناسبة حيا المجتمعون الاسير الاردني البطل عبد الله ابو جابر الذي تحرر من سجون الاحتلال الإسرائيلي بعد ان قضى ٢١ عاما فيها، مثمنين تضحياته وعذاباته التي تشاركها مع اخوته الاسرى الفلسطينيين في سجون هذا الاحتلال المجرم.

وطالب المجتمعون جامعة الدول العربية بتنفيذ قرارات قممها المتتالية منذ عام ٢٠٠٢، وتقديم الدعم السياسي والإعلامي، والإيفاء بالتزاماتها المالية للشعب الفلسطيني ولمدينة القدس بشكل خاص، وضرورة تفعيل الصناديق المالية التي أنشئت لهذا الغرض، كما طالبوا منظمة المؤتمر الإسلامي بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي اللازم لمدينة القدس تنفيذا لقرارات القمم الاسلامية.



"في مراجعة لتجليات النكبة خلال ١٠٠ عام من عمر الرواية الفلسطينية"

حوار ومراجعة مصطفى بشارات

أحمد رفيق عوض: الرواية عبرت عن عدوها ونقيضها، وكانت من أكثر الأسلحة الثقافية تعبيرا عن الحراكية الفلسطينية

نبيه القاسم: حافظت على إنسانية الانسان الفلسطيني، وكانت واعية لدورها في الحفاظ على الأجيال الطالعة ولم تكن عنصرية

دلالات المواجهة الأخيرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين تحمل أبعادا استراتيجية على مستوى الصراع بين الطرفين والمنطقة والعالم.

أبرز الدلالات تمثل بالمستوى العالي من التضحية والبطولة والصمود الذي أبداه الفلسطينيون في تلك المواجهة، وحالة الوحدة التي حققوها رغم كل معيقات الجغرافيا التي توزعوا عليها منذ نكبة عام ١٩٤٨، وكل سياسات «الأسرلة» و «التهويد» التي أخضعوا لها، ومعها جملة الجرائم التي ارتكبتها الحركة الصهيونية بحقهم.

حلول الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة في اليوم الخامس من هذه المواجهة جاء بدلالة هي الأكثر أهمية؛ فعلى خلاف الأيام التي حلت فيها الذكرى خلال الأعوام الماضية، كان التركيز في هذا اليوم على المواجهات التي عمت كل أنحاء البلاد، ولم ينشغل الفلسطينيون بـ «ندب» حالهم.

بدا المشهد، في ظل هذا التوحد الفلسطيني بالمواجهة، وكأن الفلسطينيين لم يواجهوا بعد أي نكبة، وكأن فلسطين لا تزال كاملة، لم تتقسم إلى داخل وضفة وقدس وغزة وشتات، وكأن الشعب الفلسطيني لا يزال كتلة واحدة، وكانت هناك صورة رقمية واحدة اقتصر الفلسطينيون على نشرها إحياء لذكرى النكبة التي حلت بهم قبل ٧٣ عاما. انقسمت الصورة إلى جزأين: في الجزء الأول كتب المعلقون (١٥ أيار ١٩٤٨ النكبة)، وفي الجزء الثاني كتبوا (١٥ أيار ٢٠٢١ النصر).

ربما؛ لذلك، يكتسي البحث في موضوع (النكبة في الرواية الفلسطينية)، أهمية خاصة هذا العام، تنبع، تحديدا، من التحولات التي قد تطرأ على قراءة المختصين لهذا الحضور، وهذا ما بدى واضحا من خلال المراجعة التي أجريتها مع د. أحمد رفيق عوض الروائي والاعلامي والأكاديمي و د. نبيه القاسم الناقد والأكاديمي.

فشل أنسنة العدو لسبب إنساني وثقافي

عوض المولود لأب لاجئ من قرية يانون، والمسكون بقصص والده عن البحر «أيام البلاد»، لدرجة أنه ألف رواية بتأثير من هذه القصص أطلق عليها اسم «بلاد البحر»، قال إنه ليس هناك روائي فلسطيني لم تحضر «في باله» هذه النكبة، مستدركا « لا أريد أن أقول إنها فوق التاريخ بالنسبة لنا كفلسطينيين، لكنها كبرت (جدا جدا) لدرجة أن (الوعي) تجمد هناك).

وأوضح د. أحمد رفيق عوض أن نكبة عام ١٩٤٨ تمثل « الحادثة التي توقف عندها تاريخ الانسان الفلسطيني؛ بمعنى أنها جرح شخصي، من جهة، وجرح عام، من جهة ثانية، وبالتالي فإن هذا الجرح لا يلتئم على الاطلاق (..) إنها نوع من الاهانة الشخصية لكل فلسطيني ، وإهانة جماعية للفلسطينيين كلهم».

وفصّل دكتور عوض: في عام ١٩٤٨ تغير كل شيء، وإذا كان السؤال (هل هذا الكلام لا زال موجودا في الرواية الفلسطينية الحالية؟) فإن ردي عليه هو «إنه موجود وغير موجود»؛ لأن الروايات الفلسطينية الأخيرة - خلال الـ ١٥ سنة الماضية- تغير فيها النقيض/الآخر /الاسرائيلي، وأصبح الحوار يجرى معه من جهات مختلفة، ومن زوايا مختلفة، تارة تحت اسم «أنسنة العدو»، وترة من باب «التطبيع»، وتارة ثالثة بمنطق «الخضوع للقوة»، ورابعة تحت دعوى إمكانية «التعايش» (..) لقد تغير هذا المحتل الذي كان يمثل عدوا دائما وأشبه بـ «سبيكة واحدة مصمتة».

لكن، يتابع عوض، لم ينجح هؤلاء الذين سعوا لـ «أنسنة العدو»؛ لأن هذا العدو لم يعط المجال على الاطلاق حتى «يتأنسن»؛ فلغاية الآن مشروعه قائم على أنقاضنا؛ والمشروع الصهيوني بشكله الأخير يكشف عن أنيابه باعتباره ينفينا تماما من المكان كله بزعم أن هذا المكان يهودي ويجب الاعتراف بأنه يهودي، وأننا ناس غير معرفين، يعترف بحقوقنا الفردية وليس الجمعية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد الذين يؤنسنون هذا العدو، يواجهون بكثير من الاعتراض والشجب، وأنا هنا لا أريد أن أعبر عن رأيي الشخصي، لأن الكثيرين عبروا عن نفس الرأي، لكني أعتقد أن هذه التوجهات في الرواية الفلسطينية أو العربية لا تلقى القبول الجماهيري؛ ليس لسبب فني في رواياتهم التي لا تفتقر إليه، لكن لسبب إنساني وثقافي.

مذكرات لاجئ أو ل رواية تناولت موضوع النكبة

د. نبيه قاسم قال بدوره إن النكبة الكبيرة التي وقعت للشعب الفلسطيني هو أنه ترك من الجميع وبشكل خاص من العرب، والمصيبة الأكبر أنه ترك كل العبء والمسؤولية على الآخرين كي يقوموا بحل مشكلته، وخاصة من قبل الشعوب والأنظمة العربية، وهذا للأسف مستمر حتى يومنا هذا!

واعتبر قاسم « أن الشعب الفلسطيني، لو أخذ على نفسه، منذ البداية، أن يقوم بما يجب أن يقوم به لما كان حدث كل الذي حدث، ولما وقعت هذه المأساة الكبيرة».

وتابع الناقد والأكاديمي نفسه « هذا الجرح، عمليا، أثر عميقا، على الانسان الفلسطيني، وتحديدا على من هجر، أو قتل، أو فقد أفراد أسرته أو تشتتوا؛ وهذا يعني أن هذا الجرح لم يندمل ولا زال موجودا».

لقد تناولت الروايات الفلسطينية التي كتبت خارج الوطن المحتل هذه القضية بشكل مؤلم جدا، مثل يوسف الخطيب، وغسان كنفاني، وآخرون، لكن في الداخل، يقول د. نبيه القاسم، وبعد السنوات الأولى للنكبة « لم يكن لدينا رواية؛ والرواية الوحيدة التي يمكن أن تكون (شبيهة بالرواية) كانت بعنوان (مذكرات لاجئ) للمحامي توفيق معمر ورصد فيها الناحية التاريخية لما حصل في حيفا من عملية تهجير وقفت خلفها ممارسات بعض أبناء جلدتنا من خلال التخويف أو التشجيع على الهرب، كما أبرز دور الانجليز في إذلال الانسان الفلسطيني وإرغامه على الخضوع لسيطرة اليهود».

وأوضح دكتور القاسم أنه حتى سنوات الستينات «تقريبا» لم تكن لدينا رواية، بينما ظهرت النكبة خلال هذه الفترة في القصة القصيرة التي عالجتها «بشكل رائع جدا»، وتناولتها من جميع النواحي: الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والانسانية، والاقتصادية، ومن أمثال الكتاب الذين تحدثوا عن ذلك في قصصهم: محمد علي طه، ومحمد نفاع، وزكي درويش، واميل حبيبي، وآخرون.

وشرح القاسم « قصة (بوابة مندلباوم) لإميل حبيبي، أثارت هذه الاهانة وهذا الألم الذي كان يعانيه الفلسطيني أثناء ذهابه لزيارة أهله أو الأماكن الدينية في القدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧ على الحاجز المقام على البوابة».

ومضى يقول: بدأت الرواية تعالج النكبة بشكل أكبر وأوضح في فترة السبعينيات، وكانت بدايتها في ثلاثية إميل حبيبي (المتشائل).

المسار أطول وأعظم وأدق رواية فلسطينية عن النكبة

الروائي والأكاديمي والاعلامي أحمد رفيق عوض تدخل هنا شارحا: عندما وقعت النكبة، ترك الفلسطينيون في الداخل

« بدون نخب تقريبا»؛ فمعظم المثقفين والزعامات أجبرت على الهرب، والسيطرة الاسرائيلية كانت كاملة وفرض المنهاج الاسرائيلي، وبالتالي تم حصار الفلسطينيين، ومسألة الأدب كانت نوع من الترف، وطال الأمر حتى استوعبوا ما حصل فكان الشعر الأقدر على التعبير ، فالنثر يحتاج إلى تحليل وتركيب؛ لذلك تأخرت الرواية، بل النثر كله، عند الأهل في أراضي عام ١٩٤٨ حتى السبعينات.

وتابع « كذلك لم تظهر الكتابة عن النكبة في أراضي عام ١٩٦٧ وفي الشتات إلا بطريقة آيديولوجية، بمعنى أن البعثي والشيوعي والاسلامي كتبوا بهذا المفهوم، وبالتالي فإن ما صدر من روايات عن النكبة حتى السبعينيات فيها كثير من الآيديولوجيا وقليل من الفن».

وعن فترة السبعينيات، أوضح عوض « هناك كتاب رائعون جدا، سواء في الخارج أو الداخل، كتبوا في تلك الفترة روايات تناولت تفاصيل التفاصيل عن لحظة النكبة، في وقت تعذر على الكتاب الذين جاؤوا لاحقا الكتابة عنها بنفس القوة؛ لأنه كان من الصعب عليهم التحديق في تلك الكارثة أو المصيبة كما وقعت في الحقيقة».

ويشرح « برأيي فإن أروع من كتب عن التهجير – أي لحظة النكبة- هم كتاب الخارج؛ لأنهم كتبوها باستعادة متمثلة، ومتأنية لما وقع؛ لأن سنة ١٩٤٨ بالنسبة للفلسطينيين في المنفى (سنة فارقة)؛ لذلك كتبوا عنها الكثير الكثير ».

ويتابع د.أحمد رفيق عوض: في الداخل الفلسطيني، محمد علي طه، كتب كلاما جميلا عن هذه اللحظة، أتذكر أن لديه قصة تتحدث كيف كانوا في موسم حصاد القمح عندما حدث ما حدث، أما أطول وأعظم وأدق رواية فلسطينية عن النكبة فجاءت من فلسطينيي الشتات وحملت عنوان (مسار) لـ أفنان القاسم.

بالمجمل، يقول الدكتور عوض، إن لحظة النكبة تم رصدها في الرواية الفلسطينية، نعم هناك فروق في الكتابة، لكن أسأل، وهذا كلام مهم، هل تم أسطرة ذلك، هل تم حمل هذه اللحظة الأسطورية للعالم، هل تم الاحتفاء بها عربيا، الجواب لا؛ لأننا نقاتل حركة صهيونية قوية جدا، هي من يسيطر على المال والاعلام، هي من «يؤصل» و «يأيقن»، ومن تصنع الأبطال أو تشيطنهم، وبالتالي فإن لحظتنا المذهلة هذه لم يتم الارتقاء بها بتحويلها إلى فعل عظيم. كما أن أخوتنا العرب لم يعملوها قصة، بما في ذلك في السينما، وعليه فإن ما فعلناه نحن – الفلسطينيين – جميل ورائع، لكن لم يحتفي به أحد كما يجب أو يستحق.

روايات أخرى تناولت النكبة

في مداخلة ثانية له استعرض نبيه القاسم عدة روايات تناولت موضوع النكبة:

رواية ليوسف الخطيب (عناصر هدافة) وصف فيها حالة الفلسطيني الذي يفقد كل شيء، حتى عندما تموت زوجته لا يجد الكفن اللازم فتدفن بثوبها، لكن عندما لا يعثر على بطاقة التموين يضطر أن ينبش قبرها ليستخرج البطاقة فيجدها قد تلفت.

الرواية الثانية، والتي تعتبر مهمة في تاريخ الرواية الفلسطينية في الداخل، (إلى الجحيم أيها الليلك) لسميح القاسم الذي تحول فيها من التعرض للموضوع العام الذي يشغل الناس، إلى مواجهة الآخر من ناحية فكرية/ آيديولوجية، واتهم المحتل بأنه محتل، مغتصب، وقاتل، واستطاع أن يكتسب البعض من الطرف الآخر -اليهودي- إلى جانبه، حتى أن المرأة اليهودية التي صورها في الرواية، وهي في الحقية (رود ديان) زوجة (موشي ديان) الجنرال الاسرائيلي المعروف بعدائه للفلسطينيين، أصبحت تنحاز لليسار .

بالمقابل، هناك روايات في السنوات الأخيرة، تحاول أن تستعيد التاريخ و «لحظات النكبة»، ومن الأمثلة على ذلك:

رواية محمد علي طه (الغزلان) وتحدث فيها عن لحظات الهزيمة والترحيل من بلده (ميعار) واللجوء إلى الجليل ومن ثم إلى لبنان والعودة لاحقا إلى بلدته، وما قاساه من آلام هو وأبناء أسرته وموت أخته في الغربة.

رواية (المنحوس) لسهيل كيوان ووصف فيها ما حدث للبلاد ما قبل النكبة وبعدها، كما عرض لما عاناه الفلسطيني من معاناة وإذلال على يد الآخر، ثم بداية التمرد، وبعدها بداية المواجهة.

هنا يستخلص دكتور القاسم: الرواية في الداخل لم تبك ما حدث بل انتقلت لمواجهة الآخر ، مرة بالعنف، ومرة بشكل آيديولوجي، ومرة بالموقف (..) لو أخذنا رواية (المتشائل) لايميل حبيبي، وبالرغم من الكثير الذي قيل عنها، إلا أنها الطرح الصريح الذي قام به ايميل حبيبي لوضع الانسان الفلسطيني في النكبة وما جرى له بعد ذلك بعشر سنوات، وكيف أن هذا الانسان، وفي وقت كان يعاني فيه ذلا كبيرا من المحتل الجديد، استطاع أن ينجب ولدا هو (ولاء) كبر وأصبح فدائيا، وهذا يعطينا الأمل بأن المستقبل هو للفلسطيني.

ويتابع قاسم: في معظم الروايات التي صدرت في السنوات العشرين الأخيرة، نلحظ تجدد لدى الكاتب الفلسطيني، إذ لم يعد يبكي على ما حدث وإنما يحاول أن ينقد ما حدث وأن يقف على بعض النقاط المهمة التي يرى ضرورة إبرازها ومن ثم ينتقل إلى مواجهة الآخر وتحديه (..) هذه الأمور تركت أثرها في الطرف الآخر، مشيرا إلى أنه كتب عن روايتين لكتاب يهود نجد فيهما هذا التأثير الكبير للمواقف الفلسطينية على الفكر اليساري لكتاب يهود.

الرواية الأولى، يقول القاسم، هي (جدار حي) عالجت فيها الكاتبة اليهودية قضية الصراع االفلسطيني-الاسرائيلي ، وفيها قصة حب بين فتاة يهودية وشاب فلسطيني من الضفة تعرفا على بعضهما في نيويورك إلا أن الفتاة ظلت على موقفها "أنتم في الضفة ونحن في الداخل/إسرائيل" ولا مكان للقاء الكامل، حتى أن الكاتبة جعلت الشاب الفلسطيني يغرف في بحر يافا الذي يعتبره بحره بينما اليهود يعتبرونه بحرا لهم.



كان تعليقي على الرواية، يقول الناقد والأكاديمي نفسه، بأن "هذا الحلم بالسلام بين الشعبين من المستحيل أن يحدث" ، ويضيف " هذا ما نجده أيضا في آخر رواية لمحمد علي طه – دوار العز- إذ يؤكد أن التعايش بين الشعبين مستحيل أو شبه مستحيل بسبب طبيعة الفكر الصهيوني الذي يرفض أن يعترف بالفلسطينيين كشركاء حتى في عملية سلام؛ لأن هذا الفكر يعتبر أن السلام أكبر خطر على دولة إسرائيل" .

روايات الجيل الثالث للنكبة

من جانبه، وفي ثالث مداخلة له، عرّج د. أحمد رفيق عوض على روايته (بلاد البحر) لارتباطها العميق بموضع النكبة، وقال إنه كتبها من أجل الاحتفاء بذكرى والديه، وأضاف: هذه الرواية عن النكبة ولكنها عن أرض فلسطين «الباهظة الثمن وشديدة الحضور» (..) أنا كتبتها بدون فواصل، بدون عناوين، كتبتها مرة واحدة، كتبت عن أسماء العصافير والورد والحجارة وقطع الأرض والأساطير، عن الماء وجداول الماء والروائح والأساطير، عن الشمال ودير الأسد وفسوطة وسهل الروحة وقاقون وكفر قرع والسنديانة (..) أنا كتبت عن بحيرة طبرية قبل عام ١٩٤٨، وعن كل ما يمكن أن يقال عن هذه البلاد الغريبة/العجيبة.

وتابع د.عوض « أنا ابن الجيل الثاني للنكبة، وبالمناسبة أبناء هذا الجيل ومعهم أبناء الجيل الثالث للنكبة يكتبون عن النكبة بطريقة أكثر عمقا، وأكثر حفرا، وأكثر تحليلا لما جرى»، موضحا أنه، وعلى العكس من الرواية الصهيونية التي تغيرت فأصبح الصهاينة ينقضون أنفسهم «ويحفرون تحت حالهم»، فإننا، نحن الفلسطينيين، تحولت النكبة لدينا كحجر أساس في وعينا باتجاه تجاوزها.

كما أوضح عوض أن هناك اتجاهان روائيان فلسطينيان في تجاوز النكبة: اتجاه غير صحيح وغير مقبول من وجهة نظري، واتجاه أقبله ويقول إنه حتى تجاوز النكبة هناك طرق محددة ومعروفة (..) لهذا السبب فإن الجيل الثالث للنكبة جيل أقوى وأقدر وأهم ولديه قدرة على المواجهة والثبات، وهذا يفسر كيف انكسرت مقوله (الكبار يموتون والصغار ينسون)؛ فذكرى ما وقع ستبقى حاضرة في الرواية وغيرها.

وعن تفسيره لذلك يقول الروائي والاعلامي والأكاديمي د. أحمد رفيق عوض: كلما ابتعدنا عن هذا الجرح النفسي زمنيا يكبر ويحضر ويؤثر بشكل كبير جدا، وأنا أقول كمواطن وروائي ومشتبك مع كل ما يجري « إن الـ ٤٨ تشكل بالنسبة لي تاريخي، من هناك يبدأ تاريخي، القومية الفلسطينية بمعناها الجزئي، كيف أحدد هويتي والجغرافيا الخاصة ببلدي ونفسيتي وثقافتي، تبدأ من عام ٤٨، لأنه كان هناك، وقتها، نقيض «رفسني» خارج التاريخ، وخارج الجماعة، وخارج الكون.

ويتابع د. أحمد رفيق عوض: الـ ٤٨ بالنسبة لي هي تعريف لكل شيء، للهوية الذاتية والجماعية للفلسطينيين، ومن لا يريد أن يعترف بذلك فهذا شأنه، أما بالنسبة لي فإن الـ ٤٨ هي الحد الأول Line Stone حجر الزاوية.

النكبة دراميا

وفي مداخلة أخرى له يقول القاسم: ما وقع عام ٤٨ من المستحيل على أي فلسطيني أن ينساه، ليس لأنه حدث كبير جدا وهاوية عميقة جدا سقط فيها الفلسطيني، وإنما لأن الواقع منذ عام ٤٨ وحتى اليوم لم يتغير، فما زال الفلسطيني يواجه التصلب والصلف والاذلال من قبل إسرائيل، فالنكبة الفلسطينية لم تتوقف عام ٤٨ بل هي مستمرة حتى اليوم، وما يحدث الآن، في الضفة والقدس وغزة والداخل، يؤكد على ذلك.

ويضيف القاسم: بالنسبة لي فإن تحويل النكبة الفلسطينية إلى حدث درامي كمسلسل التغريبة وغيره، يمثل أمر مهم جدا يجب أن نشجعه وننتج أعمال درامية مماثلة؛ لأن الجيل الجديد الذي ربما لا يقرأ كما الأجيال التي سبقته، ستقدم له مثل هذه الأعمال الدرامية المعلومة وتحيي فيه المشاعر وتجعله يلتصق أكثر بما وقع لأبناء شعبه من مآسي عام ٤٨ قبل أن يولد، وبالتالي يجب أن تظل الذاكرة الفلسطينية، ولدينا في الداخل الكثير من الأفلام تتحدث أيضا عن نكبات غير تلك النكبة التي وقعت عام ٤٨ يعيشها الفلسطيني ويعاني منها وتفعل فعلها مع الأجيال الجديدة.

تلخيص

بدوره ختم د. عوض: إن الرواية الفلسطينية التي عمرها الآن ١٠٠ عام، عبرت عن عدوها ونقيضها وآخرها بمراحل مختلفة، من الرفض المطلق، إلى ما نشهده الآن من قبول مشروط (..) الرواية الفلسطينية التي بدأت ترفض المحتل من بداية القرن وأصبحت الآن تحاوره هو نتيجة الانهيارات المختلفة، من أنظمة وأفكار ومجتمعات، وبسبب تغول الامبريالية والفكر الصهيوني، هذا التغول أثر في الرواية، ولكنها من أكثر الأسلحة الثقافية الفلسطينية تعبيرا عن الحراكية الفلسطينية، من نضج وجمال، وبالتالي فإنها فضاء جميل ورائع وحضاري للحضور والفعالية والمواجهة والاشتباك.

أما القاسم فختم من ناحيته: إن الرواية قامت عمليا بدور مهم جدا في ترسيخ آثار وأحداث النكبة لدى الأجيال الفلسطينية المتعاقبة وحافظت على إنسانية الانسان الفلسطيني، ولم تكن عنصرية، بل كانت واعية لدورها في الحفاظ على الأجيال الطالعة بأن تذكرها بما كان، ولكن مع إعطائها الأمل بأن المستقبل ليس أسود كما يعتقد البعض، وأن بإمكانه أن يتغير للأفضل،.

وأضاف: صحيح أن هناك بدأ تغير في التعامل مع الآخر إلا أن الوعي بدأ يظهر أكثر ، ليس فقط في أن نتعامل معه بشكل آخر، وإنما أيضا في الندية: لقد بدأنا من خلال رواياتنا وغيرها ننظر للآخر اليهودي بندية، نطالب بحقنا ليس من منة منه بل لأنه حق لنا، وأن نواجهه آيديولوجيا بفكره الصهيوني-العنصري، ونعلمه أن لدينا فكر وآيديولوجيا يجب أن يقبله وأن يتعامل معه، وما بدأ يظهر في روايات السنوات الأخيرة يبشر بالأفضل، حتى أن الرواية الفلسطينية بدأت ترقى فنيا وتأخذ اهتماما أكثر وأكثر.

في الذكرى ٤٥ ليوم الأرض الخالد

المجلس الوطني يدعو لتعزيز وحدة شعبنا في المقاومة ومواجهة التهويد



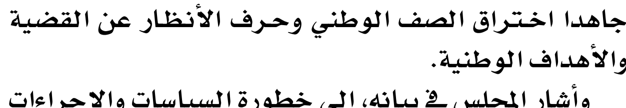
قال المجلس الوطني الفلسطيني إن إحياء يوم الأرض من كل عام، تأكيد على أن الأرض هي القضية الجوهرية في صراعنا مع الاحتلال، وتعبير على تمسك شعبنا بأرض آبائه وأجداده ورفضه لسياسات وإجراءات الاستعمار الاستيطاني التي تستهدف وجوده الوطني والتاريخي على أرضه.

ودعا المجلس في بيان أصدره بتاريخ ٣٠-٣-٢٠٢١ بالذكرى ٤٥ لهذا اليوم الوطني التي تحلّ يوم ٣٠ آذار، شعبنا في أماكن تواجده كافة للدفاع عن أرضه وتعزيز وحدته الوطنية ومقاومته للاحتلال والاستيطان والتهويد بكافة الأشكال.

وقال المجلس إن يوم الأرض في الذي جاء في الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦ ردا على سياسة الاستيلاء على الأرض ومحاولة تهويد الجليل الفلسطيني، جسّد أسمى معاني التضحية والفداء لأبناء شعبنا أصحاب الحق الأصيل فيها في مواجهة الاستعمار الاحلالي الصهيوني.

وأضاف المجلس أن يوم الأرض عزز الوعي الوطني الفلسطيني لجماهير شعبنا في الجليل والمثلث والنقب، ووطد أواصر الوحدة بين أبناء شعبنا الواحد في الوطن والشتات، وأسهم في صياغة الرواية الوطنية في مواجهة رواية الحركة الصهيونية المزيفة والملفقة.

ودعا المجلس أبناء شعبنا في الأرض المحتلة عام ٤٨ للتمسك بالوحدة وتفويت الفرصة على الاحتلال الذي حاول ويحاول



جاهدا اختراق الصف الوطني وحرف الأنظار عن القضية والأهداف الوطنية.

وأشار المجلس في بيانه، إلى خطورة السياسات والإجراءات الاستيطانية والتهويدية التي تنفذها دولة الاحتلال في الأرض الفلسطينية، خاصة في القدس والأغوار، محذرا من مواصلة الاحتلال على الاستيطانية واستحداث وزارة للاستيطان وتقديم تسهيلات ضريبية للمستوطنين ودعم وحماية إرهابهم ضد شعبنا.

وأشار المجلس إلى أن الهجمة الاستيطانية اليوم تشتد على حي البستان وبطن الهوى في سلوان والشيخ جراح ووادي الجوز والولجة ومطار قلنديا، لتهجير الفلسطينيين وطردهم من المدينة المقدسة وتغيير معالمها الحضارية استكمالا لتهويدها وفرض أمر واقع احتلالي في محاولة لمنع تجسيدها عاصمة للدولة الفلسطينية.

وطالب المجلس في بيانه الاتحادات والبرلمانات العربية والإقليمية والدولية بإدانة سياسة التطهير العرقي الإسرائيلية وتعزيز دعمها للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، والتأكيد على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من قبل المحاكم الدولية وتقديمهم للمحاكمة ومنع افلاتهم من العقاب.

كما طالب الأمم المتحدة ومؤسساتها بتنفيذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية وضرورة تفعيل آليات الإلزام الدولية لتطبيق هذه القرارات وإلزام دولة الاحتلال الانصياع للشرعية الدولية بإنهاء احتلالها وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير في دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وختم المجلس الوطني بيانه بالتأكيد على أن شعبنا في كل مكان مستمر بالدفاع عن أرضه، موجهاً تحية إجلال وإكبار لأرواح الشهداء الأبرار، وللأسرى الأبطال الصامدين في سجون ومعتقلات الاحتلال، كما وجه التحية لأبطال المقاومة الشعبية الذين يواجهون بعزيمة لا تلين إجراءات الاحتلال الاستيطانية وإرهاب المستوطنين.

أرقام وإحصائيات في الذكرى السنوية ٤٥ ليوم الأرض

استعرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والأربعين بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٣٠ مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض الفلسطينية على النحو الآتي:

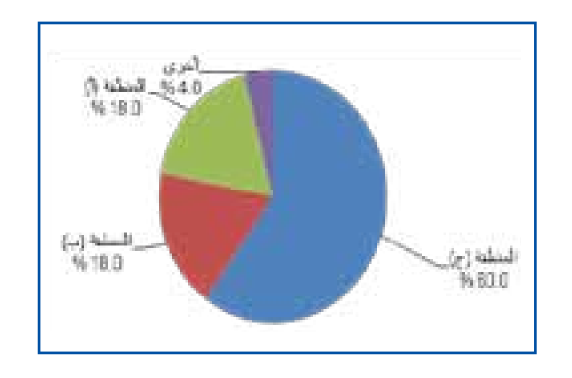
الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي ١٣,٧ مليون، يعيش ٥,٢ مليون منهم في دولة فلسطين، وحوالي ١,٦ مليون فلسطيني في أراضي ١٩٤٨، فيما بلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية حوالي ٦,٢ مليون فلسطيني، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي ٧٣٨ ألفاً، ويستغل الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية للأراضي في فلسطين التاريخية، وتجدر الإشارة إلى أن اليهود في عهد الانتداب البريطاني استغلوا فقط ١,٦٨٢ كم٢ شكلت ما نسبته ٦,٢٪ من أرض فلسطين التاريخية.

استمرار مصادرة الأراضي

استغل الاحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب إتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والتي تخضع بالكامل لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأمن والتخطيط والبناء، حيث يستغل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ما نسبته ٧٦٪ من مجمل المساحة المصنفة (ج)، تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على ٦٣٪ منها، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو ٥٤٢ كم٢ كما هو الحال في نهاية العام ٢٠٢٠، وتمثل ما نسبته حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتضرر ما يزيد على ٢١٩ تجمعاً فلسطينياً جراء إقامة الجدار، كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة حوالي ٨,٨٣٠ دونماً من الأراضي الفلسطينية، بالاضافة الى ١١,٢٠٠ دونماً تم إعلانها كمحميات طبيعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي تمهيداً للاستيلاء عليها.

التوزيع النسبي لمساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو



المستعمرات الإسرائيلية: توسع مستمر

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٩ في الضفة الغربية ٤٦١ موقعاً، منها ١٥١ مستعمرة و٢٦ بؤرة مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستعمرات قائمة، و١٤٠ بؤرة استعمارية، أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٦٨٨,٢٦٢ مستعمراً وذلك في نهاية العام ٢٠١٩، بمعدل نمو سكاني يصل إلى نحو

٢,٦٪، ويشكل استقدام اليهود من الخارج أكثر من ثلث صافي معدل النمو السكاني بدولة الاحتلال، ويتضح من البيانات أن حوالي ٤٦٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم ٣١٦،١٧٦ مستعمراً منهم ٢٣٢،٠٩٣ مستعمراً في القدس J1 (تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي اليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية في عام ١٩٦٧)، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٣ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٩ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني. وشهد العام ٢٠٢٠ زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بناء ٦،٧١٩ وحدة استعمارية في عام ٢٠٢٠، كما تمت المصادقة على مخططات تتضمن ١٢،١٥٩ وحدة استعمارية أخرى خلال العام نفسه، بالإضافة الى إقامة ١١ بؤرة استعمارية جديدة.

أكثر من ١،٠٠٠ إعتداء للمستعمرين

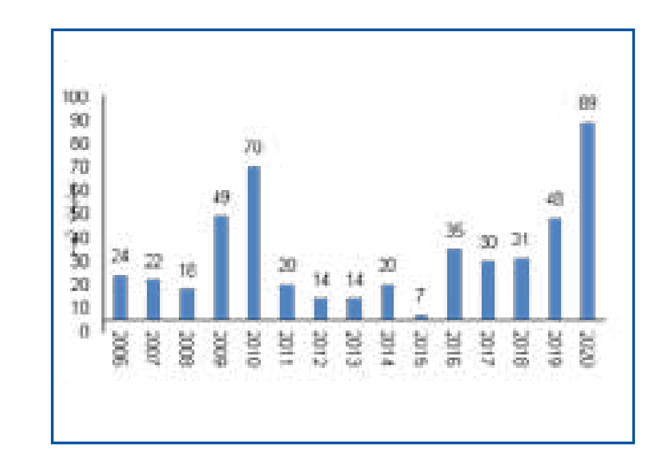
نفذ المستعمرون تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي ١،٠٩٠ إعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٩٪ عن العام ٢٠١٩، وتنوعت الاعتداءات بين إقتلاع وتدمير وحرق ٨،٩٢٥ شجرة، وتنفيذ ٢١ عملية دهس، و٨ محاولات إختطاف، و٢٦ عملية أطلاق نار، و٤٧ عملية تجريف لإراضي المواطنين، ولم تسلم المواشي من هذه الاعتداءات حيث تم قتل وسرقة ٤٤٥ رأساً من الماشية، بالإضافة إلى حرق وتدمير وأعطاب ٣٥٠ سيارة ومركبة للمواطنين.

تهويد القدس وزيادة وتيرة هدم المباني

قام الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٠ بهدم وتدمير ٩٧٦ مبنى، منها حوالي ٣٠٪ في محافظة القدس بواقع ٢٩٦ عملية هدم، منها ١٨٠ مبنى داخل أحياء مدينة القدس، وبلغ عدد عمليات الهدم الذاتي ٨٩ عملية هدم ذاتي للمباني الفلسطينية يقع معظمها في محافظة القدس، كما أصدر الاحتلال الاسرائيلي خلال العام ٢٠٢٠ أوامر بالهدم ووقف البناء والترميم لنحو ١،٠١٢ مبنى في الضفة الغربية والقدس بزيادة مقدارها حوالي ٤٥٪ عن العام ٢٠١٩، كما تقوم سلطات الاحتلال بوضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين.

لم تتوقف سياسة قوات الاحتلال عن هدم المباني المملوكة للفلسطينيين وما نتج عنه من تهجير للسكان من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، إذ وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا) منذ عام ٢٠٠٩، أن قوات الاحتلال دمرت ٧،٥١٤ منزلا او منشأة منذ عام ٢٠٠٩ منها ١،٣٤٣ منشأة ممولة من المانحين مما أدى لتهجير ١١،٣٥٦ مواطنا، بينما تأثر ١٢٣،٧٨٨ مواطنا، توزعت عمليات الهدم بواقع ١٩٪ في القدس الشرقية، بالإضافة الى ٧٩٪ في المناطق المصنفة ج ونحو ٢٪ من عمليات الهدم في المناطق المصنفة أ وب، ووثقت (أوتشا) أن نحو ٨٥١ منشأة تم هدمها خلال العام ٢٠٢٠، منها ١٥٧ منشأة ممولة من المانحين مما أدى لتهجير ١،٠٠١ مواطن وتأثر ٥،٣٨٩ مواطناً، مثلت خربة حمصة بغور الأردن الصورة الحية لعمليات الهدم المنهجة والتي تم هدمها ثلاث مرات خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ حيث يقطن في خربة حمصة عشرات العائلات من بينهم ما يزيد على ٤٠ طفلا.

عمليات الهدم الذاتي ٢٠٠٦-٢٠٢٠



انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بحق الانسان الفلسطيني
بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم (داخل وخارج فلسطين) نحو مائة ألف شهيد، فيما بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ١٠،٩٦٩ شهيداً، خلال الفترة ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١، ويشار إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ٢،٢٤٠ شهيداً منهم ٢،١٨١ استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان على قطاع غزة، أما خلال العام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد الشهداء في فلسطين ٤٣ شهيداً منهم ٩ شهداء من الأطفال و٣ سيدات، فيما بلغ عدد الجرحى ١،٦٥٠ جريحاً خلال العام ٢٠٢٠، أما عدد الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي نهاية العام ٢٠٢٠ فبلغ ٤،٤٠٠ أسيراً (منهم ١٧٠ أسيراً من الأطفال، بالإضافة إلى ٣٥ أسيرة من بينهن ١٢ أسيرة أمهات)، أما عدد حالات الاعتقال فبلغت ٤،٦٣٤ حالة خلال العام ٢٠٢٠، من بينهم ٥٤٣ طفلاً و١٢٨ إمرأة.

المجلس الوطني في يوم الأسير
دعوة لتوحيد جهود المنظمات الحقوقية للدفاع عن الاسرى

يحيي الشعب الفلسطيني ومناصرو الحرية في العالم «يوم الأسير الفلسطيني» الذي يوافق ١٧ نيسان من كل عام، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ وفاءً لنضال الأسرى وتضحياتهم، ودعماً لحقهم في الحرية، ولضمان مستوى لائق من الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم.

ويشكّل "يوم الأسير الفلسطيني" مناسبة وطنية للتذكير بقضية الاسرى وتسليط الضوء على معاناتهم الاجتماعية والإنسانية، والانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار المجلس إلى أنه منذ عام ١٩٦٧ اعتقل الاحتلال نحو مليون فلسطيني، وهي النسبة الأعلى في العالم، وما يزال يحتجز في سجونه نحو (٤٥٠٠)، بينهم (١٤٠) طفلا، و(٤١) فتاة وامرأة، وأكثر من (٧٠٠) أسير يعانون من أمراض مختلفة، ومنهم (٤٤٠) معتقلا إداريا دون تهمة أو محاكمة، موزعين على قرابة (٢٢) سجنا ومعتقلا ومركز توقيف.

وأوضح المجلس أن الأسرى يتعرضون لانتهاكات جسيمة، منها التعذيب الجسدي والنفسي والعزل الانفرادي، والإهمال الطبي المتعمد والحرمان من الزيارات، في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية والإنسانية ذات العلاقة.

وأضاف أنه مع انتشار جائحة كورونا، ارتفعت إصابات الأسرى إلى (٣٦٨)، نتيجة تدني الرعاية الصحية وإجراءات الحماية، وشح أدوات الوقاية، مما أدى لإستشهاد ٤ أسرى داخل سجون الاحتلال في عام ٢٠٢٠.

وتابع المجلس بالقول: إن دولة الاحتلال تستهدف مشروعية نضال الأسرى في محاولة لوسم كفاحهم العادل بـ "الإرهاب"، فاستهدفت أموال عائلاتهم التي تضمن لهم الحد الأدنى من متطلبات العيش.

وقال المجلس: إن على الدول الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩، تحمل مسؤولياتها والضغط على الاحتلال للإفراج عن الأسرى، خاصة المرضى وكبار السن، والنساء والأطفال القصر والأسرى القدامى.

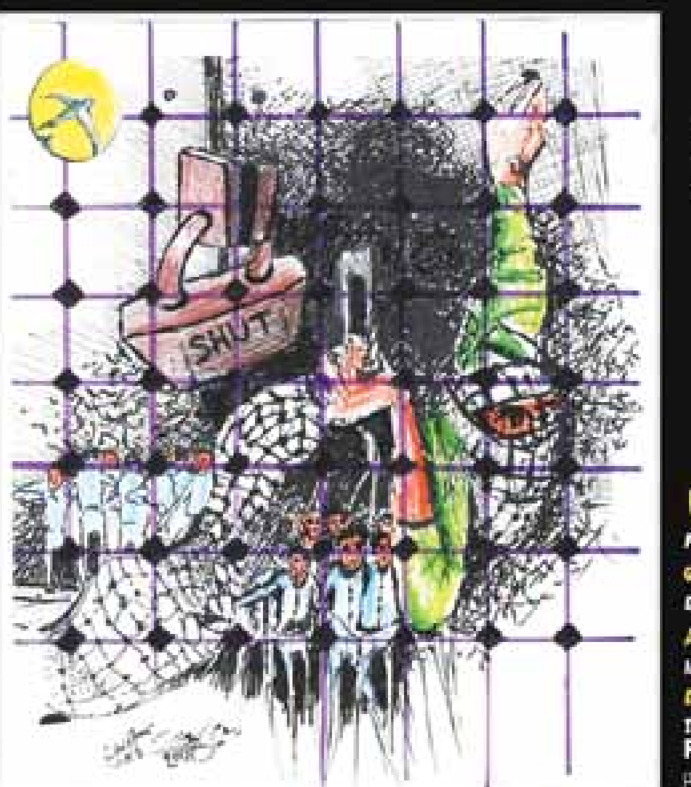
ودعا المجلس الوطني المجتمع الدولي للتدخل العاجل باتخاذ إجراءات تكفل تنفيذ الاحتلال لالتزاماته وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، بما فيها القواعد النموذجية الخاصة بمعاملة السجناء وحثّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية لزيارة السجون الإسرائيلية والاطلاع عن كثب على حقيقة الأوضاع الصحية الصعبة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين فيها.

كما دعا لتوحيد جهود منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية، بشأن توثيق الانتهاكات والجرائم المقترفة بحق الأسرى وتوظيف الآليات الدولية بالتوجه الى المؤسسات والمحاكم الدولية.

وحث البرلمانات إلى رفض وإدانة التشريعات الاحتلالية التي تزيد من معاناة الاسرى في السجون الإسرائيلية، والتي تنتهك ابسط قواعد حقوق الانسان.

وختم المجلس الوطني بيانه بتوجيه تحية فخر واعتزاز لأرواح شهداء الحركة الوطنية الأسيرة، ولكافة الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال وعائلاتهم، ولكل من مرّ على تلك السجون من الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم.

الحرية لأسرى فلسطين





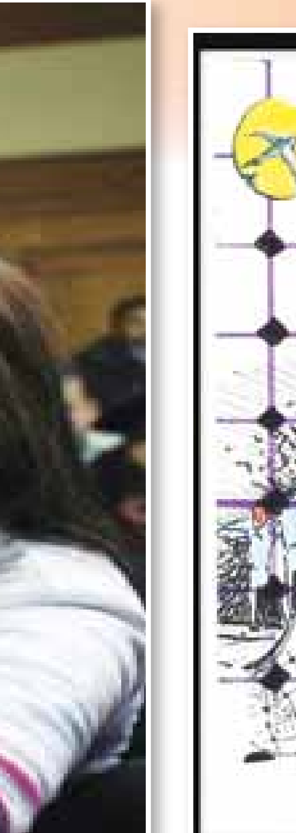


حقائق وأرقام في "يوم الأسير الفلسطيني" ١٧ نيسان

- (٤٥٠٠) أسير/ة يقبعون في (٢٣) سجن ومركز توقيف وتحقيق.
- (٤١) أسيرة يقبعن غالبيتهنّ في سجن "الدامون».
- (١٤٠) طفلاً وقاصراً، موزعين على سجون (عوفر، ومجدو، والدامون).
- (٢٥) أسيراً معتقلون قبل توقيع اتفاق أوسلو أقدمهم كريم يونس وماهر يونس (منذ عام ١٩٨٣).
- (٦٢) أسيراً تجاوزت سنوات اعتقالهم (٢٠) عاماً- عمداء الأسرى.
- (٥٤٣) أسيراً بالمؤبدات، صاحب الحكم الأعلى عبد الله البرغوثي (٦٧ مؤبداً).
- (٢٢٦) أسيراً شهيداً منذ عام ١٩٦٧ والمئات ارتقوا بعد تحررهم متأثرين بأمراض من فترة السجون (٧) منهم جثامينهم محتجزة.
- (٥٥٠) أسيراً يعانون من أمراض مختلفة بحاجة إلى متابعة ورعاية حثيثة.
- (٤٤٠) معتقلاً إداري







ذوو الأسرى: هم أيضا ضحايا الاعتقال الإسرائيلي

بقلم/عبد الناصر عوني فروانة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
أسير محرر ومختص بشؤون الأسرى والمحررين

منذ قيامها في العام ١٩٤٨، ما تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي تقترف أبشع الجرائم وأعنفها، بحق الشعب الفلسطيني، وعلى اختلاف فئاتهم العمرية وشرائحهم الاجتماعية. فدولة الاحتلال تعتبر الأمن أساس وجودها، وتؤمن أيضاً أن الأمن كفيل بديمومة احتلالها للأراضي الفلسطينية – على حد زعمها- وقد خيم على عقلها أن التخلص من الآخر أو على الأقل ردعه واعتقاله وسلب حريته هو الوسيلة الأفضل، والأكثر ضمانة، لتحقيق أمنها والحفاظ على وجودها واستمرار احتلالها. دون أن تولي -في تطبيقها لنظريتها الأمنية - أي اهتمام لكرامة الإنسان الفلسطيني وحقوقه الأساسية، ولتحقيق ذلك المراد، اعتمدت الاعتقالات نهجاً منظماً وممارسة مؤسساتية ووسيلة للقمع والإرهاب وبث الرعب والخوف في نفوس الفلسطينيين، وكبح إرادتهم ومقاومتهم، في إطار سياسة ثابتة، لاسيما بعد احتلالها لباقي الأراضي الفلسطينية في الخامس من حزيران من عام ١٩٦٧، حتى أضحت الاعتقالات جزءًا لا يتجزأ من فلسفة الاحتلال وسلوكه اليومي في التعامل مع الفلسطينيين. وباتت الاعتقالات جزءًا أساسيًا من منهجية الاحتلال للسيطرة على الشعب الفلسطيني، وجعله الوسيلة الأكثر قمعًا وقهرًا وخرابًا بالفرد والأسرة والمجتمع الفلسطيني.

ومن خلال ما نرى ونشاهد، فقد أصبحت الاعتقالات الإسرائيلية، جزء من حياة الفلسطينيين اليومية، إذ لا يكاد يمضي يوم واحد إلا وتسجل فيه اعتقالات، تطال كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، ذكورا وإناثا، صغاراً وكباراً. فلم تعد هناك عائلة فلسطينية واحدة، إلا وقد ذاق أحد أفرادها مرارة السجن. وفي حالات عديدة اعتقلت العائلة بكامل أفرادها، وفي مرات كثيرة استخدم الاحتلال الاعتقال والاحتجاز كوسيلة للعقاب الجماعي والانتقام، أو للإذلال والاهانة، أو للضغط والمساومة والابتزاز. حتى بتنا نطلق على فلسطين: بلد المليون أسير ومعتقل.

ومما لا نشك فيه أن أخطر ما في عمليات الاعتقال هو ذاك التلازم بين الاعتقالات والتعذيب، حيث أن كافة المعطيات والوقائع تؤكد على أن جميع من مرّوا بتجربة الاعتقال، من الفلسطينيين، كانوا قد تعرضوا - على الأقل - إلى واحد من أحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة القاسية، مما يلحق الضرر بالفرد والجماعة، ويعيق من تطور الإنسان والأسرة والمجتمع الفلسطيني.

ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال تلجأ إلى الاعتقالات بمعزل تام عن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تلتزم كذلك بالضمانات الخاصة

بحماية السكان المدنيين، والقواعد الناظمة لحقوق المحتجزين وأوضاعهم، وتُصر دوماً على معاملتهم وفقاً لقوانينها العسكرية وإجراءاتها الأمنية ورؤيتها السياسية، ومفهومها لهم كـ "مجرمين وإرهابيين" دون الاعتراف بهم كمناضلين من أجل الحرية، مما انعكس سلباً على ظروف احتجازهم وآلية التعامل معهم وطريقة معاملتهم، كما وسعت سلطات الاحتلال إلى الانتقام من عائلاتهم وفرض عقوبات جماعية عليهم. إذ ترى سلطات الاحتلال أن عقاب جسد الأسير، يمتد إلى الجسد الفلسطيني العام، مما يذكرنا بحديث الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" عن مبدأ الضبط الاجتماعي العام، الذي يؤمن "امتداد السيطرة والسلطة من جسد السجين المُعذب إلى جسد المجتمع". لذا فإن آثار السجن والاعتقال لا تقتصر على المعتقلين في سجون الاحتلال، وانما تمتد وتشمل الدوائر الاجتماعية، فأفراد الأسرة والعائلة وحتى الأصدقاء والجيران، هم أيضا ضحايا الاعتقالات، ويعانون آثارها وعواقبها، بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد عشت تجارب مريرة، واستمعت لشهادات أليمة روت بشاعة الاعتقال والسجن وما يصاحبهما من تعذيب وحرمان وألم، وقرأت تجارب لا يمكن تصورها أو مجرد تخيل حدوثها، تلك التي وثقتها ألسن الأمهات والآباء والزوجات والفتيات والأبناء الذين عانوا الاعتقال، أو تضرروا من آثاره جراء اعتقال أحبتهم وأفراد عائلاتهم. لذا فإننا ندرك أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ليسوا وحدهم ضحايا الاعتقال، وانما عائلاتهم، هم ضحايا مثلهم.

فسلطات الاحتلال دوما ما تلجأ إلى كثير من الاجراءات الانتقامية المباشرة بحق اهالي الأسرى كوسيلة للعقاب الجماعي وإلحاق الضرر المتعمد بهم ومحاولة لردعهم مثل: سياسة هدم البيوت على خلفية نشاط أحد أفراد العائلة في أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال، مما أدى إلى تشريد آلاف العائلات الفلسطينية وإلحاق الضرر بهم. وهذا يشكل جريمة حرب وفقا لما هو معُرف في اتفاقية جنيف الرابعة.

وكذلك منع الزيارات وحرمان الأهالي من رؤية أبنائهم المعتقلين، تحت ذرائع مختلفة ومنها بذريعة ما يُسمى "المنع الأمني"، بما يخالف كافة المواثيق والأعراف الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي كفلت لكلا الطرفين، الأسير وذويه، حق التواصل والالتقاء على فترات منتظمة، فيما ما يزال هناك الآلاف من ذوي الأسرى وأقربائهم من الدرجة الأولى ممنوعين من الزيارة، الأمر الذي يمثل معاناة مركبة تثقل كاهل الأسرى وأقاربهم في آن واحد، وتشكل ضربة نفسية قاسية لكلا الطرفين.

وقد استغلت سلطات الاحتلال جائحة "كورونا"، ووظفت هذا الفايروس لمعاقبة الأسري وذويهم ومفاقمة معاناتهم، فأوقفت الزيارات منذ انتشار "الجائحة" في المنطقة في آذار/مارس من العام الماضي، ومن ثم سمحت بالزيارات لأهالي القدس والضفة والداخل ضمن شروط وعراقيل عديدة ودون انتظام، فيما ما يزال المنع ساريا والزيارات متوقفة لأهالي قطاع غزة، منذ انتشار الجائحة قبل خمسة عشر شهرا، دون أن توفر آليات بديلة أو وسائل جديدة للتواصل الانساني ما بين اسرى غزة وذويهم، ودون مراعاة الضغوطات النفسية والقلق المتزايد خلال فترة العدوان الأخير على قطاع غزة، مما يُفاقم من معاناة الطرفين ويزيد من قلق كل طرف على الآخر.

وخلال السنوات الأخيرة، عادت سلطات الاحتلال وصعّدت من سياسة "الحبس المنزلي"، ولجأت إلى افتتاح مئات السجون الجديدة التي لم نكن نتوقع نشوئها أو افتتاحها، لتشكل اليوم ظاهرة، وظاهرة خطيرة، آخذة بالاتساع والازدياد. إذ لم تعد بيوت الأهالي الآمنة ملكاً لساكنيها وخاصة المقدسيين، حين يفرض عليهم أن يجعلوا منها سجوناً، ولمن ؟ لأبنائهم وبناتهم وخاصة الأطفال منهم ولا أحد سواهم. مما جعل مئات البيوت سجونا، وحولّ الآلاف من الأهالي وأفراد العائلات المقدسية إلى سجانين على أبنائهم وأحبتهم، وحراس ومراقبين على من تصدر المحاكم الإسرائيلية بحقهم حكما بـ "الحبس المنزلي"، حيث يُمنع الشخص من مغادرة المكان لأي سبب كان. مما فاقم من معاناتهم وزاد من حالة القلق والتوتر لدي أفراد الأسرة، وهذا يحدث خللا في طبيعة العلاقة ما بين الطفل وأسرته، ويخلق العديد من المشاكل النفسية والاجتماعية لديهم.

ويُعتبر "الحبس المنزلي" إجراءً تعسفياً ولا أخلاقياً ومخالفةً لقواعد وأحكام القانون الدولي. كما ويشكل عقوبة جماعية للأسرة بمجموع أفرادها التي تضطر لأن تَبقى في حالة استنفار دائم، حريصة على حماية ابنهم من خطر تبعات تجاوزه للشروط المفروضة وعدم مغادرة المكان.

وتلجأ سلطات الاحتلال إلى هذا الشكل من "الحبس المنزلي" بهدف ترويع الأطفال وتخويفهم وفقدانهم الثقة بأفراد أسرهم، والتأثير على توجهات أفراد العائلة ومعتقداتهم وأفكارهم ودفعهم نحو الالتزام بما يصدر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قرارات، وإلزام أبنائهم بتنفيذها. وصولا إلى الهدف غير المعلن والمتمثل بقبولهم بالأمر الواقع ومنعهم طواعية من المشاركة بأي شكل من أشكال الاحتجاجات السلمية والمقاومة المشروعة للاحتلال.

هذا بالإضافة الى فرض الغرامات المالية من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية وخاصة بحق الأطفال، حيث نكاد نقول: أن جميع الأحكام الصادرة بحق المعتقلين الأطفال الفلسطينيين، تكون مقرونة بغرامة مالية. ودائما ما تكون باهظة ومرتفعة تشكل عبئا اقتصاديا على الاهل الذين يضطرون لدفعها، خاصة إن تعلق الأمر بالأطفال. وهي شكل من أشكال السرقة والقرصنة وتستخدم أحيانا للضغط والابتزاز. كما وأن الأموال التي يجبيها الاحتلال من الغرامات تخفف عليه أعباء السجون والاعتقالات.

وعلاوة على كل ذلك تلجأ سلطات الاحتلال إلى اعتقال أفراد الأسرة، وخاصة الآباء والأمهات والزوجات، للضغط على المعتقل وابتزازه، ومعاقبة الأهالي والتعمد بإلحاق الأذى الجسدي والنفسي والمادي بهم من خلال إغلاق المنازل ومنع السفر والملاحقة المستمرة ووضع العراقيل والمضايقات أمام الحرية والتنقل عبر المعابر والحواجز وانجاز المعاملات الخاصة، وإغلاق الحسابات البنكية والسطو على المخصصات المالية وإلغاء التأمين الصحي والمخصصات الاجتماعية كما حصل مؤخرا مع العديد من أهالي القدس وغيرها.

لذا فإن كان من الواجب الوطني والانساني والأخلاقي مساندة الأسرى والمعتقلين ورعايتهم والوقوف بجانبهم، فمن الضروري كذلك مساندة الدوائر الاجتماعية المحيطة بالمُعتقلين ورعايتهم والاهتمام بهم وضمان مستوى لائق من الحياة الكريمة لهم. وخاصة الأطفال، إذ أن "صدمة الاعتقال، تترك تأثيرات فظيعة على الصحة النفسية للأطفال وتكوين شخصياتهم وسماتهم النفسية وخصائصهم بدرجة أعلى من البالغين، سواء أكانوا أولئك الذين مرّوا بتجربة الاعتقال والسجن بشكل مباشر، أم أولئك الأطفال الذين عُذبوا وعانوا من تداعيات اعتقال أحد الوالدين أو كليهما. فيما الحالة الفلسطينية تشير الى أن غالبية الأطفال الذين عانوا آثار الاعتقال والسجن، بقيت صور معاناتهم في أذهانهم، ونما لديهم شعور متزايد من الكراهية للاحتلال، مما يدفعهم دوما نحو العنف والانتقام.

وتفيد دراسات عديدة بأن الاعتقال قد أثر على الأسرة الفلسطينية التي تعتبر المؤسسة الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، وتسبب في كثير من الضغوطات والصعوبات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية، مع اختلاف درجاتها من فرد لآخر ومن أسرة لأخرى. وتضررت الكثير من العائلات الفلسطينية بسبب اعتقال الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن، وأدى ذلك إلى اختلال كبير في نظام العائلة وتكوينها، وطبيعة ونمط العلاقات الأسرية، إضافة إلى حالة القلق التي تعيشها الأسرة خلال فترة اعتقال أحد أفرادها، حيث لا يمكن أن تؤدي الأسرة جميع وظائفها في حالة غياب الأب ووجوده داخل المعتقل. ففي كثير من الأحيان تبرز العديد من المشكلات داخل الأسرة. وتُشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤٠٪ من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال هم من المتزوجين، وهذا يؤثر بدوره على الوضع النفسي لأفراد الأسرة ومستقبل الأبناء وطبيعة الحياة الاجتماعية لهم، ويضع مسؤوليات جديدة على زوجة الأسير ويلقي عليها أعباءً إضافية ثقيلة، حيث تقوم بدور مزدوج وهو دور الأب والأم معاً.

وبالرغم مما ذكرناه، وكثير مما يمكن إضافته، فإن استمرار الاعتقالات الإسرائيلية، وارتفاع أعدادها، وما يُمارس بحق المعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم من انتهاكات جسيمة وجرائم فظيعة، وما تلحقه من أضرار وخيمة وآثار جسيمة بالفرد والأسرة والمجتمع، فإنها لم تفلح في كسر إرادة الأسرى الذين حافظوا على انتماءهم الوطني، وقدموا نماذج تُحتذى في مقاومة الاحتلال خلف القضبان، وجعلوا من السجون مؤسسة وطنية تصون الهوية الوطنية وتعزز الانتماء للوطن. فسجلوا تجارب فريدة ومميزة، حُفرت عميقاً في الوعي الجمعي الفلسطيني. كما ولم تدفع تلك الاعتقالات الشعب الفلسطيني

إلى الاستسلام أو التخلي عن حقوقه ووقف مسيرته الكفاحية المستمرة نحو تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.



المجلس الوطني في ذكرى النكسة:

نضال شعبنا متواصل حتى تجسيد استقلال دولته وعاصمتها القدس

تعرضوا لتعذيب جسدي ونفسي وإيذاء معنوي

مليـون حالـة اعتقـال نفذهـا الاحتلال منذ النكسة 1967

54 ألف	50 ألف	17 ألف
قرار اعتقال إداري	حالة اعتقال لأطفال	حالة اعتقال لفتيات ونساء وأمهات

226 أسير استشهدوا في سجون الاحتلال

73 شهيد نتيجة التعذيب الشديد داخل السجون

71 شهيد بسبب سياسة الإهمال الطبي

7 شهداء نتيجة اطلاق الرصاص عليهم داخل السجون

75 شهيد نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال

قال المجلس الوطني "إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة لن تنال من إرادة شعبنا الفلسطيني في مواصلة نضاله حتى عودته إلى أرضه، وتجسيد استقلال دولته المستقلة بعاصمتها مدينة القدس الشريف».

وأضاف المجلس، في بيان، أصدره، لمناسبة الذكرى الـ٥٤ لنكسة عام ١٩٦٧: إن هذه اللحظة الفارقة في مسيرة نضال شعبنا، وفي ظل الحرب المفتوحة التي يشنها الاحتلال وعصابات المستوطنين الإرهابيين على أرضنا ومقدساتنا، تتطلب من الجميع توحيد الصفوف، وإنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا البطل في كافة أماكن تواجده، لمواجهة عدوان الاحتلال وسياساته العنصرية التي تهدف لإنهاء وجودنا من أرضنا.

وأكد المجلس، أن أبناء شعبنا الابطال سطروا أروع معاني الصمود والتضحية خلال سنوات الاحتلال الطويلة، وتوحدت مواجهتهم وتعززت وحدتهم النضالية على الأرض في القدس والضفة وغزة وأراضي عام ١٩٤٨، كما حصل في عدوان أيار الماضي، دفاعا عن وجودهم وحقوقهم، مؤكدين انه من دون إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، فلن تنعم المنطقة بالسلام والاستقرار.

وأضاف، إن سياسات حكومة الاحتلال وإجراءاتها الاستعمارية على الارض تسعى لنسف الأسس التي يجب أن تعتمد عليها أية حلول للقضية الفلسطينية، خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ لعام ٢٠١٢، الذي منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ الذي يعتبر الاستيطان بكافة أشكاله وصوره باطلا ويجب وقفه، والقرار ١٩٤ الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد أن حكومة الاحتلال تسابق الزمن في تنفيذ سياسة التهويد في مدينة القدس، والتهجير القسري للمقدسيين من منازلهم، في أحياء عاصمتنا المحتلة، خاصة في حي الشيخ جراح، وبلدة سلوان، واعتداءاتها المتصاعدة على المقدسات، والاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، وغيرها من الأعمال العدوانية، داعيا لتوفير الحماية الدولية لشعبنا وأرضه ومقدساته وحماية أطفاله ونسائه وممتلكاته من إرهاب دولة الاحتلال، وفقا لما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

وطالب المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤوليتها بالرد القوي والحاسم على انتهاكات إسرائيل المتواصلة لقراراتها، واتخاذ إجراءات فعلية تلزمها بمتطلبات السلام العادل المبني على حق شعبنا في ممارسة تقرير مصيره على أرضه كغيره من شعوب الأرض، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وعاصمتها مدينة القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤، وهو الحل الذي يشكل أساس الإرادة الدولية لحل القضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

وختم المجلس بيانه، بتوجيه تحية فخر واعتزاز لشعبنا على صموده، وتمسكه بحقوقه، وأرضه، ودفاعه عن مقدساته، وتصميمه على تحقيق حلم الشهداء، بتجسيد أهداف شعبنا بدولة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

الشهداء الخمسة الذين إرتقوا

مدافعين عن أرض فلسطين وجبل صبيح - بيتا



الشهيد البطل أحمد بني شمسه

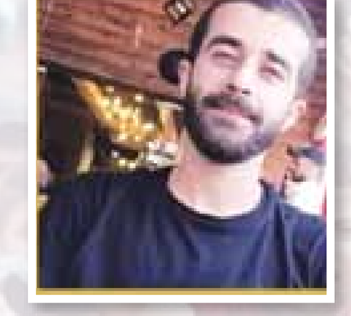


الشهيد البطل عيسى برهم



الشهيد البطل زكريا حمايل

الشهيد البطل محمد حمايل



الشهيد البطل طارق صنوبر . يتما

شباب بيتا يستحدثون أساليب جديدة في المقاومة الشعبية











جبل العرمة شرق البلدة

جبل صبيح جنوب البلدة

بيتا نموذجا وطنيا في النضال والتضحية

ابناء بلدة "بيتا" يسطرون أروع ملاحم الصمود والتحدي دفاعًا عن الارض

مجدي حمايل

ما يزال أبناء شعبنا في بلدة بيتا جنوب نابلس بالضفة المحتلة يسطّرون أروع صور الصمود والتحدي في وجه عدوان الاحتلال وبطشه المُستمر بحق هذه البلدة وأهلها، حيث يواصل أهالي البلدة بصغارها وكبارها ورجالها ونسائها التصدي والاشتباك مع الاحتلال ومستوطنيه بشكل يومي، بل على مدار الساعة، رفضًا لمخطّطات الاحتلال الرامية للاستيلاء على أراضي القرية وجبل صبيح شيئًا فشيئًا وصولاً إلى تهجير السكّان في سياق السياسة الاستيطانيّة الاحلاليّة التي نشأ عليها هذا الكيان الصهيوني.

بيتا ودّعت أربعة شهداء خلال ٤٥ يومًا، ومئات الإصابات بالرصاص الحي خلال المواجهات التي لا تتوقّف مع جيش الاحتلال الذي يقتنص الأطفال البيتاويين ويتعمّد التسبّب لهم بإعاقات جسديّة لثنيهم عن هذا النضال، ولكن الأهالي ورغم شعورهم بأنّهم تُركوا لوحدهم في هذه المواجهة العنيفة، إلّا أنّهم يواصلون تقديم كل غالٍ ونفيس في سبيل حماية أرضهم وعرضهم.

في الخامس من أيار ٢٠٢١، شرع مستوطنون بإقامة بؤرة "جفعات افيتار" الاستيطانيّة على قمة جبل صبيح، التابع لأراضي بلدات يتما وبيتا وقبلان جنوب نابلس، لتزداد وتيرة المواجهات والرفض الفلسطيني في هذه المناطق لهذه المشاريع التي بالتأكيد ستبدأ بـ "بؤرة" وتنتهي بترحيل كل السكّان الفلسطينيين من مناطق سكناهم، لكنّ أهلها ما يزالون يجسّدون المثال والنموذج الحي للمقاومة الشعبيّة في وجه الاحتلال.

وفي هذا السياق، أكّد الكاتب والمحلّل السياسي مجدي حمايل، أنّ "بيتا مُستهدفة منذ عشرات السنين ويحلم الاحتلال في إقامة مستوطنة فيها، حيث قال "شامير" وقد كان رئيسًا لحكومة الاحتلال في العام ١٩٨٨انه يجب محو بيتا عن الوجود ووضع مستوطنة كبيرة مكانها، ومنذ ذلك الوقت ومستوطني الاحتلال يحاولون إنشاء بؤرة استيطانيّة على أراضي بيتا، وفي كل مرّة كان الأهالي يهبّون ويقفون وقفة رجل واحد في وجه هذا المُخطّط وإجبار المستوطنين على إزالة هذه المستوطنة".

وبيّن حمايل وهو أحد سكّان بلدة بيتا، خلال حوار أجرته "بوابة الهدف الإخباريّة"، أنّ الاحتلال حاول قبل عام إقامة مستوطنة على جبل العرمة، شرقي البلدة إلّا أنّه فشل في إقامة هذه المستوطنة بفعل الصمود والمواجهة الأسطوريّة التي سطّرها أهالي بيتا وانسحب الاحتلال من هذه المنطقة، بعد ان استشهد الطفل محمد عبد الكريم حمايل ٢٥ عاما واسلام عبد الغني دويكات ٢١ عاما واصابة عشرات المواطنين .

أمّا في جبل صبيح جنوبي البلدة فهذه المرّة الثالثة التي يحاول فيها الاحتلال وضع مستوطنة على أراضي الجبل، وكالعادة يتصدّى أهالي بيتا بشكل وطني وحدوي جامع وتحللوا من الحزبيّة فورًا في وجه الاحتلال وعدوانه المُستمر.

وأشار حمايل إلى أنّه تم إزالة المستوطنات التي كان الاحتلال ومستوطنيه يحلمون بإقامتها على أراضي بيتا، ولكن خلال الآونة الأخيرة استغل الاحتلال انشغال كافة وسائل الإعلام بالعدوان الصهيوني على أهلنا في قطاع غزّة وبدأ بوضع مجموعة من "الكرفانات" من خلال مجموعات ممّا يسمى "شبيبة التلال"، وبالتأكيد كل ذلك بحماية مشدّدة من جيش الاحتلال، وخلال أسبوع واحد فقط قامت حكومة الاحتلال ببناء ٤٠ وحدة سكنيّة وتم تعبيد الشوارع بشكل كامل مع المرافق الصحيّة والتعليميّة والدينيّة لخدمة المستوطنين في هذه المنطقة، بل كانت حكومة الاحتلال تموّل هذا المشروع بشكل مباشر، وكل هذا في ظل غياب الإعلام الفلسطيني والحكومة والقيادة الفلسطينيّة بشكلٍ كامل.

لن نتراجع حتى طرد المستوطنين

وشدّد حمايل على أنّ "كل هذه الإجراءات، وهذا الخذلان، إلّا أنّ أهالي بيتا لم ولن يتراجعوا حتى صد هذه الهجمة الشرسة لحماية البلدة، ومنذ أن تم وضع أول "كرافان" للمستوطنين في بيتا بدأت المواجهة ولم ولن تهدأ إلّا بطرد كل المستوطنين من هذه الأرض وإزالة كل "الكرفانات"، مُشيرًا إلى أنّ العقل البيتاوي لا يتعامل مع الأمر بموسميّة أو بردّة فعل، بل يتم التعامل مع هذه المواجهات بكل ذكاء وحنكة، حيث نشهد يوميًا فعاليات للإرباك النهاري والليلي مثل: حرق للإطارات بطريقة ذكيّة جدًا، بحيث يتم اشعال هذه الإطارات في حال كان اتجاه الرياح باتجاه المستوطنة لضمان خنق المستوطنين وإرباكهم وإزعاجهم، بل ابتدع أهالي بيتا العديد من وسائل وأساليب المُقاومة التي يجب أن تُعمّم تدرّس للجميع، مثل استخدام الأبواق الصوتيّة العالية جدًا والمزعجة ويقوم الشبّان بتشغيل هذه الأبواق طوال الليل لإزعاج المستوطنين، كما يقومون بتشغيل القرآن طوال الليل عبر مكبرات صوت عالية جدًا وتم توزيعها حوالي المستوطنة أيضًا لإزعاج المستوطنين.

وأكّد حمايل أنّ ما يميّز أهالي بيتا أنّهم جميعًا على قلب رجل واحد، ويستشعرون الخطر الداهم بكل جديّة وأمانة وحس وطنيٍ، فترى النساء والأطفال يُشاركون كل الشباب في المواجهات لحمّاية أرضهم، ولا ننسى الشهداء الذين رووا بدمائهم أرض بيتا وارتقوا خلال الـ٤٥ يوما الماضية، مثل: الشهيد عيسى برهم وهو دكتور في القانون الدولي ووكيل نيابة، هذا الدكتور ترك مكتبه المكيّف وكان في مقدمة الشبّان الذين يرجمون المستوطنة ومن فيها على مدار الساعة، والشهيد الثاني هو زكريا ماهر حمايل وهو أستاذ في اللغة العربيّة، وأيضًا كان من أوائل الناس الذين هبّوا للدفاع عن بيتا، والشهيد الثالث هو الطفل محمد سعيد حمايل، والشهيد الرابع هو أحمد زاهي بني شمسة، حيث تم إطلاق النار عليه بشكل مباشر برصاص "التوتو"، ولكن كل هذه التضحيات لا تثني أهالي بيتا عن التقدّم والمواجهة، بل تزيدهم إصرارًا وعنفوانًا لمواجهة هذا المحتل.

وشدّد حمايل، أنّ بيتا بحاجة لمزيد من الاهتمام الإعلامي والصحي الحكومي، فنحن بحاجة ماسّة إلى نشر قضيتنا بشكل أكبر، ونحن كل ما نقوم به هو حماية أرضنا وجبلنا وكرامتنا، نُدافع عنّ أبنائنا وأطفالنا الذين قد يتعرّضون للقتل والخطف والحرق في حال تم السيطرة على البلدة والجبل، لافتًا إلى أنّ بيتا وقضيتها مطروحة كبند خاص على جدول أعمال حكومة الاحتلال، ولكن بكل أسف هي غيّر مطروحة على جدول أعمال الحكومة الفلسطينيّة!، كما يُعاني أهالي بيتا من إهمال طبي كبير في المستشفيات الحكوميّة، ونحن ندعو وسائل الإعلام للحضّور وسؤال المُصابين ما هي أوضاعهم الصحيّة الآن جرّاء هذا الإهمال والتقصير الطبي.

ولفت حمايل إلى أنّ قرى جنوب نابلس عدد سكّانها ١٥٥ ألف نسمة موزّعين على ٢٥ قرية، وبينهم وبين مستشفى رفيديا وباقي المستشفيات حاجز حوّارة العسكري، والشهيد أحمد عودة الذي ارتقى قبل شهرين كان سبب استشهاده أنّ أحد جنود الاحتلال على حاجز حوّارة قرّر إغلاق الحاجز، وتركوا الشهيد ينزف لأكثر من ساعة ونصف إلى أن تصفّى دمه كاملاً، لذلك نقول لكل القيادات والسلطة والحكومة أنّ بيتا لا تنتمي إلى أي لونٍ سياسي، بل نحن أبناء الجبل وأبناء البلد.

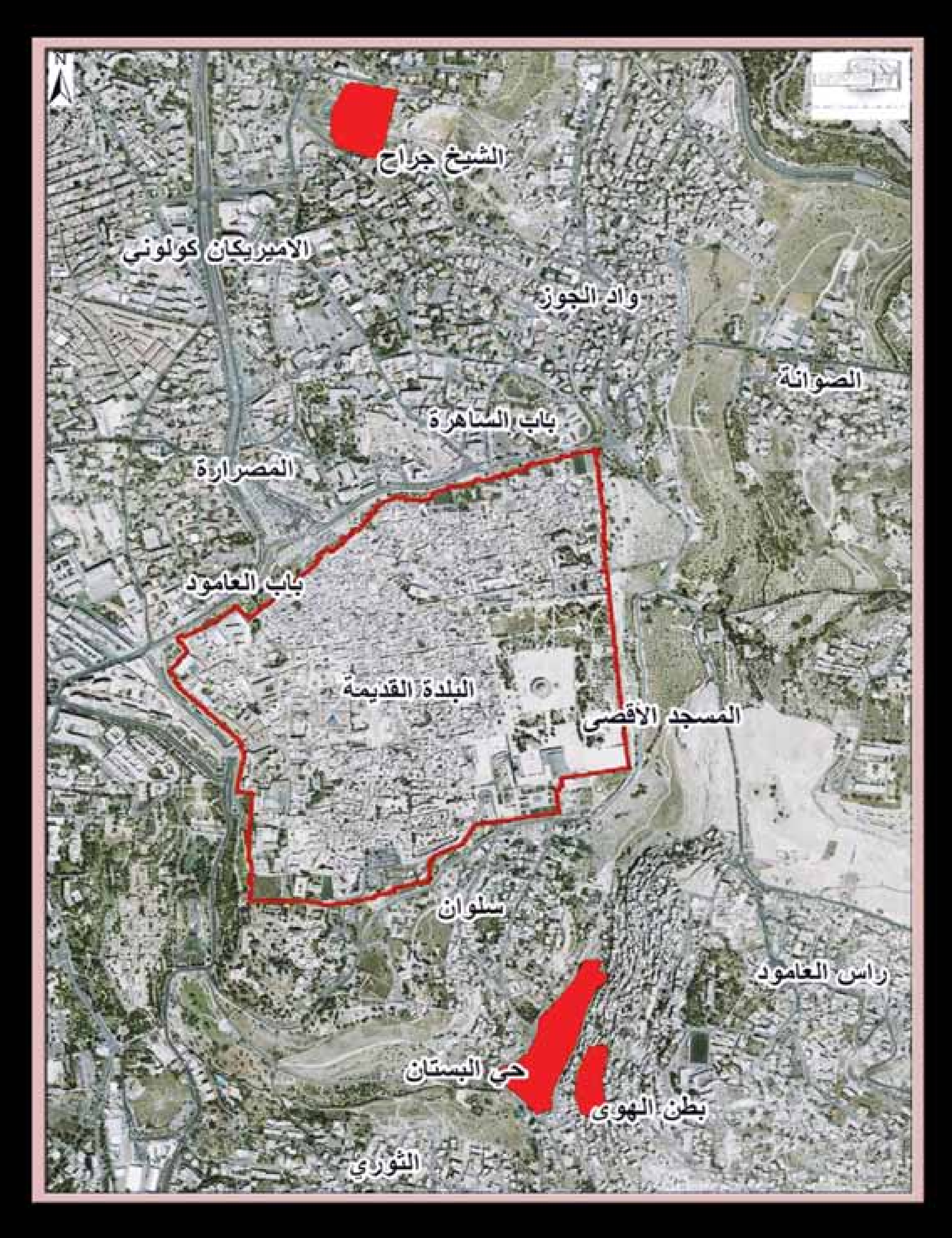


ودعا حمايل كافة وسائل الإعلام إلى الحضور اليوم الجمعة وتغطية المواجهات والأحداث في بيتا، لأنّنا نقول أنّ بيتا هي كما غزّة، واللد، والقدس، والرملة، وكل شبر من أرض فلسطين، فبالتالي يجب التركيز على بيتا كأي أرض في فلسطين، لأنّنا نرى أنّ "الإعلام هو شريك في جرائم الاحتلال من خلال إهماله وتقصيره تجاه كل هذه التضحيات والدماء التي تسيل يوميًا على أراضي بيتا وجبل صبيح، ونؤكّد من جديد أنّ استفراد الاحتلال ببيتا وأهلها هو بفعل عدم التركيز الإعلامي على كل هذه الجرائم التي يرتكبها الاحتلال، والجمعة الماضية ٦/١١فقط كان لدينا ٢٩٠ إصابة أغلبهم برصاص "التوتو" ورصاص القنّاصة، وهناك عدد كبير من الإصابات في منطقة الرُكبة بقصد الإعاقة والشلل، وهناك أكثر من ٧٠ إصابة في بيتا تمشي على عكّازات، ما يحصل في بيتا هي جرائم حقيقيّة بكل معني الكلمة فقط لأنّنا نُدافع عن أرضنا ونرفض وجود أي مستوطن فيها".

وفي ختام حديثه، اوضح حمايل: أنّ "حكومة الاحتلال قرّرت إزالة البؤرة الاستيطانيّة، ولكن جمّد القرار، ولهذا نقول إن التركيز الإعلامي من الممكن أن يُساهم في تنفيذ قرار الإزالة في أسرع وقتٍ ممكن، ونحمي أبنائنا من الإصابة والإعدام".

يُذكر أنّ هذه الصمود الأسطوري لأبناء شعبنا في بيتا ليس بالجديد على أهالي القرية التي اعتادت على المواجهة والتحدي، حيث كان أهالي بيتا من أوائل من شاركوا في "انتفاضة الحجارة" وفي يوم ٦ نيسان عام ١٩٨٨ واجهوا بالحجارة مجموعة من قاطني المستعمرات القريبة من بيتا، وقد أستشهد يومها ثلاثة من سكّانها، وابعاد٦ شباب، وهدم ما يزيد على ٢٥ منزلا، واعتقال المئات من ابنائها.

رائد القطناني
2021



N
الشيخ جراح
الاميريكان كولوني
واد الجوز
الصوانة
باب الساهرة
المصرارة
باب العامود
البلدة القديمة
المسجد الأقصى
سلوان
راس العامود
حي البستان
بطن الهوى
الثوري